شرح

كتاب الإيمان

ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته

حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظَة

الطَّبعَةُ الأُولَى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

مؤسسة دار لطائف للنشر والتوزيع

المرقاب - المنطقة التجارية التاسعة، مبنى رقم ١١، الدور الخامس، مكتب٥٠،
ص.ب: ٩٢٧ قرطبة، الرمز البريدي: ٧٣٧٦٠ الكويت
- تلفاكس: ٢٢٤٥٦٢٥٨ ، ٢٤٥٧٠٠٥٠

شرح

كتاب الإيمان

ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته

صنفه

الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام

١٥٧ - ٢٢٤ هـ

للشيخ

د. محمد هشام طاهري

اعتنى به وفرغه وأعده للطباعة

حمود منصور الغرياني

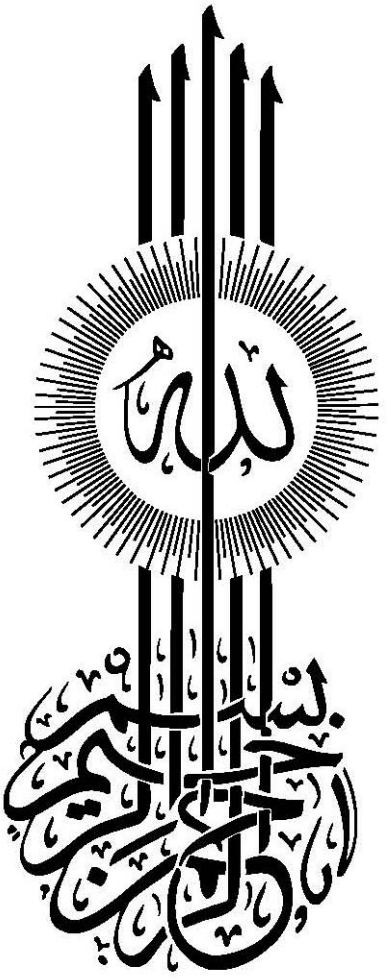
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحَمْدُ لِلهِ رَبِّ العالمين، نحمده سبحانه المعبود بحق في السماوات والأرضين، أنعم علينا بنعمة الإيمان في الدين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الإله الحق المبين، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله سيد الأولين والآخرين، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين؛ وبعد:

فإن هذا الكتاب لإمام من أئمَّةِ السنة، مشهورٍ بالرواية والدراية، رافعٍ لراية علم اللغة والبلاغة، ألا وهو: **الإمام أبو عبيدٍ القاسم بن سلام**، وكان يعتبر من طبقة كبار زملاء الإمام أحمد بن حنبل، بل هو أقدم منه سنًّا ووفاةً.

الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام؛ لما رأى خوض الناس في مسائل الاعتقاد أَلَّف هذا الكتاب الذي يعتبر من الكتب السلفية المتقدِّمة التي امتازت ببيان عقيدة السلف متعمقًا في جذور اللغة، وهذا أمر مهم؛ لأن القرآن الكريم نزل بلغة العرب، والنبيُّ ﷺ أفصح الخلق تكلَّم بالعربية، وأهل البدع يحاولون أن يسلكوا بدعهم من جهة اللغة، وذلك بالنظر إلى وحشيِّها، أو الإتيان بغريبها، وتفسير الظاهر بالمتروك، وتفسير المتبادر من المعاني بالوحشيِّ من الكلام، وربما يخلطون

لغتهم بمنطقهم فيتمنطقون، وحينئذ يأتون بالعجب العجاب.

مسألة الإيمان التي ألَّف فيها الإمام، وسمَّاه «**كتاب الإيمان**» مسألة مهمَّة، وهي من أولى المسائل العمليَّة التي وقع فيها النزاع؛ فإن أول ظهور الخوارج كان لأجل آثار اسم الإيمان؛ من هو المؤمن؟ ومن هو الكافر؟ ومن هو المنافق؟ ومن هو المرتدُّ؟

فأوَّل مسألة عملية ظهر فيها الخلاف في الأمة المحمدية؛ هي مسألة الإيمان؛ من هو المؤمن؟ وهذا لا يخالف قول من قال: إن أول مسألة هي مسألة الكلام. يعني: القرآن؛ لأن مسألة القرآن مسألة علمية، ومسألة الإيمان مسألة عملية ترتَّب عليها القتل والقتال، وهذه المسألة تسمَّى في كتب الاعتقاد بمسألة الأسماء والأحكام.

فظهور الخوارج كما تعلمون كان في أواخر عهد الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم-، فكان لابد من التصدِّي لهم، فتصدى لهم الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم-، ومن بعدهم من أهل العلم، وكان الخوارج الأوائل ليسوا أهل تأليف ولا تصنيف، ولا عندهم علماء، عندهم متكلِّمون وخطباء، يهيجون الناس كما هو الحال الآن، ولكن لما اعتنق هذا المُعْتَنَقَ المعتزلةُ أصبحوا يؤلفون في مسائل الإيمان، وهم قولهم في الإيمان كقول الخوارج كما سيأتي بيانه، إلا أن الخلاف بينهم في الحكم الدنيوي في الفاسق الملي، وأيضًا بإزاء الخوارج ظهرت فرقة المرجئة؛ الذين زعموا أن من قال: «لا إله إلا الله». فهو مسلم، وليس العمل من مسمى الإسلام والإيمان في شيء،

وألَّفوا في ذلك مصنَّفات، لا سيما أتباع الجهم، فإن جهمًا جمع بين الضلالات العجيبة الغريبة، - **وهو الجهم بن صفوان الترمذي** - نسبةً إلى ترمذ من بلاد بخارى -:

- فزعم أن الله ليس له اسم ولا صفة، فأتى بضلالة التجهُّم في الأسماء والصفات.
- وزعم أن الله تبارك وتعالى؛ لم يجعل أمارات وأدلة على الأحكام بعينها، وإنما الحقُّ ما يصل إليه المكلف.
- وزعم أن الإيمان المعرفة؛ أي: الذي يعرف الله هو مؤمن، فأتى بضلالة الإرجاء.
- وزعم أن الإنسان مجبور مقهور كالجماد؛ أي: لا إرادة له ولا قدرة، فأتى ببدعة الجبر.
- وجمع إلى ذلكم أيضًا الطعن في بعض الصحابة -رضوان الله عليهم-؛ كعثمان ومعاوية، وغير ذلك من الضلالات.

فلما رأى أهلُ العلم أن الناس ضلوا في باب الإيمان؛ إما غالٍ كالمعتزلة والخوارج، وإما جافٍ كالمرجئة بأصنافهم؛ صنف الأئمة مصنَّفات في الإيمان؛ ومِن أُولى هذه المصنفات: كتاب «الإيمان» للإمام أبي بكر بن أبي شيبة، ثم يلي ذلك كتاب «الإيمان» للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، ومِن هذه المؤلفات أيضًا وهو كتاب عظيم كتاب «الإيمان» للإمام ابن منده، وهو متأخِّر بعد هذين الإمامين، وهو

من تلامذة الإمام أحمد بن حنبل، هذه الكتب الثلاثة؛ خلاصتها وزبدتها مع تفصيلٍ وشرحٍ موجود في كتاب «الإيمان» للعلم الهمام شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيميَّة الحَرَّاني رَحِمَهُ اللَّهُ.

هذه مسائل مهمة جدًّا، يجب أن تدرك في التأليف في الإيمان، ولذلك أيُّها الأخوة، هذا المصنَّف الذي بين أيدينا مصنَّف عظيم، ينبغي لنا أن نهتم به، وأن نهتم في فهم معناه حتى لا نختلف؛ كما هو الحال اليوم.

ليس لنا أن نختلف في مسائل من الإيمان، لماذا ليس لنا أن نختلف فيها؟ لأن مسائل الإيمان ليست محدثة حتى يكون القول فيها متروكًا لنا، هي مسألة مطروقة، وما دامت المسألة مطروقة؛ فما اختلفوا هم فيه يسعنا الاختلاف، وما اتَّفقوا هم فيه يجب علينا الاتفاق فيه، وما لم يتطرَّقوا إليه فإننا نعتبر الكلام فيه من المحدَثات، فلا نتطرق إليه؛ لأنه يرد أحد السؤالين: لماذا لم يتطرق السلف إلى هذه المسألة؟ ما دام السلف لم يتطرقوا إلى هذه المسألة وعلمهم أسدُّ، وفقههم أتم وأعضد؛ فليس لنا أن نتطرق إليها، وإن قال قائل: ربما المسألة ما كانت مطروحة. نقول: ما دامت ليست مطروحة لماذا تطرحها أنت؟

لماذا توجد الخلاف بين الأمة، والشقاق بين العلماء وطلبةِ أهل السنة؟

هذا من أعجب ما يكون، هناك أُناس أيها الإخوة معاول للهدم،

يبحثون عن مثارات الخلاف، ويركبون على ظهور الناس، ويريدون الاشتهار بين الناس، والاستئناس بالخلافات؛ حتى يُصبح لهم صيت، ولذلك قال الإمام أبو يوسف: «**من طلب الغريب كذب**»، وهذا كلام خاص في غريب الحديث، لكنه يحمل على العموم حتى غريب المسائل، يذهب أحدهم من هنا إلى المشرق فلا يأتي إلى عالمٍ إلا بمسألة غريبة، وكأنه يريد أن يقول: انظروا ماذا يقول الشيخ الذي في الهند، والشيخ الذي في السند، والشيخ الذي في المغرب، من المسائل الغريبة، وأنتم توافقونه حتى يحصل النزاع والشقاق.

إذًا ينبغي أن نتنبَّه ونكون فقهاء، فإذا جاءنا إنسان وسألنا سؤالاً في الإيمان؛ ننظر هل تطرق السلف إلى هذه المسألة؟ فمسائل الإيمان ليست مسألة جديدة، هذه ليست مسألة كمبيوتر حتى نقول: ليست موجودة عند السلف. هذه ليست طائرة وتقول: ما هي موجودة عندهم. فهذه مسألة مطروقة؛ فانظر ماذا قال أئمتك، فكن لهم على اتباع وهم قدوتك، وبهذه الطريقة نسدُّ أبوابًا كثيرة من أبواب النزاع والخلاف.

أحببت أن أقدِّم بهذه المقدمة بين يدي الكتاب، وإن شاء الله جلا وعلا سيكون الشرح متوسطًا ليس بالطويل الممل وليس بالقصير المخل.

نسأل الله عز وجل العون والسداد، والتوفيق والهدى والرشاد، وعلى بركة الله نبدأ ومنه نستمد العون والإمداد.

ترجمة المصنف الإمام أبو عبيد[١]

بسم الله الرحمن الرحيم

- الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، أبو عُبَيْد، القاسِمُ بن سلَّام بن عبد الله، كانَ أبوه سَلَّام مَملوكاً رُومياً لرجل هَروي.
- ولد أبي عُبَيد سنةَ سَبع وخَمسين ومئة (١٥٧هـ).
- **وسمع**: إسماعيل بن جعفر، وشَريكَ بن عبد الله، وهُشَيماً، وإسماعيل بن عيّاش، وسُفيان بن عُيَيْنة، وأبا بكر بن عَياش، وعبد الله بن المبارك، وسعيد بن عبد الرحمن الجُمَحي، وعُبَيْد الله الأشجعي، وغُنْدَراً، وحفص بن غياث، ووكيعاً، وعبد الله بن إدريس، وعَبَّاد بن عَبَّاد، ومروان ابن معاوية، وعَبَّاد بن العَوَّام، وجرير بن عبد الحميد، وأبا معاوية الضَّرير، ويحيى القطان، وإسحاق الأزرق، وابن مهدي، ويزيد ابن هارون، وخلقاً كثيراً، إلى أن ينزِلَ إلى رفيقه هشام بن عمَّار، ونحوه
- **وقرأ القرآن** على أبي الحسن الكسائي، وإسماعيل بن جعفر، وشُجاع بن أبي نَصرٍ البَلْخي، وسمع الحروف من طائفة.
- **وأخذ اللغة** من أبو عُبَيدة، وأبي زيد، وجماعة.

---

(١) المرجع: سير أعلام النبلاء المجلد العاشر ط١١ لمؤسسة الرسالة.

- **وصنَّف التصانيف المُونِقَةَ** التي سارت بها الركبان، وله مصنف في القراءات لم أره، وهو من أئمة الاجتهاد، له كتاب «الأموال» في مجلد كبير سمعناه بالاتِّصال، وكتاب «الغريب» مَرويٌّ أيضاً، وكتاب «فضائل القرآن» وقع لنا، وكتاب «الطهور»، وكتاب «النّاسِخ والمنسوخ» وكتاب «المواعظ»، وكتاب «الغَريب المصنَّف في علم اللسان»، وغير ذلك وله بضعة وعشرون كتاباً.
- **حدّث عنه**: نَصرُ بن داود، وأبو بكر الصَّاغاني، وأحمد بن يوسف التَّغلبي، والحسن بن مُكْرَم، وأبو بكر بن أبي الدُّنيا، والحارث بن أبي أُسامة، وعليُّ بن عبد العزيز البَغوي، ومحمد بن يحيى المروزي، وعبدالله بن عبد الرحمن الدَّارمي، وعبَّاس الدوري، وأحمد بن يحيى البَلاذُري، وآخرون.
- **وقال أبو سعيد بن يونس** في «تاريخه»: قَدِمَ أبو عُبَيد مصر مع يحيى ابن معين سنة ثلاث عشرة ومئتين، وكتب بها.
- **وقال عليُّ بن عبد العزيز**: وُلِدَ بهراة، وكان أبوه عبداً لبعض أهلها وكان يتولى الأزد.
- **قال ابنُ دَرَسْتَويه**: ولأبي عُبَيد كتبٌ لم يروها، قد رأيتها في ميراث بعض الظَّاهِرية تُباعُ كثيرة في أصناف الفقه كُلِّه، وبلغنا أنه إذا ألَّف كتاباً أهداهُ إلى ابن طاهر، فيَحمِلُ إليه مالاً خطيراً.

وذكر فصلاً إلى أن قال: و«الغريب المصنف» من أجلِّ كتبه في اللغة، احتذى فيه كتاب النَّضر بن شُميل، المسمى بكتاب «الصفات».

قال: ومنها كتابُهُ في «الأمثال» أحسن تأليفه، وكتاب «غريب الحديث» ذكره بأسانيد، فرغب فيه أهل الحديث، وكذلك كتابه في «معاني القرآن» حدَّث بنصفه، ومات.

وله كتب في الفقه، فإنَّه عمد إلى مذهب مالك والشافعي، فتقلد أكثر ذلك، وأتى بشواهده، وجَمعه من رواياته، وحسَّنها باللُّغة والنَّحو. وله في القراءات كتابٌ جيِّد، ليس لأحدٍ من الكوفيّين قبله ومثله، وكتابه في «الأموال» من أحسن ما صنف في الفقه وأجوده.

- **قال أبو بكر بن الأنباري**: كان أبو عبيد رَحِمَهُ اللَّهُ يَقْسِمُ الليل أثلاثاً فيُصلّي ثُلُثَه، وينام ثُلُثَه، ويُصنِّفُ الكتب ثُلُثَه.
- **قال الحسن بن سُفيان**: سَمعتُ إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: أبوعُبَيد أوسَعُنا علماً وأكثرنا أدباً، وأجمعنا جمعاً، إنا نحتاج إليه، ولا يحتاج إلينا.
- **قال ابن سعد**: كان أبو عُبَيد مُؤدِّباً صاحب نحوٍ وعربية، وطابٍ للحديث والفقه، وَلِيَ قضاء طرسوس أيام الأمير ثابت بن نصر الخزاعي، ولم يزل معه ومع ولده، وقدِم بغداد، ففسَّر بها غريب الحديث، وصنَّف كتباً، وحدَّث، وحَجَّ، فتوفِّي بمكة سنة أربعٍ وعشرين (ومئتان).

قــال المصنــف رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

توكلت على الله

١- بَابُ نَعْتِ الإِيمَانِ فِي اسْتِكْمَالِهِ وَدَرَجَاتِهِ

أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ مَعْرُوفٍ - أَعْنِي: ابْنَ أَبِي نَصْرٍ -؛ فِي دَارِهِ بِدِمَشْقَ، فِي صَفَرٍ سَنَةَ عِشْرِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْعَسْكَرِيُّ «صَاحِبُ [أَبِي] عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَّامٍ»؛ هَذِهِ الرِّسَالَةَ وَأَنَا أَسْمَعُ: قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ:

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّكَ كُنْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْإِيمَانِ، وَاخْتِلَافِ الْأُمَّةِ فِي اسْتِكْمَالِهِ وَزِيَادَتِهِ وَنَقْصِهِ، وَتَذْكُرُ أَنَّكَ أَحْبَبْتَ مَعْرِفَةَ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا الْحُجَّةُ عَلَى مَنْ فَارَقَهُمْ فِيهِ.

فَإِنَّ هَذَا - رَحِمَكَ اللَّهُ - خَطْبٌ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ السَّلَفُ فِي صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَتَابِعِيهَا ومَنْ بَعْدَهُمْ، إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، وَقَدْ كَتَبْتُ إِلَيْكَ بِمَا انْتَهَى إِلَيَّ عِلْمُهُ مِنْ ذَلِكَ مَشْرُوحًا مُخَلَّصًا. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

الشرح

قوله رحمه الله: (**باب نعت الإيمان في استكماله ودرجاته**)؛ المقصود

بـ(نعت الإيمان): وصف الإيمان؛ أي: ما هو الشيء الذي يقال عنه: إيمان؟

الإيمان له وصف وله صفات، فمن أتى بهذه الأوصاف والصفات؛ فإنه أتى بالإيمان، ففي كلامه هذا إشارة إلى أنَّ الإيمان له درجات، ودرجات أهل الإيمان متفاوتة وِفْقَ درجات شُعَبِه، فشُعَبُ الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة[١]، فمن أتى بهذه الشُّعب، فبقدر إتيانه بالشُّعب يكون قد ارتقى في الدرجات؛ هذه المسألة الأولى.

- **وأمَّا هذه الدرجات من حيث الإجمال؛ فهي**: (إسلامٌ فإيمانٌ فإحسانٌ)، والناس في الإسلام على درجات، وفي الإيمان على درجات، وفي الإحسان على درجات، إذًا الإيمان درجاته كثيرة تصل إلى بضع وسبعين، ولكن من حيث الجملة منقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- الإسلام.

٢- الإيمان.

٣- الإحسان.

والنَّاس متفاوتون في كلٍّ، نسأل الله جلا وعلا أن يبلغ بنا وبكم درجة الإحسان.

- **فإذًا قوله**: **(باب نعت الإيمان في استكماله ودرجاته)**؛ عرفنا درجات الإيمان.

---

(١) أخرجه البخاري، في الإيمان، باب أمور الإيمان، ومسلم، في الإيمان، باب شعب الإيمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

● **وأما قوله: (في استكماله)**؛ فهذا فيه إشارة إلى أنَّ الإيمانَ؛ إيمانٌ واجبٌ وهو الأصل، وإيمان مستكمَل، وهذا الاستكمال إمَّا أن يكون لأصلِ الإيمان فيرتقي إلى الإيمان الواجب، وإمَّا أن يكون الاستكمال لما هو فوق ذلك وهو الإيمان الواجب؛ فيرتقي إلى الإيمان الكامل.

إذًا أصبح الناس في مسمَّى الإيمان:

- بعضهم معه أصل الإيمان.
- وبعضهم معه الإيمان الواجب.
- وبعضهم معه الإيمان الكامل.

وهذا يجعل المسلم يجتهد حتى يُحَصِّل الدرجات العليا من الإيمان، فإن الإيمان؛ لا يحصل بالقول فقط، بل لا بدَّ من العمل - كما سيأتي -.

● **قوله: (باب نعت الإيمان)** يعني: وصف الإيمان وصفته، فالإيمان له أوصاف وله نعوت؛ فمن أتى بهذه الأوصاف والنعوت كاملةً؛ فقد استكمل الإيمان، ومن أتى بها ناقصةً فقد نقص إيمانه، فهذا فيه دلالة على أن الإيمان يزيد وينقص - كما سيأتي بيانه من كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ -.

وتأمل معي في كلامه العجيب: **(فإن هذا - رحمك الله - خطب)** يعني: قضية وأمر ومسألة **(قد تكلم فيه السلف في صدر هذه الأمة وتابعيها ومن بعدهم، إلى يومنا هذا)**؛ إذًا (مسائل الإيمان) ليست مسائل جديدة، فهي مسائل مطروقة، فما دامت هذه المسائل مطروقة؛ فلماذا نُنْشِئ أقوالًا جديدة؟!

الواجب أن نكتفي بما بيَّنوا، ونقف حيث وقفوا؛ ولذا قال الإمام: (**وقد كتبت إليك بما انتهى إليَّ علمه من ذلك مشروحًا مخلصًا**)؛ هذا هو العلم؛ أنَّ الإنسان يتبع من سلف في بيان العلم.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

اعْلَمْ - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْعِنَايَةِ بِالدِّينِ افْتَرَقُوا فِي هَذَا الأَمْرِ فِرْقَتَيْنِ:

- **فَقَالَتْ إِحْدَاهُمَا:** الْإِيمَانُ: بِالْإِخْلَاصِ لِلَّهِ بِالْقُلُوبِ، وَشَهَادَةِ الْأَلْسِنَةِ، وَعَمَلِ الْجَوَارِحِ.
- **وَقَالَتِ الْفِرْقَةُ الْأُخْرَى:** بَلِ الْإِيمَانُ: بِالْقُلُوبِ وَالْأَلْسِنَةِ. فَأَمَّا الْأَعْمَالُ فَإِنَّمَا هِيَ تَقْوَى وَبِرٌّ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْإِيمَانِ.
- وَإِنَّا نَظَرْنَا فِي اخْتِلَافِ الطَّائِفَتَيْنِ؛ فَوَجَدْنَا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ يُصَدِّقَانِ الطَّائِفَةَ الَّتِي جَعَلَتِ الْإِيمَانَ بِالنِّيَّةِ وَالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ جَمِيعًا، وَيَنْفِيَانِ مَا قَالَتِ الْأُخْرَى.

الشرح

يقول: (اعلم - رحمك الله -: أَنَّ أهل العلم والعناية بالدين) كلامه هنا كلامٌ سديد؛ لأنه لمَّا قال: **(أهل العلم والعناية بالدين)**؛ قصد الاختلاف الذي وُجِدَ في المنتسبين إلى السُّنَّة، وليس مقصوده الاختلاف الذي وُجِدَ عند من لا ينتسب إلى السُّنَّة.

انتبه لكلامه! فهو حصر لمن وصفهم بـ**(أهل العلم والعناية بالدين)**؛ فعرفنا أنهم أناس لهم مكانة ومنزلة.

إذًا مقصوده أهل العلم والديانة والعناية الذين ينتسبون إلى السُّنَّة، وليس مقصوده أهل البدع.

● فهؤلاء انقسموا إلى قسمين:

الأول: قسم منهم وهم الأكثر والأشهر؛ قالوا: الإيمان بالإخلاص لله بالقلوب، وشهادة الألسنة، وعمل الجوارح. إذًا الجلُّ والأكثر والمحقِّقون منهم يقولون عن الإيمان إن أصله ومحله في القلب، واللسان شهادته معتبرة، وعمل الجوارح معتبرٌ في الإيمان.

إذًا صار عندهم الإيمان مبنيًّا على هذه الثلاثة:

١- القلب.

٢- اللسان.

٣- الجوارح.

وهذا ما عليه الإمام مالك والشافعي والأوزاعي وأحمد والبخاري، بل أئمَّة الدنيا ممَّن يشار إليهم بأنَّهم أئمَّة السنة - أكثر من خمسمائة إنسان -، حتى قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: لم أرَ إلا عن رجل يقول: الإيمان قول وعمل. إذًا هذه مسألة مهمة، هذا القول قول أهل السُّنَّة قاطبةً.

الثاني: قوله: (وقالت الفرقة الأخرى) .وتأمَّل معي قوله: **(الأخرى)**، ولم يقل: (الثانية) مع أن إحداهما كانت قسيمة للثانية، ولكن قال: **(الفرقة الأخرى)**؛ يعني البعيدة عن القول الصواب، كما جاء في القرآن الكريم: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم: ٢٠]؛ يعني: البعيدة، فهذا

إشارةٌ منه رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أنَّهم وإن كانوا ينتسبون إلى السُّنَّة، ولكنَّهم في قولهم هذا بعيدون عن السُّنَّة.

- يقولون: (**بل الإيمان بالقلوب والألسنة .فأمَّا الأعمال فإنَّما هي تقوى وبرٌّ، وليست من الإيمان**)؛ هذه إشارةٌ من الإمام إلى قول أهل الكوفة والمشهور عن حمَّاد بن أبي سليمان وعن أبي حنيفة وعن جمعٍ من فقهاء بغداد، وأدرك هذا الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، وكانوا ينتسبون إلى السُّنَّة، ولذلك يقول بعض العلماء ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : (**هذا قول مرجئة الفقهاء**) .ومرجئة الفقهاء منسوبون إلى السنة؛ قد يقول قائل: كيف يكونون منتسبين إلى السُّنَّة وهم أخرجوا الأعمال من مسمَّى الإيمان؟! انتبهوا إلى هذا السؤال المهم!

والجواب: انتسبوا إلى السُّنَّة فيما عدا ذلك من المسائل؛ هذا وجه.

والوجه الآخر: أنَّ الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ وصفهم بأنَّهم (**أهل العلم والعناية بالدين**)؛ وذلك لأنهم لم يقولوا: أنَّ الأعمال لا علاقة لها بالإيمان، ما قالوا مثل قول أهل البدع؛ بل قالوا: (الإيمان بالقلب واللسان، ولكن الأعمال تقوى وبرٌّ وليست من الإيمان)؛ يعني: هي مطلوبة عندهم، وهي مؤثِّرة في درجات الآخرة عندهم؛ ولذلك يقول ابن أبي العزِّ رَحِمَهُ اللَّهُ : (**الخلاف بين مرجئة الفقهاء وأهل السُّنَّة في الإيمان؛ خلاف لفظي**)[1]، وذلك لأنَّ مرجئة الفقهاء يقولون: (الإيمان إخلاص القلب - عمل القلب -، وقول اللسان، والأعمال ليست من الإيمان

(١) شرح الطحاوية (٢/ ٤٦٢)، وانظر تعليق الألباني على الطحاوية ص (٦٢).

ولكنها مؤثِّرة في الإيمان)، وعامَّة أهل السُّنَّة يقولون: لا، بل أعمال الجوارح من الإيمان.

- **والصواب - كما قال الشيخ الألباني** رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على قول ابن أبي العز -: (**أن الخلاف ليس لفظيًا؛ الخلاف حقيقيٌّ**).

لأنَّا نسألهم سؤالاً: الذي يشهد (أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله) مخلصًا، ويقول ذلك بلسانه مخبرًا؛ هل هو كامل الإيمان أو ناقص الإيمان؟

فمرجئة الفقهاء يقولون: كامل الإيمان في أصله.

وأهل السُّنَّة يقولون: لا يوصفون بكمال الإيمان إلا إذا أتوا بأوصاف الإيمان؛ كما قال المصنف: (**باب نعت الإيمان**) .إذا أتوا بنعوت الإيمان، فهذا دليل على أن النزاع ليس لفظيًّا.

- **ومِمَّا يؤكِّد هذا المعنى**:

- أنَّهم لا يقولون بزيادة الإيمان ونقصانه، وأهل السنة يقولون بزيادة الإيمان ونقصانه.
- وإن لم يقولوا بأن الأعمال ليست من الإيمان، وإنَّما قالوا: هي مؤثرة، ولكن لم يجعلوها من الإيمان؛ ومع ذلك يقولون: أفسق الخلق يمكن أن يكون مثل أتقى الخلق في الإيمان، وهذا موجود في بعض الكتب المنسوبة إلى مرجئة الفقهاء.

- **وعلى كل حال**: الذي يظهر - والله أعلم- أن الخلاف ليس لفظيًّا، والذي جعل العلماء رحمهم الله يفرِّقون بين مرجئة الفقهاء وغيرهم:

أنَّ مرجئة الفقهاء ينظرون إلى أعمال الإيمان أنها من الدين ومن الصلاح والتقوى، وأنَّها مؤثرة في الإيمان، ولكن ليست من الإيمان، وأما أهل السُّنَّة فيقولون: لا؛ الأعمال من الإيمان.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

وَالْأَصْلُ الَّذِي هُوَ حُجَّتُنَا فِي ذَلِكَ: اتِّبَاعُ مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ- تَعَالَى ذِكْرُهُ عُلُوًّا كَبِيرًا - قَالَ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ:

﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

الشرح

وهذا من أحسن ما يكون؛ أنَّنا لسنا متعبَّدين بأقوال العلماء، بل نحن متعبَّدون بالكتاب والسُّنَّة، وأقوال العلماء تنير لنا الدَّرْبَ؛ فهي ليست حجَّة في نفسها، وإنَّما هي أمارات وعلامات ومؤشِّرات؛ فنحن لا نخالف العلماء، ولكن لا نجعل قولهم حجة في دين الله؛ لا سيَّما إذا اختلفوا. أمَّا إذا أجمعوا فليس في ذلك نزاع، فالله عز وجل ردَّنا إلى الكتاب والسنة؛ قال تعالى: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ **الرَّدُّ إلى الله**: الرَّدُّ إلى كتابه .**والرَّدُّ إلى الرسول** ﷺ: الرَّدُّ إلى سنَّته، ثم قال ﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ .

فإذًا أقوال العلماء يُسْتدلُّ لها ولا يُسْتدلُّ بها.

أقوال العلماء يستنار بها، وليست هي حججًا في نفسها.

قــال المصنــف رحمه الله تعالى

وَإِنَّا رَدَدْنَا الْأَمْرَ إِلَى مَا ابْتَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهِ رَسُولَهُ ﷺ وَأَنْزَلَ بِهِ كِتَابَهُ؛ فَوَجَدْنَاهُ قَدْ جَعَلَ بَدْءَ الْإِيمَانِ شَهَادَةَ: أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَأَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ بَعْدَ النُّبُوَّةِ عَشْرَ سِنِينَ، أَوْ بِضْعَ عَشَرَ سَنَةً يَدْعُو إِلَى هَذِهِ الشَّهَادَةِ خَاصَّةً، وَلَيْسَ الْإِيمَانُ الْمُفْتَرَضُ عَلَى الْعِبَادِ يَوْمَئِذٍ سِوَاهَا، فَمَنْ أَجَابَ إِلَيْهَا؛ كَانَ مُؤْمِنًا، لَا يَلْزَمُهُ اسمٌ فِي الدِّينِ غَيْرُهُ، وَلَيْسَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ زَكَاةٌ، وَلَا صِيَامٌ، وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ شَرَائِعِ الدِّينِ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا التَّخْفِيفُ عَنِ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ - فِيمَا يَرْوِيهِ الْعُلَمَاءُ - رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ لِعِبَادِهِ، ورِفْقًا بِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا حَدِيثَ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ وَجَفَائِهَا، وَلَوْ حَمَّلَهُمُ الْفَرَائِضَ كُلَّهَا مَعًا؛ نَفَرَتْ مِنْهُ قُلُوبُهُمْ، وَثَقُلَتْ عَلَى أَبْدَانِهِمْ؛ فَجَعَلَ ذَلِكَ الْإِقْرَارَ بِالْأَلْسُنِ وَحْدَهَا هُوَ الْإِيمَانَ الْمُفْتَرَضَ عَلَى النَّاسِ يومئذٍ. فَكَانُوا عَلَى ذَلِكَ إِقَامَتَهُمْ بِمَكَّةَ كُلَّهَا، وَبِضْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا بِالْمَدِينَةِ وَبَعْدَ الْهِجْرَةِ.

الشرح

هذا تقرير جميل! يقول: (**وإنَّا رددنا الأمر إلى ما ابتعث الله عليه رسوله** ﷺ)؛ وهذه قاعدة - يا طالب العلم - دائمًا: إذا وردت عليك مسألة فانظر إلى سيرة النَّبيِّ ﷺ العمليَّة؛ يفتح الله عليك من مفاتيح العلم ما لا تدركها، فإن عمله ﷺ ترجمة للقرآن والسُّنَّة، ولذلك ينبغي

لنا النظر إلى عمله ﷺ؛ فعمله ترجمة واقعية للكتاب والسنة.

- **يقول: (فوجدناه قد جعل بدء الإيمان شهادة: أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله)**؛ يعني أنه في أوَّل الإسلام ما كان النبيُّ ﷺ يدعو الناس إلا لهذا؛ (شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله)، **لكن هنا أُنَبِّهْ على أمرين:**

الأول: أنه لمَّا لم يكن يدعوهم إلا إلى الشهادة، ما كان يصفهم إلا بالإسلام، ما جاء وصف الإيمان في مكة، لماذا؟ لا يوجد آية تخاطب المؤمنين في مكة بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ لأن أعمال أهل الإيمان لم تكن قد فُرِضت بعد، فكان هناك إسلام وكفر، فالذين ماتوا منهم في هذه الحال هذا فرضهم، وقد أتوا بالفرض، وما داموا قد أتوا بالفرض فلم ينقص من إيمانهم شيء، ومثال ذلك: لو أن إنسانًا جاء وأسلم الآن، وعلَّمناه الشهادة والوضوء والصلاة، فقام وتشهَّد وصلَّى، ثم مات؛ هذا فرضه؛ قد أدى الفرض الذي عليه؛ فهو مؤمن كامل الإيمان، فهكذا كان الصحابة - رضوان الله عليهم - في مكَّة.

الثاني: أنَّ الله عز وجل ورسوله ﷺ قد أمر أهل الإسلام بأوصاف كثيرة من أوصاف أهل الإيمان، لكنَّها ليست من أصول الإيمان ولا من أركان الإسلام؛ فخاطبهم بصلة الرحم، وبعدم أكل الميتة، والإنفاق في سبيل الله، والصدقات، ومطلق الصلاة، ومطلق الذكر، فخاطبهم بأشياء من الإيمان الواجب وإن لم يكن من أركان الإسلام والإيمان، بل إنَّ النَّبيَّ ﷺ كان إذا جاءه الرجل يريد أن يسلم؛ فإنه

كان عليه الصلاة والسلام يأمره بأركان الإيمان الستة حتى في مكة؛ «**الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشرِّه**»(١).

كان يخاطبهم بهذا وهو عليه الصلاة والسلام في مكة، ولذلك لو تتأمل في آيات سورة الأنعام - وهي مكِّيَّة - تجد فيها هذا المعنى، وفي غير ذلك من الآيات الدالة على هذا.

- **فقوله** رَحِمَهُ اللَّهُ: (**فأقام النبي ﷺ بمكة بعد النبوَّة عشر سنين، أو بضع عشرة سنة يدعو إلى هذه الشهادة خاصة**) هذا من حيث النظر إلى العَقْد فهو عشر، أو بضع عشرة سنة بالنسبة للتفصيل؛ فهو ثلاث عشرة سنة، فالنبي ﷺ مكث في مكة ثلاث عشرة سنة.
- **ثم بعد ذلك قال** رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وليس الإيمان المفترض على العباد يومئذٍ سواها**)؛ يعني: ليس هناك زكاة ولا حج ولا صوم؛ هذا هو مقصوده رَحِمَهُ اللَّهُ، وإلا فيوجد أشياء أخرى خاطبهم الله بها، فقد خاطبهم الله عز وجل بصلة الرحم والصدق والأمانة وعدم الغدر، وأشياء كثيرة خاطبهم بها، لكن مقصوده: (**ليس الإيمان المفترض على العباد يومئذ سواها**) أي: سوى ما أُنزل عليه في مكة.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب سُؤَالِ جِبْرِيلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ وَالإِحْسَانِ وَعِلْمِ السَّاعَةِ، ومسلم في باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلم في نفس الموضع من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والمُنزل عليه في مكة إنما هو أمر الشهادة وبعض واجبات الإيمان، وليس شيء من أركان الإسلام قد فُرض بعد، (**فمن أجاب إليها** كان مؤمنًا، لا يلزمه اسم في الدين غيره)، لماذا قال هذا الكلام؟

لأنه قد يأتي إنسان من المرجئة، ويقول: أنتم تقولون: الأعمال من الإيمان. إذن الذين ماتوا من الصحابة في مكة كـ (ياسر والد عمار، وسميَّة أم عمار)، هؤلاء ماتوا في مكة قبل فرض الصلاة وقبل الهجرة، فهل هم مؤمنون كاملو الإيمان؟ نقول: نعم؛ مؤمنون كاملو الإيمان، ليس لهم اسم غير هذا الاسم الذي جاء في القرآن والسُّنَّة.

فإن قال: لكنهم لم يعملوا بأعمال أهل الإيمان. نقول: عملوا بأعمال أهل الإيمان الواجبة عليهم، كما لو أنَّ إنسانًا الآن مخاطب بأداء الزكاة، فإذا لم يكن له مال ولم يزكِّ؛ فهل يكون مقصرًا؟ قطعًا لا، لأنه ليس لديه مال ليزكي. وكذلك الحجُّ من أعمال أهل الإسلام وأركان الإسلام، فكما أن الإنسان الذي لم يقدر على الحج ولم يحج، لا يقال عنه: إنه مات ناقص الإيمان. فكذلك أولئكم الصحابة الأخيار - رضوان الله تعالى عليهم -.

- ثم بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ العلَّة في هذا التخفيف - يعني: السبب في تدرج الشريعة -؛ قال: (**لأنَّهم كانوا حديث عهد بجاهلية وجفائها، ولو حَمَّلهم الفرائض كلَّها معًا؛ نفرت منه قلوبهم، وثقلت على أبدانهم**)؛ وجاء في هذا حديث عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: «إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل، فيها ذكر الجنَّة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى

الإسلام؛ نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء: لا تشربوا الخمر؛ لقالوا: لا ندع الخمر أبدًا. ولو نزل: لا تزنوا؛ لقالوا: لا ندع الزنا أبدًا» الحديث[١].

(١) أخرجه البخاري، في فضائل القرآن، باب تأليف القرآن، رقم (٤٩٩٣).

قال المصنف رحمه الله تعالى

فَلَمَّا أَثَابَ النَّاسُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَحَسُنَتْ فِيهِ رَغْبَتُهُمْ؛ زَادَهُمُ اللَّهُ فِي إِيمَانِهِمْ أَنْ صَرَفَ الصَّلَاةَ إِلَى الْكَعْبَةِ، بَعْدَ أَنْ كَانَتْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ؛ فَقَالَ: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ﴾ [البقرة: ١٤٤].

ثُمَّ خَاطَبَهُمْ - وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ - بِاسْمِ الْإِيمَانِ الْمُتَقَدِّمِ لَهُمْ؛ فِي كُلِّ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ أَوْ نَهَاهُمْ عَنْهُ، فَقَالَ فِي الْأَمْرِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟﴾ [الحج: ٧٧]، وَ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦].

وَقَالَ فِي النَّهْيِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ۖ﴾ [آل عمران: ١٣٠]، وَ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ﴾ [المائدة: ٩٥].

وَعَلَى هَذَا كُلُّ مُخَاطَبَةٍ كَانَتْ لَهُمْ، فِيهَا أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ بَعْدَ الْهِجْرَةِ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُمْ بِهَذَا الِاسْمِ بِالْإِقْرَارِ وَحْدَهُ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ فرضٌ غَيْرُهُ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الشَّرَائِعُ بَعْدَ هَذَا وَجَبَتْ عَلَيْهِمْ وُجُوبَ الْأَوَّلِ سَوَاءً، لَا فَرْقَ بَيْنَهَا؛ لِأَنَّهَا جَمِيعًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَبِأَمْرِهِ، وَبِإِيجَابِهِ.

الشرح

وهذا كلام عظيم! أنَّ الله تبارك وتعالى خاطب أهل الإيمان من الصحابة - رضوان الله عليهم - باسم الإيمان لمَّا هاجروا، وخاطبهم بالأمر والنَّهي، وهل الأمر والنهي وجد بعد ندائهم أو قبل ندائهم؟ وجد بعد ندائهم؛ لأنه ناداهم بـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ ، ثم أتى بعدها الأمر الذي يجب فعله أو تركه؛ فدلَّ على أنَّهم استحقُّوا هذا الاسم بمجرد الإقرار والإذعان. انتبهوا لذلك!

قال: (وإنما سمَّاهم بهذا الاسم بالإقرار وحده)؛ هذه الجملة تُفيد في التفريق بين أهل السُّنَّة والخوارج؛ فما دام الإقرار موجودًا عندهم استحقُّوا اسم الإيمان، ثم العمل استحقُّوا به الإيمان الواجب، إذًا هم خوطبوا باسم الإيمان؛ لأن عندهم أصل الإيمان، وإذا فعلوا الأمر الواجب أو تركوا ما الواجب تركه؛ استحقُّوا الإيمان الواجب، وإذا فعلوا الأمر المندوب وتركوا الأمر المكروه؛ استحقُّوا الإيمان الكامل، فهم رضوان الله عليهم خاطبهم الله تبارك وتعالى باسم الإيمان؛ لِمَا معهم من أصل الإيمان، ولمَا معهم ممَّا هم مخاطبون به قبل زمن نزول التشريع، فلمَّا جاء الأمر والنهي كانوا مستحقين لهذا الاسم، فامتثالهم لهذا الأمر والنهي زيادةٌ في إيمانهم؛ لأنهم مقرُّون بما يكون من الله ﷻ قبل أن يوجد الأمر والنهي، ليس لهم فرض غير ما سبق، فامتثلوا فاستحقُّوا اسم الإيمان، فلما جاء الفرض الثاني فإذا امتثلوا ازدادوا إيمانًا، وإذا لم يمتثلوا هل يذهب عنهم أصل اسم

الإيمان؟ الجواب: لا، ما دام الإقرار موجودًا.

وقد يطلق بعض العلماء اسم الإيمان الكامل ويريد به الإيمان الواجب.

وننتبه على الإطلاقات فقول العلماء: -

- أصل الإيمان يعنون ما به يدخل إلى الإسلام؛ وهو القدر الفاصل بين الكفر والإسلام، وهو الذي يساوي الإسلام في مراتب الدين.
- ويعنون بـ: الإيمان الواجب؛ الإيمان الذي هو فوق مرتبة أصل الإيمان ودون الكمال وهو الذي يساوي الإيمان في مراتب الدين.
- ويعنون بـ: الإيمان الكامل؛ ما هو فوق الواجب، وهو الذي يساوي الإحسان في مراتب الدين.
- وربما يتوسع في الإطلاق فيطلق الإيمان الواجب على الكامل، والكامل على الواجب توسعاً.

قال المصنف رحمه الله تعالى

فَلَوْ أَنَّهُمْ عِنْدَ تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ إِلَى الْكَعْبَةِ أَبَوْا أَنْ يُصَلُّوا إِلَيْهَا، وَتَمَسَّكُوا بِذَلِكَ الْإِيمَانِ الَّذِي لَزِمَهُمُ اسْمُهُ، وَالْقِبْلَةُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا؛ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُغْنِيًا عَنْهُمْ شَيْئًا، وَلَكَانَ فِيهِ نَقْضٌ لِإِقْرَارِهِمْ؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ الْأُولَى لَيْسَتْ بِأَحَقَّ بِاسْمِ الْإِيمَانِ مِنَ الطَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَلَمَّا أَجَابُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِلَى قَبُولِ الصَّلَاةِ كَإِجَابَتِهِمْ إِلَى الْإِقْرَارِ؛ صَارَا جَمِيعًا مَعًا هُمَا يَوْمَئِذٍ الْإِيمَانَ؛ إِذْ أُضِيفَتِ الصَّلَاةُ إِلَى الْإِقْرَارِ.

الشرح

هذا كلام جميل من الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ يقول: لما خاطبهم باسم الإيمان، وأمرهم بتحويل وجوهِهِمْ إلى الكعبة، فالآن هم أمام أمرين؛ إما أن يقرُّوا بالأمر الثاني كما أقرُّوا بالأمر الأول؛ فيزدادوا إيمانًا على إيمانهم، وإما ألا يُقِرُّوا بِالأَمْرِ الثَّانِي وَيُنْكِرُوه وَيَجْحَدُوه؛ فَجُحُودُهُمْ وَعَدَمُ إِقْرَارِهِمْ يُذْهِبُ إِقْرَارَهَمُ الأَوَّلَ، وَيُذْهِبُ إِيمَانَهَمُ الأَوَّلَ، فتنبَّهوا معي - يَرْعَاكُمُ الله - أن الذي يزيل أصل الإيمان هو ما به ثبت.

فأصل الإيمان ثبت بالإقرار؛ ويذهب بعدم الإقرار.

ثبت أصل الإيمان بالتوحيد؛ إذًا فيذهب بالشرك والكفر. فهذه المسائل مهمَّة.

خاطبهم الله جلا وعلا باسم الإيمان لإقرارهم الأول، فلما خاطبهم ثانيًا؛ فإن أقروا فقد ازدادوا إيمانًا على إيمانهم، وإن جحدوا وأنكروا ذهب عنهم ما معهم من اسم الإيمان؛ لأنهم استحقُّوا الأول بالإقرار، فإذا نفوا الثاني انتفى عنهم الاسم الذي استحقُّوه بالإقرار الأول.

ولكن لو أنهم أقرُّوا ولم يفعلوا فهذه مسألة أُخرى؛ فرق بين الإقرار والعمل.

والخوارج والمعتزلة لم يفرقوا بين الإقرار والعمل وظنوهما واحداً فكفَّروا من لم يعمل، وظنوا أن ترك العمل يعني ترك الإقرار، وأهل السنة فرقوا بين الإقرار والعمل وإن كان كلاهما من الإيمان عندهم.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

والشَّهِيدُ عَلَى أَنَّ الصَّلاَةَ مِنَ الْإِيمَانِ قَوْلُ اللَّهِ عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وَإِنَّمَا نَزَلَتْ فِي الَّذِينَ تُوُفُّوا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ عَلَى الصَّلَاةِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ(١).

فَأَيُّ شَاهِدٍ يُلْتَمَسُ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ الْإِيمَانِ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ؟!

الشرح

هذا من أعظم الأدلَّة على أنَّ الصلاة من الإيمان، والصلاة عمل؛ فهذا ردٌّ على من يقول: الأعمال ليست من الإيمان. فالله سمَّاها إيمانًا في القرآن الكريم: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣]. باتفاق المفسرين: أن الإيمان هنا بمعنى الصلاة؛ ﴿إِيمَـٰنَكُمْۚ﴾ يعني: صلاتكم.

وكلام الإمام واضح، فإذا كانت الصلاة من الإيمان بنصِّ الآية فأيُّ شاهد بعدها نحتاج إلى أن نستدلَّ به على أن الأعمال من مسمى الإيمان؟!

إذا كانت الصلاة من مسمَّى الإيمان؛ فبذلك نستدلُّ أن ما كان بعد

(١) أخرجه البخاري، في الإيمان، باب الصلاة من الإيمان، ومسلم، في الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما.

النداء بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ أمرًا كان أو نهيًا؛ ففعله -إن كان أمرًا-، أو تركه - إن كان نهيًا - والإقرارُ بِهِمَا؛ هو من الإيمان؛ بنصِّ القرآن.

فلا بد للإنسان أن يعتقد أن من الإيمان تحريم الغيبة، وتحريم النميمة، وتحريم الكذب، لابد أن يعتقد هذا الاعتقاد؛ لأنها من أعمال أهل الإيمان، والله خاطبنا بها:

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [التوبة: ١١٩].

و: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًاۚ﴾ [الحجرات: ١١- ١٢].

لابد أن نقرَّ بهذا، فهذه مسألة مهمَّة جدًّا، فدل على أنه لمَّا خاطبنا بالإيمان فإن ما بعده هو من أعمال أهل الإيمان، وبه استحقُّوا الاسم، فإنكاره أو جحوده أو عدم الإقرار به؛ منافٍ لاسم الإيمان.

والعمل بأعمال الإيمان إيمان، وترك المنهيات إيمان، وعكسهما ضعف في الإيمان ونقصان أو نقص بحسب كل عملٍ ومنزلته في الإيمان.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

فَلَبِثُوا بِذَلِكَ بُرْهَةً مِنْ دَهْرِهِمْ، فَلَمَّا أَنْ دَارُوا إِلَى الصَّلَاةِ مُسَارَعَةً، وَانْشَرَحَتْ لَهَا صُدُورُهُمْ؛ أَنْزَلَ اللَّهُ فَرْضَ الزَّكَاةِ فِي أَيْمَانِهِمْ إِلَى مَا قَبْلَهَا؛ فَقَالَ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[البقرة: ٨٣، و١١٠]، وَقَالَ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، فَلَوْ أَنَّهُمْ مُمْتَنِعُونَ مِنَ الزَّكَاةِ عِنْدَ الْإِقْرَارِ، وَأَعْطَوهُ ذَلِكَ بِالْأَلْسِنَةِ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ غَيْرَ أَنَّهُمْ مُمْتَنِعُونَ مِنَ الزَّكَاةِ؛ كَانَ ذَلِكَ مُزِيلًا لِمَا قَبْلَهُ، وَنَاقِضًا لِلْإِقْرَارِ وَالصَّلَاةِ، كَمَا كَانَ إِبَاءُ الصَّلَاةِ قَبْلَ ذَلِكَ نَاقِضًا لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِقْرَارِ. وَالْمُصَدِّقُ لِهَذَا: جِهَادُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ عَلَى مَنْعِ الْعَرَبِ الزَّكَاةَ؛ كَجِهَادِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الشِّرْكِ سَوَاءً، لَا فَرْقَ بَيْنَهَا فِي سَفْكِ الدِّمَاءِ، وَسَبْيِ الذُّرِّيَّةِ، وَاغْتِنَامِ الْمَالِ؛ فَإِنَّمَا كَانُوا مَانِعِينَ لَهَا غَيْرَ جَاحِدِينَ بِهَا.

الشرح

هذا الكلام تقرير جميل من الإمام أبي عبيدٍ القاسم بن سلام رحمه الله، فبعد فرض الله الصلاة ببرهة من الزمن؛ الصلاة فرضت في السَّنَة العاشرة من البعثة؛ يعني قبل الهجرة بثلاث سنوات، والزكاة فرضت في السَّنَة الثانية من الهجرة، **(فلما أن داروا إلى الصلاة مسارعة)** يعني: تحويل القبلة - وكان ذلك في السنة الثانية من الهجرة -

خاطبهم باسم الإيمان؛ ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ولما خاطبهم باسم الإيمان أمرهم بالزكاة ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[البقرة: ٨٣ و١١٠]، (**فلو أنهم ممتنعون من الزكاة عند الإقرار**) يعني بالصلاة مثلًا، (**وأعطوه ذلك بالألسنة وأقاموا الصلاة غير أنهم ممتنعون من الزكاة**) انتبه! فلو أنَّهم امتنعوا عن الإقرار بالزكاة مع إقرارهم بالصلاة، الذي يمتنع ويقول: الزكاة ليست من الدين. مثلًا، (**كان ذلك مُزيلًا لما قبله، وناقضًا للإقرار والصلاة**)؛ هذا كلام جميل.

فمن استحق اسم الإيمان لأنه أقر بالصلاة، فيستحقُّ اسم الإيمان إذا أقرَّ بالزكاة، فإذا استحقَّ زوال اسم الإيمان بعدم الإقرار بالصلاة؛ فإنه يستحق زوال اسم الإيمان إذا لم يقرَّ بالزكاة.

فإذا أقر بها لسانًا ولم يقرَّ بها عملًا - هذه مسألة مهمة! -: (**كما كان إباء الصلاة قبل ذلك ناقضًا لما تقدَّم من الإقرار. والمصدِّق لهذا جهاد أبي بكر الصديق - رحمة الله عليه - بالمهاجرين والأنصار على منع العرب الزكاة، كجهاد رسول الله** ﷺ أهل الشرك سواءً، لا فرق بينها في سفك الدماء، وسبي الذرية، واغتنام المال؛ فإنما كانوا مانعين لها غير جاحدين بها)؛ هم ما جحدوا الزكاة، ولم يقولوا: الزكاة ليست من الدين، وإنَّما قالوا: الزكاة من الدين، ولكننا كنا نؤدي ذلك للنبيِّ ﷺ والآن أنت لست نبيًّا؛ فلا نؤديها إليك. إذًا هم أقرُّوا بأن الزكاة من الدين، ولكن امتنعوا عن أدائها؛ فلذلك قاتلهم أبو

بكر الصديق رضي الله عنه، وعاملهم معاملة المشركين؛ لماذا عاملهم معاملة المشركين؟ لأنهم دخل فيهم الإباء والإنكار من جهة أدائها إلى ولي الأمر الواجب أداء الزكاة إليه، ولذلك اتفق الفقهاء رحمهم الله على أنَّ قومًا إذا منعوا الزكاة أو منعوا دفع الزكاة إلى ولي الأمر؛ أنه يجب عليه أن يقاتلهم؛ هذه مسألة اتفاقيَّة، لكن اختلفوا: هل يقاتلهم ردةً أو يقاتلهم على إخراج الزكاة؟ هذا وقع فيه النزاع بين الفقهاء رحمهم الله.

لكن الشاهد على كلام الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام رحمه الله: أنه يقول: **(إباء الصلاة)** يعني عدم فعلها **(قبل ذلك ناقضًا لما تقدم من الإقرار)**، لو قال قائل: نعم؛ أنا أؤمن بأن القبلة تحولت إلى الكعبة، لكن أنا لا أصلِّي إلى الكعبة، أنا أصلي إلى بيت المقدس. فإقراره اللفظيُّ الصوريُّ مُنْقُوضٌ بفعله، فهكذا لو أن إنسانًا أقرَّ بالزكاة ثم قيل له: هاتِ الزكاة. فقال: ما أعطيك الزكاة. فإقراره الأوَّل منقوضٌ بجحوده الثاني، فهذا كالذي يقول: آمنت. ثم يقول: كذبت، لا فرق.

وهناك فرق بين من يقول: أنا أؤمن بالزكاة، لكن نفسي تراودني على البخل، وسوف أُخرج. ومن يقول: أنا أؤمن بالزكاة، ولكن أنا لن أُخْرِجَهَا. هناك فرق بين المسألتين؛ **الأول**: الذي يقول أنا أقرُّ بالزكاة، ولكن أنا نفسي بخيلة، وإن شاء الله سوف أُخرجها. ما جَحَدَ الإخراج لكنه يسوِّف.

الثاني: أقرَّ ثم ناقض إقراره بالفعل.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

ثُمَّ كَذَلِكَ كَانَتْ شرائعُ الْإِسْلَامِ كُلُّهَا؛ كُلَّمَا نَزَلَتْ شَرِيعَةٌ صَارَتْ مُضَافَةً إِلَى مَا قَبْلَهَا لَاحِقَةً بِهِ، وَيَشْمَلُهَا جَمِيعًا اسْمُ الْإِيمَانِ، فَيُقَالُ لِأَهْلِهِ: مُؤْمِنُونَ.

وَهَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي غَلِطَ فِيهِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ بِالْقَوْلِ، لَمَّا سَمِعُوا تَسْمِيَةَ اللَّهِ إِيَّاهُمْ مُؤْمِنِينَ؛ أَوْجَبُوا لَهُمُ الْإِيمَانَ كُلَّهُ بِكَمَالِهِ.

الشرح

ظن مرجئة الفقهاء أنه لمَّا قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ ، وجاء الأمر بعد الوصف بالإيمان، وجاء النهي بعد الوصف بالإيمان؛ أنَّه مؤمن قبل أن يأتي الأمر والنهي؛ فأي شيء استفاده من اسم الإيمان؟!

- **فالإمام** رحمه الله يقول: أنَّ الإيمان استحقَّه أولئكم الأقوام بإقرارهم الأوَّل، فكلما جاءهم أمر جديد لابدَّ أن يقرُّوا حتى يستحقُّوا اسم الإيمان؛ لا بالقول فقط، وإنما إقرار يكون مبنيًّا على اعتقاد وقول، ويكون مبنيًّا على العمل.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

كَمَا غَلَطُوا فِي تَأْوِيلِ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ؛ حِينَ سُئِلَ عَنِ الْإِيمَانِ مَا هُوَ؟ فَقَالَ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَكَذَا وَكَذَا**»(١).

وَحِينَ سَأَلَهُ الَّذِي عَلَيْهِ رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ عَنْ عِتْقِ الْعَجَمِيَّةِ؛ فَأَمَرَ بِعِتْقِهَا، وَسَمَّاهَا مُؤْمِنَةً(٢).

وَإِنَّمَا هَذَا عَلَى مَا أَعْلَمْتُكَ مِنْ دُخُولِهِمْ فِي الْإِيمَانِ، وَمِنْ قَبُولِهِمْ وَتَصْدِيقِهِمْ بِمَا نَزَلَ مِنْهُ، وَإِنَّمَا كَانَ يَنْزِلُ مُتَفَرِّقًا كَنُزُولِ الْقُرْآنِ.

الشرح

● مراد الإمام رحمه الله: أنَّ هناك فَرْقًا بين مطلق اسم الإيمان وبين الإيمان المطلق.

مطلق اسم الإيمان يعني أنَّ كل من أظهر الإقرار يستحقُّ اسم الإيمان الذي هو أصل الإيمان، ما لم يظهر لنا خلاف ما أقر، فكلما أخبرناه بشيء من شرائع الإسلام أذعن، إذًا هو مستحقٌّ لاسم الإيمان،

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم، في المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، عن معاوية بن الحكم رضي الله عنه؛ أنه أتى النبي ﷺ بجارية أراد أن يعتقها؛ فقال لها النبي ﷺ: «أين الله؟» قالت: في السماء. قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها؛ فإنها مؤمنة».

لكنه إذا عمل وفق أعمال الإيمان ازداد إيمانًا؛ فهذا معنى كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ. فالنبي ﷺ لما قال: «**الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشرِّه**»، ليس المقصود مجرد اللفظ، وإنما المقصود: الإقرار بذلك وقوله والعمل بمقتضى ذلك.

فإن قال قائل: فإن اسم الإيمان أُطلق على الأعمال القلبيَّة - كما في حديث جبريل الذي أشار إليه المصنِّف -. نقول: نعم هذا صحيح، ولكن إذا اقترن الإسلام والإيمان؛ فالإسلام ينصرف إلى الأعمال الظاهرة، والإيمان ينصرف إلى الأعمال الباطنة؛ الإسلام حينئذٍ يُفسَّر بمعنى أصل الإيمان، والإيمان حينئذٍ يفسَّر بمعنى الإيمان الواجب، وإذا ضُم إليهما الإحسان فحينئذٍ يفسَّر بمعنى الإيمان الكامل. والنبي ﷺ لما قال: «**اعتقها؛ فإنها مؤمنة**»؛ قاله بناءً على إقرارها، ولو أن الشارع أمرها بأمرٍ فأبت، فإننا ننظر إلى اسم الإيمان الذي تستحقه: فالإيمان الذي استحقته هذه الأَمَةُ العجميَّة إنما هو مطلق الإيمان (أصل الإيمان)، وليس الإيمان المطلق الكامل.

قال المصنف رحمه الله تعالى

وَالشَّاهِدُ لِمَا نَقُولُ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: كِتَابُ اللَّهِ تبارك وتعالى، وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمِنَ الْكِتَابِ قَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾ [التوبة: ١٢٤].

- **وَقَوْلُهُ**: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾﴾ [الأنفال: ٢]؛ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ مِثْلِ هَذَا.

أَفَلَسْتَ تَرَى أَنَّ اللَّهَ تبارك وتعالى لَمْ يُنَزِّلْ عَلَيْهِمُ الْإِيمَانَ جُمْلَةً، كَمَا لَمْ يُنَزِّلِ الْقُرْآنَ جُمْلَةً؟ فَهَذِهِ الْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ، فَلَوْ كَانَ الْإِيمَانُ مُكَمَّلًا بِذَلِكَ الْإِقْرَارِ مَا كَانَ لِلزِّيَادَةِ إِذًا مَعْنًى، وَلَا لِذِكْرِهَا مَوْضِعٌ.

الشرح

- المقصود هنا: أنَّ الإيمان يُستكمل شيئًا فشيئًا، ولا يكون الإيمان في قلب العبد جملةً واحدة تامًّا، ولذلك لَمَّا ادعى أقوامٌ الإيمان جملةً واحدةً تامًا، ماذا قال الله لهم؟ قال تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤] فتأمَّلوا أن الإيمان لا يأتي جملة واحدة، وإنما يأتي بالإقرار الذي عند العبد، وكلما علم شيئًا أقر به وأذعن له وعمل وفق ذلك؛ فيزداد إيمانًا على إيمانه.

- **وقوله** رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (**فلو كان الإيمان مكملاً بذلك الإقرار ما كان للزيادة إذًا معنًى، ولا لذكرها موضع**)؛ فدلَّ على أن الإقرار الأوَّل تحصيلٌ لأصل الإيمان، ثم عمله بما خوطب به زيادة على أصل الإيمان.

قــال المصنــف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَأَمَّا الْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ وَالْآثَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ فِي هَذَا الْمَعْنَى مِنْ زِيَادَاتِ قَوَاعِدِ الْإِيمَانِ بَعْضِهَا بَعْدَ بَعْضٍ: فَفِي حَدِيثٍ مِنْهَا أَرْبَعٌ، وَفِي آخَرَ خَمْسٌ، وَفِي الثَّالِثِ تِسْعٌ، وَفِي الرَّابِعِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.

● **فَمِنَ الْأَرْبَعِ**: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

أَنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ قَدِمُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا هَذَا الْحَيَّ مِنْ رَبِيعَةَ، وَقَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارُ مُضَر، فَلَسْنَا نَخْلُصُ إِلَّا فِي شَهْرٍ حَرَامٍ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ نَعْمَلُ بِهِ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا. فَقَالَ: «**آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: الْإِيمَانُ**» ثُمَّ فَسَّرَهُ لَهُمْ: «**شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ. وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الدُّبَّاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُقَيَّرِ**»(١).

الشرح

مقصود الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ: **(الحجة من السنة والآثار المتواترة في هذا المعنى)**؛ أنَّ الإيمان له أصل ثم يُزاد عليه ويُزاد عليه وهكذا. وما جاء في السُّنَّة عن النبي ﷺ من زيادات في قواعد الإيمان، فمرةً ذكر النبيُّ ﷺ أنَّ

---

(١) أخرجه البخاري، في الإيمان، بابٌ: أداء الخمس من الإيمان، ومواضع متعددة، ومسلم، في الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قواعد الإيمان أربع، ومرةً ذكر لهم أنها خمس، ومرةً ذكر لهم أنها ست، ومرةً ذكر أنها تسع؛ فدل على أن الإيمان يزداد شيئًا فشيئًا؛ يرتقي، فإذًا الإيمان ليس على درجة واحدة، وإنما الإيمان له نعوت وله صفات وله شُعَبٌ، من أتى بها؛ فإنه قد أتى بالإيمان، أما أصل الإيمان فإنَّما يتمُّ بالإقرار والإذعان لله تبارك وتعالى بالتوحيد، وللنبيِّ ﷺ بالرسالة، ثم بعد ذلك يزداد إيمانه وِفْقَ الإقرار الذي عنده علمًا وعملًا.

● **وقد يقول قائل**: الناس في أصل الإيمان سواء.

فنقول: هذا كلام مجمل، ما مراده بـ: الناس في أصل الإيمان سواء؟ هذا لا يجاب عنه بجوابٍ واحد، وإنَّما يقال: الإيمان مجمل. لكن حتى إذا كان مراده: الناس في أصل الإيمان سواء؛ يعني في الإقرار، فإنَّ الإقرار في نفسه على درجات، والتصديق نفسه على درجات؛ هل تصديق أبي بكر الصديق رضي الله عنه مثل تصديق بقية الصحابة؛ هل إقرار الصحابة - رضوان الله عليهم - وهم يرون النبي ﷺ كإقرار من يأتي بعدهم؟!

إذًا الناس يتفاوتون حتى في الإقرار، وفي التصديق، وفي الأعمال القلبية، فإذا تفاوت إيمانهم القلبي؛ لا يقال: إنَّ الناس في أصل إيمانهم سواء.

أما إذا كان مقصودهم بأصل الإيمان من حيث المُؤْمَنُ به؛ كما يقوله صاحب كتاب «نور الظُلَم» وغيره، حتى هذا غلط؛ لماذا؟ لأن إيمان فلان من الناس بالله متعلِّق إيمانه بوجود الله ﷻ وبعض أسمائه

وصفاته، لكن إيمان النبي ﷺ بالله؛ كم يعلم النبي ﷺ من الكمالات والجمالات والجلالات لله تبارك وتعالى كم!

والجاهل الذي يؤمن بالله ﷻ ولا يدرك أشياء كثيرة من صفات الملائكة، هل يكون إيمانه بأصل الملائكة كإيمان من يعرف صفات الملائكة؟

إذًا حتى المؤمَن به ليس الناس فيه سواءً.

- **وفي الحديث الذي أورده المصنف: «وأنهاكم عن الدُّبَّاء، والحَنْتَم، والنَّقِير، والمُقَيَّر»**؛ هذه الأواني الأربعة في أول الإسلام نهى النبي ﷺ الناس عن الشرب فيها؛ لأن الناس كانوا يصنعون فيها الخمور.

الدُّبَّاء: شيء يُصنع من القرع الكبير اليابس، أي: الوعاء منه.

الحَنْتَم: شيء يصنع من الفخار، جرار خُضْر.

النَّقير: شيء ينقر من الخشب.

المُقَيَّر: إناء يُطلى بالقار؛ يعني: الزفت، وجاء في رواية «المزفت».

وهذا منسوخ؛ لأن النبي ﷺ في آخر الإسلام قال: «**اشربوا في كلِّ إناءٍ ما لم يكن مسكرًا**»[1].

(١) أخرجه مسلم، في الموضع السابق، وفي غيرها من المواضع عن بريدة رضي الله عنه.

قــال المصنــف رحمه الله تعالى

١- **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ.

● **وَمِنَ الْخَمْسِ**: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ**»(١).

٢- **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بذلك.

وَمِنَ التِّسْعِ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «**[إِنَّ] لِلْإِسْلَامِ صُوًى وَمَنَارًا كَمَنَارِ الطَّرِيقِ** - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «**صُوًى**»: هِيَ مَا غَلُظَ وَارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ، وَاحِدَتُهَا صُوَّة - **مِنْهَا أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَلاَ تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَإِقَامَةُ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأَنْ تُسَلِّمَ عَلَى أَهْلِكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ تُسَلِّمَ عَلَى الْقَوْمِ إِذَا مَرَرْتَ بِهِمْ. فَمَنْ تَرَكَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا [فَقَدْ تَرَكَ سَهْمًا مِنَ الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَرَكَهُنَّ] فَقَدْ وَلَّى الْإِسْلَامَ ظَهْرَهُ**»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري، في الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم، ومسلم، في الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (١/ ٢٤١، رقم ٤٢٩)، والحاكم (١/ ٧٠، رقم ٥٢)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٢١٧)، وصححه الألباني في الصحيحة رقم (٣٣٣).

الشرح

- ومن الخمس: حديث ابن عمر: «**بني الإسلام على خمس**»، الأول حديث ابن عباس أربع وهذا أي حديث ابن عمر خمس، ولم يذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ السِّتَّ وهو موجود في حديث جبريل: «**قال الإيمان: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[1] .هذا فيه دلالة على أن شُعب الإيمان كلها من الإيمان، فالإنسان كلما عمل بشعب الإيمان ازداد إيمانًا، كلما عملت بنعوت الإيمان ازددت إيمانًا، وهذا يحسُّه أحدنا، ما تحتاج أن يعلمك أحد؛ إذا صليت الصلوات الخمس بالمسجد، وأديت وردك، وذكرت الله؛ تحسُّ بزيادة الإيمان، ولكن إذا غاضبت، أو سببت، أو اغتبت أو نَمَمْتَ؛ تحسُّ بنقصان الإيمان.
- وقوله: (**ومن التسع**) أي مما يدل على أن الإيمان مبنيٌّ على تسعة أمور أو تسع دعائم حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) تقدم تخريجه.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

٣- قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْعَطَّارُ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَظَنَّ الْجَاهِلُونَ بِوُجُوهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّهَا مُتَنَاقِضَةٌ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَدَدِ مِنْهَا، وَهِيَ - بِحَمْدِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ - بَعِيدَةٌ عَلَى التَّنَاقُضِ، وَإِنَّمَا وُجُوهُهَا مَا أعلمتُك مِنْ نُزُولِ الْفَرَائِضِ بِالْإِيمَانِ مُتَفَرِّقًا، فَكُلَّمَا نَزَلَتْ وَاحِدَةٌ أَلْحَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَدَدَهَا بِالْإِيمَانِ، ثُمَّ كُلَّمَا جَدَّدَ اللَّهُ لَهُ مِنْهَا أُخْرَى زَادَهَا فِي الْعَدَدِ، حَتَّى جَاوَزَ ذَلِكَ السَّبْعِينَ كَلِمَةً.

كَذَلِكَ [فِي] الْحَدِيثِ الْمُثْبَتِ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: «الْإِيمَانُ بِضْعَةٌ وَسَبْعُونَ جُزْءًا؛ أَفْضَلُهَا شَهَادَةُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ»[1].

الشرح

التناقض معناه: أن أحدهما مخالف للآخر بحيث ينقض أحدهما الآخر، والتناقض ممنوع في كلام الحكيم سبحانه وتعالى، العليم جل في علاه، وممنوع في كلام رسله عليهم الصلاة والسلام، فلا تناقض في القرآن، ولا في السنة، ولا بين القرآن والسنة، وما قد يظهر فهو

(١) تقدم تخريجه.

بالنسبة لعقلنا، ولو رجعنا إلى العلماء الربانيين كابن عباس ونحوه لزال ما يظهر لنا من التناقض، فالواجب على المسلم أن يتهم عقله ورأيه ويكون قلبه تجاه النصوص سليماً من التناقض والتضاد.

وما ذكره الإمام أبو عبيد هو وجه من وجوه الجمع بين هذه الأعداد التي ظاهرها في نظر المتسرعين تناقض.

وصلت خصال الإيمان إلى أكثر من سبعين خصلة أو صفة.

وهذا الحديث: «الإيمان بضعة وسبعون جزءًا، أفضلها: شهادةُ أن لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق»؛ فيه نصٌّ على أنَّ الإيمان ثلاثة أقسام: ما محله القلب؛ مثل الحياء، وقد جاء في بعض الروايات «**والحياء شعبة من الإيمان**».

وما محله اللسان؛ مثل: «**شهادة أن لا إله إلا الله**».

وما محله الجوارح؛ مثل: «**إماطة الأذى عن الطريق**».

- **الشيء الثاني**: أن الحديث أصلٌ في الدلالة على أن الإيمان:
  - له أصلٌ ← الشهادة من أصل الإيمان.
  - وله واجبٌ ← الحياء من واجبات الإيمان.
  - وله كمالٌ مستحب ← إماطة الأذى عن الطريق، مكملٌ من مكمِّلات الإيمان.

فهذا وجه كون النبي ﷺ ذكر ثلاثة أشياء: قلبيَّة وقوليَّة وعمليَّة، وأحدها: أصلٌ، والثاني: واجبٌ، والثالث: كمالٌ.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

٤- **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَإِنْ كَانَ زَائِدًا فِي الْعَدَدِ فَلَيْسَ هُوَ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ، وَإِنَّمَا تِلْكَ دَعَائِمُ وَأُصُولٌ، وَهَذِهِ فُرُوعُهَا، زَائِدَاتٌ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الدَّعَائِمِ.

الشرح

- قوله: (**تلك دعائم وأصول، وهذه فروعها زائدات**) فيه دلالة على أن شُعب الإيمان ليست على مرتبة واحدة، فمنها ما هو دعائم وأصول؛ وأنتم تعلمون أنَّ الدعامة أو الأصل إذا ذهب يهدم البيت، ومنها ما هو فروع زائدات.

إذًا هناك دعائم وأصول تكون من أصل الإيمان أو من واجبات الإيمان، وهناك ما هو من فروعٍ زائدة وهي مكملات الإيمان المستحبَّ.

- قال طاووس رحمه الله: مثلُ الإسلام كشجرة أصلها الشهادة، وساقها كذا وكذا، وورقها كذا وكذا، وثمرها كذا وكذا، ولا خير في شجرة لا ثمر لها، ولا خير في إنسان لا ورع فيه.

- قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومعلوم أن ما دخل في مسمى الشجرة والنخلة من فروعها وأغصانها وورقها وثمرها إذا ذهب شيءٌ منه لم يذهب عن الشجرة اسمها، ولكن يقال هي شجرة ناقصة، وغيرها أكمل منها، فإن قُطع أصلها وسقطت لم تبق شجرة، وإنما تصير حطبا، فكذلك الإيمان والإسلام إذا زال منه بعض ما يدخل في مسماه مع بقاء أركان بنيانه لا يزول به اسم الإسلام والإيمان بالكلية، وإن كان قد سُلب الاسم عنه لنقصه بخلاف ما انهدمت أركانه وبنيانه، فإنه يزول مسماه بالكلية» فتح الباري ١/ ٢٥.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

فنرى - والله أَعْلَمُ -: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ آخِرُ مَا وَصَفَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْإِيمَانَ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ إِنَّمَا تَنَاهَى بِهِ، وَبِهِ كَمُلَتْ خِصَالُهُ.

وَالْمُصَدِّقُ لَهُ قَوْلُ اللَّهِ تبارك وتعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: ٣].

٥- **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ: «**أَنَّ الْيَهُودَ قَالُوا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ -**: إِنَّكُمْ تَقْرَئُونَ آيَةً، لَوْ نَزَلَتْ فِينَا لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. فَذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي لَأَعْلَمُ حَيْثُ أُنْزِلَتْ، وَأَيَّ يَوْمٍ أُنْزِلَتْ؛ [أُنْزِلَتْ] بِعَرَفَةَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ».

قَالَ سُفْيَانُ: وَأَشُكُّ: أَقَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمْ لَا[(١)].

٦- **قَالَ (أَبُو) عُبَيْدٍ**: حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: تَلَا ابْنُ عَبَّاسٍ هَذِهِ الْآيَةَ وَعِنْدَهُ يَهُودِيٌّ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: لَوْ أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا لَاتَّخَذْنَا يَوْمَهَا عِيدًا! قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فَإِنَّهَا نَزَلَتْ فِي يَوْمِ عِيدٍ؛ يَوْمِ جُمُعَةٍ وَيَوْمِ عَرَفَةَ»[(٢)].

٧- **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ

---

(١) أخرجه البخاري، في الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، ومسلم، في أوائل كتاب التفسير.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٤٤)، وصححه الألباني في المشكاة رقم (١٣٦٨).

الشَّعْبِيِّ قَالَ: «نَزَلَتْ عَلَيْهِ وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ حِينَ اضْمَحَلَّ الشِّرْكُ، وَهُدِمَ مَنَارُ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَمْ يَطُفْ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ»(١). فَذَكَرَ اللَّهُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - إِكْمَالَ الدِّينِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَإِنَّمَا نَزَلَتْ - فِيمَا يُرْوَى - قَبْلَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِإِحْدَى وَثَمَانِينَ لَيْلَةً.

٨- **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: كَذَلِكَ حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ.

فَلَوْ كَانَ الْإِيمَانُ كَامِلًا بِالْإِقْرَارِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ فِي أَوَّلِ النُّبُوَّةِ - كَمَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ -؛ مَا كَانَ لِلْكَمَالِ مَعْنًى، وَكَيْفَ يُكَمِّلُ شَيْئًا قَدِ اسْتَوْعَبَهُ وَأَتَى عَلَى آخِرِهِ؟!

قَالَ [أَبُو] عُبَيْدٍ: فَإِنْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: فَمَا هَذِهِ الْأَجْزَاءُ الثَّلَاثَةُ وَسَبْعُونَ؟

الشرح

جاء في بعض الرِّوايات: أنَّ رجلًا من اليهود. وجاء في بعض الروايات: كعب الأحبار. كعب الأحبار مسلم لكنه كان يهوديَّ الأصل، وربما يقول بعض الصحابة: أن رجلًا من اليهود. باعتبار ما كان، وربَّما تعدَّدت الوقائع.

- في رواية البخاري «بضع وستُّون»، وفي روايات مسلم «بضع وسبعون» وعنده بالشك أو «بضع وسبعون»، فظن بعض العلماء التعارض بين رواية «بضع وستون» ورواية «بضع وسبعون»، والصواب: أنه لا

(١) أخرجه الطبري (٩/ ٥٢٢).

تعارض كما بين الإمام أبو عبيد أن إنما يّكر العدد ثم يزيد كلما زاد أعمال الإسلام والإيمان.

وقال بعض المحدثين أن الرواية المحفوظة «بضع وستون»، وقال آخرون المحفوظ رواية «بضع وسبعون».

قال الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد انتدب لعدِّها طائفة من العلماء كالحليمي والبيهقي وابن شاهين وغيرهم، فذكروا ما ورد تسميته إيماناً في الكتاب والسنة من الأقوال والأعمال وبلغ بها بعضهم سبعاً وسبعين، وبعضهم تسعاً وسبعين، وفي القطع على أن ذلك هو مراد الرسول - صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من هذه الخصال عُسْرٌ»(١).

● **الخلاصة:**

لقد بيَّن الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى أنَّ الإيمان يزيد شيئًا فشيئًا، وأنَّ الإقرار بأمر الله عَزَّ وَجَلَّ هو أصل الإيمان، وأنَّ هذا الإقرار كان مبنيًّا على أصول وقواعد، ثم كلَّما زاد شيء كان لابد من الإقرار به؛ حتى يكون الإيمان مقبولًا عند الله عَزَّ وَجَلَّ، وذكر تحت هذا الباب - باب نعوت الإيمان - شيئًا مما يدلُّ على أن كلمة الإيمان إما أن تطلق ويراد بها الإيمان المطلق؛ وهو الذي يساوي الإسلام، وإما أن تطلق ويراد بها الإيمان الواجب وهو الذي يساوي الإيمان، وإما أن تطلق هذه الكلمة - وهي الإيمان - ويراد منها الإيمان الكامل، وهو

---

(١) فتح الباري لابن رجب ١/ ٢٩ .

الذي يساوي الإحسان.

فأصل الإيمان: ما به يدخل الإنسان الإسلام وهو الإقرار بما جاء عن الله ﷻ ورسوله ﷺ، ولا يكون الرجل مؤمنًا حتى يكون عنده هذا الأصل؛ يُقر بما جاء عن الله ورسوله، ويقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله؛ ويعمل وفق ذلك، وبمقتضاه، ولا يأتي بما يخالف أو يناقض هذه الكلمة؛ هذا هو أصل الإيمان.

ثم لا يزال في الإيمان يزداد شيئًا فشيئًا حتى يرتقي فَيَصِلَ إلى درجة الإيمان الكامل، وهذا الإيمان له شُعب .

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

قِيلَ لَهُ: لَمْ تُسَمَّ لَنَا مَجْمُوعَةٌ فَنُسَمِّيهَا، غَيْرَ أَنَّ الْعِلْمَ يُحِيطُ أَنَّهَا مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَتَقْوَاهُ، وَإِنْ لَمْ تُذْكَرْ لَنَا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ تُفُقِّدَتِ الْآثَارُ لَوُجِدَتْ مُتَفَرِّقَةً فِيهَا، أَلَا تَسْمَعُ قَوْلَهُ فِي «**إِمَاطَةِ الْأَذَى**»(١) وَقَدْ جَعَلَهُ جُزْءًا مِنَ الْإِيمَانِ؟ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «**الْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**»(٢)، **وَفِي الثَّالِثِ**: «**الْغَيْرَةُ مِنَ الْإِيمَانِ**»(٣)، **وَفِي الرَّابِعِ**: «**الْبَذَاذَةُ مِنَ الْإِيمَانِ**»(٤)، **وَفِي الْخَامِسِ**: «**حُسْنُ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ**»(٥).

فَكُلُّ هَذَا مِنْ فُرُوعِ الْإِيمَانِ.

---

(١) كما تقدم في حديث «شُعَبِ الإيمان».

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه ابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٤٦٩، رقم ٤٩٠)، والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ١٢٣، رقم ١٥٤)، وابن بطة في الإبانة رقم (٩٢٥)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٤٠٩)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٣٨١، رقم ٢١٠٢٣)، وفي شعب الإيمان (١٣/ ٢٦٠، رقم ١٠٣٠٨) عن زيد بن أسلم مرسلًا، وضعفه العلامة الألباني رحمه الله في ضعيف الجامع (١٥١٢، و٣٩٤٥).

(٤) أخرجه أبو داود (٤١٦١)، وابن ماجه (٤١١٨)، عن أبي أمامة، وصححه الألباني في الصحيحة رقم (٣٤١).

(٥) رواه الحاكم في المستدرك (١/ ٦٢)، والبيهقي في الشعب (٦/ ٥١٧)، عن عائشة رضي الله عنها، وحسنه العلامة الألباني رحمه الله في صحيح الجامع (٢٠٥٦).

الشرح

● قول الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ: **(ولو تُفُقِّدَتِ الآثارُ لوُجِدَتْ متفرقةً فيها)**؛ قد جمع الحليميُّ هذه الآثار واحدةً تلو الأخرى في كتابه «شعب الإيمان»، وقد أحسن الحافظ البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ في الجامع لشعب الإيمان؛ حيث شرح هذه الشعب وبيَّنها شعبةً شعبةً، حتى أوصلها إلى بضع وسبعين شعبة؛ كما جاء في الكتاب والسُّنَّة.

● وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- **(ألا تسمع قوله في «إماطة الأذى» وقد جعله جزءًا من الإيمان؟)**؛ فدلَّ على أنَّ العمل جزءٌ من الإيمان.

٢- **(وكذلك قوله في حديث آخر: «الحياء شعبة من الإيمان»)**؛ إذًا الحياء جزء آخر من الإيمان، الحياء أصله من عمل القلب، وإماطة الأذى أصله من عمل البدن.

٣- **(وفي الثالث: «الغَيْرَة من الإيمان»)**، الغيرة أمرٌ قلبي له آثار.

٤- **(وفي الرابع: «البذاذة من الإيمان»)**؛ هذا عمل بدنيٌّ.

٥- **(وفي الخامس: «حسن العهد من الإيمان»)**.

● وقوله: **(فكلُّ هذا من فروع الإيمان)**؛ دليل على صحَّة معتقد أهل السُّنَّة والجماعة، وأنَّ الإيمان له أصلٌ وله فروع، انتبهوا إلى هذا التقسيم المهمِّ!

إذا ذهب الفرع لم يذهب الأصل، وإذا ذهب الأصل لم ينفع الفرع.

فإذًا أعمال الإيمان منقسمة بهذا الاعتبار إلى **قسمين**:

أ- أصول الإيمان.

ب- فروع الإيمان.

وهناك مؤلَّف للإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ بعنوان «أصول الإيمان»، ذكر فيه التوحيد والإيمان بالله والملائكة والكتب والرسل، ونحو ذلك.

- فإذًا؛ هناك شيءٌ يسمَّى (أصول الإيمان)، وهناك شيءٌ يسمَّى (فروع الإيمان)، وهذه الفروع منقسمة إلى قسمين:

١- فروعٌ واجبة.

٢- فروع كمالٍ واستحباب.

- على هذا - أيها الإخوة - لابدَّ أن ننتبه إلى هذه المسألة، كلمة «الإيمان» عند أهل السُّنَّة والجماعة تساوي العمل؛ ما من شيءٍ إلا وهو داخل في العمل؛ عمل القلب وعمل اللسان وعمل الجوارح؛ كله عمل، والعلمُ عملٌ عند أهل السُّنَّة والجماعة؛ كونك تعلم أن الله ربُّك، هذا عمل عند أهل السُّنَّة والجماعة، لكنه من عمل القلب؛ فالإيمان يساوي العمل، لكن العمل منقسم إلى أقسام: أصول، وفروع واجبة، وفروع مستحبَّة.

ولا يأتي أحد يغالطنا ويقول لنا: ماذا تقولون إذا ذهب بعض العمل، هل يذهب الإيمان أو يبقى؟

تريث واسأله: ما مقصودك بهذا البعض:

- إن كان هذا البعض أصلًا فلا ينفع الباقي.

- إن كان هذا البعض فرعًا واجبًا؛ فلا يذهب أصل الإيمان.
- إن كان هذا البعض فرعًا مستحبًّا؛ فلا يذهب الإيمان الواجب.

فكن دقيقًا لا سيَّما وأن الناس اليوم يبحثون عن الزلَّات، حتى إن بعضهم يفتِّش في كلام الأئمَّة لعلَّه أن يقف منه على زلة، حتى يتتبع عثرات العلماء الأئمَّة الهداة الذين خدموا الكتاب والسُّنَّة؛ مثل الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فيأتي متعجرف ويقول: هذا كلام الألباني كلام إرجاء.

نقول: كلام الألبانيِّ لا يُفهم من موضع واحد. مثلًا يأتي شخص ويقول: الإمام أبو عبيد مرجئ. لماذا؟!

يقول: لأنه يقول: كل هذا من فروع الإيمان.

نقول: يعني ما وجدت إلا هذه العبارة في الكتاب!!

● كلام العلماء يُؤخذ كلًّا لا بعضًا، فلا بد أن ننتبه لهذه المسائل.

يأتيك شخص متحذلق ويسألك: إذا ذهب العمل كله، هل يذهب الإيمان أو لا يذهب؟

عندنا أن الإيمان يساوي العمل، إذا لم يوجد العمل كيف يوجد الإيمان؟!

لكن هو في ذهنه العمل شيء معين؛ انتبه! ليس الذي في بالك، أنت في بالك: العمل يساوي الإيمان؛ أصول وواجبات وكمالات، وهو يمكن أن يكون في ذهنه هو الحكم بما أنزل الله مثلًا؛ لا تدري!!

إذا تُرِكَ الحكم بما أنزل الله تُرِكَ العمل؛ فإذًا يذهب الإيمان؛ هذا

في ذهنه!!

فلذلك ينبغي التنبُّه لألفاظ المتحدثين، وإلى أغلوطاتهم (وأنا أُسمِّيها أغلوطات)، يريدون من وراء هذه الأغلوطات التفرقةَ بين علماء الأمَّة وتفرقة شباب المسلمين، وتفرقة أهل السُّنَّة والجماعة المتَّبعين للآثار؛ حتى يخلو لهم الجو، ولا أستبعد أن يكون هؤلاء السُّؤَّال الذين يسألون مثل هذه الأسئلة يريدون من وراء ذلك مآرب أُخرى، أو يكونون مدفوعين أو مندفعين، أيًّا كان فأعمالهم شنيعة؛ فإن كون الإنسان يوجِد الفرقة بين أهل السنة والجماعة، هذا في حدِّ ذاته بليَّة من البلايا، ورزيَّة من الرزايا يتحمل إثمها في الدنيا والآخرة؛ كن - يا عبدَ الله - لَبِنَةَ بِنَاءٍ ولا تكن مِعْوَلَ هدم، كن ناقل خيرٍ ولا تكن ناقل شرٍّ، إذا لم تستطع أن ترمم شرخًا قد تصوَّرته ولا وجود له، فلا تكن هادمًا، وكثير من البلايا تأتي من قِبل طلبة العلم الذين يريدون التزلُّف والتقرُّب إلى العلماء، بهذه الطريقة؛ قال فلان كذا، وقال فلان كذا.

جاء رجل إلى الحسن البصري قال: إن فلانًا يقول فيك كذا. فقال له: ما وجد إبليس رسولًا إلا أنت؟!

والإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ **قيل له**: أنروي عن محمد بن العلاء بن كريب؟ قال: نعم. قيل له: لكنه يتكلم فيك. قال: رجلٌ صالح ابتلانا الله ﷻ به؛ فماذا نفعل؟!

هذه أخلاق العلماء.

لذلك ينبغي أن نتبَّه، والله الذي لا إله إلا هو؛ الذي يقول عن

الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ أنه مرجئ؛ فهو - كما قال فقيه الزمان الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ - أحد رجلين؛ إمَّا أنه لا يعرف الإرجاء، أو أنه لا يعرف الألباني. هذا الكلام من الشيخ ابن عثيمين إحسان ظنٍّ، وإلا فإن المسألة محتملة ثلاثة: إما أنه لا يعرف الإرجاء، أو لا يعرف الألباني، أو يريد الإضلال والتفرقة بين المسلمين، وإلا فلماذا يقول هذا الكلام؟!

ما دمت لا تعرف الإرجاء لماذا تتكلَّم؟! وما دمت لا تعرف الألباني لماذا تتكلَّم؟! فيه هوًى مُتبع. نقول هذا الكلام يا إخواني؛ لأن الدفاع عن أئمَّة السُّنَّة - مثل الألباني وابن باز وابن عثيمين -، والدفاع عن علماء الأمَّة؛ دفاع عن الدين يا إخوان، وإذا نحن لم ندافع عن علمائنا ومشايخنا فلا خير فينا؛ يُتكلم في علمائنا ومشايخنا وأساتذتنا ونسكت! فماذا تركنا لأهل البدع؟! كوننا نرى رجلًا رافضيًّا أو معتزليًّا أو مرجئًا ظاهرًا أو علمانيًّا يتكلَّم في أئمَّة السُّنَّة لا يُستغرب، لكن أن يظهر الرجل وينتسب إلى السُّنَّة ويدَّعي أنه طالب علم ويتكلم في أئمَّة السُّنَّة تحت مسمَّيات مختلفة همزًا ولمزًا وغمزًا، فهذا يقول: عن الألباني إرجاء! ما عرفت الإرجاء ولا عرفت الألباني، إنما تريد أن تتسلَّق على ظهورهم. أو يقول عن ابن باز: ما يعرف يربي! كما يقول: عنده النطيحة وعنده المتردية، ابن باز ما عرف يربي! وأنت تعرف تربي أنت وأمثالك؟!

ويأتي آخر ويقول: ابن عثيمين عنده كل الناس؛ أخلاط. اتَّقِ الله في نفسك، خف الله ﷻ، هذا القول قريب من قول الخوارج والروافض الذين قالوا: إن محمدًا ﷺ ما عرف يربي! مع الفارق في التشبيه، هذا كلام خطير يا إخوان، الذي جعلني أقول هذا الكلام - ويحزن قلبي ويدمع عيني -؛ أن يُتكلم في أئمة الزمان وأحدنا ساكت، إلى متى؟! هم أئمة السنة ومصابيح الدجى، حشرني الله وإياكم معهم.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

وَمِنْهُ حَدِيثُ عَمَّارٍ: «**ثَلَاثٌ مِنَ الْإِيمَانِ: الْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِقْتَارِ، والْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ، وَبَذْلُ السَّلَامِ إِلَى الْعَالَمِ**».

ثُمَّ الْأَحَادِيثُ الْمَعْرُوفَةُ عِنْدَ ذِكْرِ كَمَالِ الْإِيمَانِ حِينَ قَالَ: «**أَيُّ الْخَلْقِ أَعْظَمُ إِيمَانًا؟**» **فَقِيلَ: الْمَلَائِكَةُ. ثُمَّ قِيلَ: نَحْنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «بَلْ قَوْمٌ يَأْتُونَ بَعْدَكُمْ»**[(١)] .فَذَكَرَ صِفَتَهُمْ.

وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ: «**إِنَّ أَكْمَلَ - أَوْ: مِنْ أَكْمَلِ - الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**»[(٢)].

الشرح

هذا الحديث: «**إن أكملَ - أو: من أكملِ - المؤمنين إيمانًا أحسنهم**

---

(١) أخرجه البزار في البحر الزخار (٤/ ٢٣٢، رقم ١٣٩٦) عن عمار رضي الله عنه مرفوعًا، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٤١)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ٦٢، رقم ٨٩٢)، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٢٥٣٣).
وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٠٤٤٠)، والبيهقي في الشعب (١/ ١٥١، رقم ٤٨)، والبخاري معلقًا (١/ ١٥)؛ عن عمار موقوفًا.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٨٢)، والترمذي (١١٦٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وصحح الألباني حديث أبي هريرة في الصحيحة رقم (٢٨٤).
وأخرجه الترمذي (٢٦١٢) عن عائشة رضي الله عنها، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع رقم (١٩٩٠)، وانظر: الصحيحة رقم (٢٨٤).

خُلُقًا»؛ صريح في أنَّ الإيمان يكمل، وأنه يكون ناقصًا، وهذه عقيدة من عقائد أهل السُّنَّة والجماعة؛ أن الإيمان يزيد وينقص ويكمل؛ إذًا الإيمان فيه أكمل وفيه كامل وفيه ناقص وفيه معدوم، **إذًا الناس بالنسبة للإيمان أربعة أقسام**:

١- من عُدِمَ الإيمان؛ وهو الكافر والمشرك والمنافق.

٢- ومن معه أصل الإيمان، أو الإيمان الناقص؛ وهم عامة المسلمين.

٣- ومن معه الإيمان الواجب وهو الإيمان الكامل.

٤- ومن معه أكمل الإيمان؛ وهم أهل الإيمان المطلق، وهم أهل الإحسان.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «**لاَ يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الْإِيمَانَ كُلَّهُ حَتَّى يَدَعَ الْكَذِبَ فِي الْمِزَاحِ، وَالْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا**»(١). وَقَدْ رُوِيَ مِثْلُهُ أَوْ نَحْوُهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَابْنِ عُمَرَ.

الشرح

حديث: «**لا يؤمن الرجل الإيمان كلَّه**»؛ نفي الإيمان، إذا جاء في كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ؛ لا يكون على أمر مستحبٍّ، وإنما يكون إمَّا في أمرٍ من واجبات الإيمان، وإما في أمرٍ هو أصل الإيمان.

فأنت تحتاج إلى فرقان لتعرف هل ما بعد النفي هو أصلٌ للإيمان أو هو من واجبات الإيمان.

فمثلًا قوله ﷺ: «**والله لا يؤمن**»، **قالوا: من يا رسول الله؟ قال**: «**من بات] شبعان وجاره جائع**»(٢)؛ عرفنا أن المنفي الآن هو الإيمان الواجب.

ولما قال الله ﷻ في الآية: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٣٥٢)، والطبراني في الأوسط (٥/ ٢٠٨، رقم ٥١٠٣)، وفي الشاميين (٤/ ٣٣١، رقم ٣٤٦٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني لغيره في صحيح الترغيب رقم (٢٩٣٩).

(٢) أخرجه الطبراني (١/ ٢٥٩، رقم ٧٥١) عن أنس، والحاكم (٢/ ١٥، رقم ٢١٦٦) عن عائشة، وجاء أيضًا عن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم جميعًا. وصحَّحه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢٥٦١، و٢٥٦٢، و٢٥٦٣).

﴿بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]؛ علمنا أنَّهم لمَّا كفروا ببعض انتفى عنهم أصل الإيمان، فالإيمان الباقي الذي قال الله عنه: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ هذا غَيْرُ مُجْدٍ؛ لأن انتفاء الأصل لا تبقى معه الفروع أو الأصول التي لم يكفر بها.

ولمَّا قال الله ﷻ أيضًا: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢]؛ علمنا أنَّ من يُحِبُّ الكفار لدينهم لا يكون مؤمنًا؛ لأن الله نفى عنه الإيمان.

فإذًا لابد أن ننتبه! إذا جاء نفي الإيمان؛ فما بعده إما أن يكون أصلًا من أصول الإيمان؛ فنفيه نفيٌ للإيمان، وإما أن يكون واجبًا من واجبات الإيمان، ونفي الواجب لا يلزم منه نَفْيُ الأصل؛ هذه مسألة مهمَّة.

هذا الأثر الذي جاء عن عمر وابن عمر تعلم منه أن الإيمان الواجب والكامل لا يتمُّ إلا بترك الكذب مازحًا وترك المراءِ، إذا كذب الرجل ينقص إيمانه؛ لذلك قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]؛ لما قال: ﴿ءَامَنُواْ﴾ وقال: ﴿وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾؛ علمنا أن ما بعد ﴿ءَامَنُواْ﴾ من خصال الإيمان؛ إما واجبٌ وإما أصلٌ.

- وقال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]؛ هذا أصلٌ.
- وقال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]؛ هذا واجبٌ.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

ثُمَّ مِنْ أَوْضَحِ ذَلِكَ وَأَبْيَنِهِ: حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الشَّفَاعَةِ، حِينَ قَالَ: «**فَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ، وبُرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ، وَمِثْقَالُ ذَرَّةٍ**»(١) .وَإِلَّا صولب.

وَمِنْهُ حَدِيثُهُ فِي الْوَسْوَسَةِ، حِينَ سُئِلَ عَنْهَا؛ فَقَالَ: «**ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ**»(٢).

وَكَذَلِكَ حَدِيثُ عَلِيٍّ رضي الله عنه: «**إِنَّ الْإِيمَانَ يَبْدَأُ لُمْظَةً فِي الْقَلْبِ، فَكُلَّمَا ازْدَادَ الْإِيمَانُ عِظَمًا ازْدَادَ ذَلِكَ الْبَيَاضُ عِظَمًا**»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري، في التوحيد، باب كلام الربِّ عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، رقم (٧٥١٠)، ومسلم، في الإيمان، باب أدْنى أهل الجنَّة منزلةً، رقم (٣٢٥/ ١٩٣)، عن أنس رضي الله عنه .

(٢) أخرجه مسلم، في الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها، رقم (٢٠٩/ ١٣٢)، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء ناس من أصحاب النبيِّ ﷺ، فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به، قال: «**وقد وجدتموه؟**» قالوا: نعم، قال: «**ذاك صريح الإيمان**».

(٣) أخرجه الخلال في السنة (٥/ ٥٦، رقم ١٦٠١)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٨٤١، رقم ١١٢٢)، والبيهقي في الشعب (١/ ١٤٤، رقم ٣٧)، عن علي موقوفًا، وتمامه: «**فإذا استكمل الإيمان ابيضَّ القلب كله، وإن النفاق يبدو لمظة في القلب، فكلما ازداد النفاق عظمًا ازداد ذلك سوادًا، فإذا استكمل النفاق اسود القلب كله، وايم الله، لو شققتم عن قلب مؤمن لوجدتموه أبيض، ولو شققتم عن قلب منافق لوجدتموه أسود**»، واللمظة: النكتة من البياض [لسان العرب (٢/ ٤٦٢)].

فِي أَشْيَاءَ مِنْ هَذَا النَّحْوِ كَثِيرَةٍ يَطُولُ ذِكْرُهَا تُبَيِّنُ لَكَ التَّفَاضُلَ فِي الْإِيمَانِ بِالْقُلُوبِ وَالْأَعْمَالِ، وَكُلُّهَا يَشُدُّ أَوْ أَكْثَرُهَا: أَنَّ أَعْمَالَ الْبِرِّ مِنَ الْإِيمَانِ، فَكَيْفَ تُعَانَدُ هَذِهِ الْآثَارُ بِالْإِبْطَالِ وَالتَّكْذِيبِ؟!

الشرح

هذا حديث واضح، من أوضح الأدلَّة على أن الإنسان الذي فقد الإيمان الواجب؛ فإنه يستحقُّ العقاب، ولكنه لا يستحقُّ الخلود؛ لأن معه أصل الإيمان.

- **وقوله: (وإلا صولب)**؛ أي بقي صلبًا في النار لا يخرج.
- **قوله**: (عليٍّ عليه السلام)؛ هذا من النُسَّاخ؛ ليس من الأئمَّة، انتبهوا لهذه الكلمة: عليّ عليه السلام، أو فاطمة عليها السلام. هذه من النُسَّاخ، نبَّه عليها الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره لسورة الأحزاب، عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ [الأحزاب: ٥٦]. وإنما يُقال: عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأن الله تبارك وتعالى ترضَّى عن الصحابة، ونحن نقتدي بربنا وَجَلَّ).

«**إن الإيمان يبدأ لُمْظَة في القلب**»؛ هذه مسألة مهمة! يعني: نقطة من البياض، فكلما ازداد الإيمان عِظَمًا (أو عُظْمًا)، ازداد ذلك البياض عِظَمًا (عُظْمًا)، يعني: كبُر وكثُر، وهذا يؤكِّده الحديث: «**إن الإيمان نزل في جَذْرِ قلوب الناس، ثم كلما عمل العبد طاعة ازداد القلب بياضًا، وكلما عمل القلب معصية ازداد القلب سوادًا حتى يُصْقُلَ - عياذًا بالله -**».

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وكلها يَشُدُّ أو أكثرها: أنَّ أعمال البرِّ من الإيمان)**؛

وأن الإيمان يساوي عمل البرِّ، ولكن هذه الأعمال متفاوتة - كما ذكرنا -، منها ما هو أركان، ومنها ما هو واجبات، ومنها ما هو مستحبَّات.

قال المصنف رحمه الله تعالى

وَمِمَّا يُصَدِّقُ تَفَاضُلَهُ بِالْأَعْمَالِ قَوْلُ اللَّهِ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ -: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢ - ٤].

فَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لِلْإِيمَانِ حَقِيقَةً إِلَّا بِالْعَمَلِ؛ عَلَى هَذِهِ الشُّرُوطِ، وَالَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ بِالْقَوْلِ خَاصَّةً يَجْعَلُهُ مُؤْمِنًا حَقًّا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عَمَلٌ؛ فَهُوَ مُعَانِدٌ لِكِتَابِ اللهِ وَالسُّنَّةِ.

الشرح

لا شكَّ أن القول بأنَّ الإيمان هو الإقرار والقول فقط، مخالف لنصوص القرآن، وأشدُّ مخالفةً منه من يقول من الأشاعرة: الإيمان التصديق. وأشدُّ مخالفةً منه من يقول: الإيمان المعرفة؛ كالجهمية.

فالإرجاء على دركات أسفلها دركةً قول الجهمية، فالجهمية جمعوا بين «جيمات» متعددة؛ جمعوا بين جيم التجهُّم في إنكار الأسماء والصفات، وبين جيم الإرجاء، وبين جيم الجبر؛ ثلاث جيمات عند الجهمية.

فأشدُّ المرجئة ضلالةً من قال: الإيمان المعرفة. فيلزم أن إبليس عندهم مؤمنٌ، وأن فرعون مؤمن، وأن الذين قال الله عنهم من قريش: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا

يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]؛ أنهم مؤمنون.

وأخفُّ منهم في الضلالة قول من قال: الإيمان التصديق. وهذا قول الأشاعرة. وأخفُّ منهم قول من قال: إن الإيمان القول فقط، وعلى هذا يلزم أن يكون المنافقون مؤمنين، وهذا نُسِبَ إلى الكَرَّامية وغيرهم.

وأخف مِن هؤلاء مرجئة الفقهاء ممن قالوا: الإيمان إقرار في القلب وقول باللسان، والأعمال مؤثرة فيه وليست منه. فإذًا الإرجاء على دركات.

قال المصنف رحمه الله تعالى

وَمِمَّا يُبَيِّنُ لَكَ تَفَاضُلَهُ فِي الْقَلْبِ قَوْلُهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾ .

أَلَسْتَ تَرَى أَنَّ هَاهُنَا مَنْزِلًا دُونَ مَنْزِلٍ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠].

كَذَلِكَ **وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ**: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦].

فَلَوْلَا أَنَّ هُنَاكَ مَوْضِعَ مَزِيدٍ، مَا كَانَ لِأَمْرِهِ بِالْإِيمَانِ مَعْنًى.

ثُمَّ قَالَ أَيْضًا: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٣﴾ [العنكبوت: ١ - ٣] .

وَقَالَ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِيَ فِي ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠].

وَقَالَ: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝١٤١﴾ [آل عمران: ١٤١].

الشرح

إذًا حتى أعمال القلوب الناس يتفاضلون فيها؛ قال: (**ومما يبين لك تفاضله بالقلب**)؛ إذًا الإيمان في القلب يتفاوت؛ تصديق الصحابة ليس

كتصديق أبي بكر، تصديقنا ليس كتصديق الصحابة، إذًا هناك فرق، وإن كان أصل التصديق لا بد منه في الإيمان؛ لأن الإيمان لا يتمُّ إلا بأصل التصديق، ثم الناس يزدادون تصديقًا فوق تصديق، بحسب ما يقوم عندهم من الأدلَّة والبراهين والشواهد.

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]، ودليل على أن هناك إيمان موجود وهناك إيمان مطلوب؛ الإيمان الموجود: هذا إما أصله وإما واجبه. و﴿ءَامَنُواْ﴾ : هذا كماله.

هم كانوا مؤمنين بالله ورسوله، إذًا المطلوب الزيادة من الإيمان بالله ورسوله، وهذا تأكيدٌ على أنَّ أصول الإيمان قابلة للزيادة والنقصان.

وآية العنكبوت صريحة في أنَّ القَوْلَ لا يكفي حتى يكون معه الفعل، والقول إنما كان صادرًا عن الإقرار؛ فدلَّ على أنَّ الإقرار والقول والعمل كله من الإيمان.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

أَفَلَسْتَ تَرَاهُ تبارك وتعالى قَدِ امْتَحَنَهُمْ بِتَصْدِيقِ الْقَوْلِ بِالْفِعْلِ، وَلَمْ يَرْضَ مِنْهُمْ بِالْإِقْرَارِ دُونَ الْعَمَلِ، حَتَّى جَعَلَ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ؟ فَأَيُّ شَيْءٍ يُتَّبَعُ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَمِنْهَاجِ السَّلَفِ بَعْدَهُ، الَّذِينَ هُمْ مَوْضِعُ الْقُدْوَةِ وَالْإِمَامَةِ؟!

- فَالْأَمْرُ الَّذِي عَلَيْهِ السُّنَّةُ عِنْدَنَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ عُلَمَاؤُنَا؛ مِمَّا اقْتَصَصْنَا فِي كِتَابِنَا هَذَا: أَنَّ الْإِيمَانَ بِالنِّيَّةِ وَالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ جَمِيعًا، وَأَنَّهُ دَرَجَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، إِلَّا أَنَّ أَوَّلَهَا وَأَعْلَاهَا الشَّهَادَةُ بِاللِّسَانِ؛ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي جَعَلَهُ فِيهِ بِضْعَةً وَسَبْعِينَ جُزْءًا[1]، فَإِذَا نَطَقَ بِهَا الْقَائِلُ، وَأَقَرَّ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ لَزِمَهُ اسْمُ الْإِيمَانِ بِالدُّخُولِ فِيهِ بِالِاسْتِكْمَالِ عِنْدَ اللَّهِ، وَلَا عَلَى تَزْكِيَةِ النُّفُوسِ، وَكُلَّمَا ازْدَادَ لِلَّهِ طَاعَةً وَتَقْوَى؛ ازْدَادَ بِهِ إِيمَانًا.

الشرح

هذا كلام مؤصَّل، لابد أن نحفظه، وأن ننتبه له.

(الإيمان بالنية والقول والعمل جميعًا)؛ الإيمان في القلب وفي اللفظ وفي الجوارح، وهذا الإيمان درجات بعضها فوق بعض، سواءٌ كان من عمل القلب أو عمل الجوارح، وسواءٌ كان قول القلب أو قول

(١) تقدم تخريجه.

اللسان، هي درجات؛ فالنَّاس يتفاوتون في أعمال قلوبهم، فمحبة هذا لله ليست كمحبة هذا؛ هذا معلوم مدرَك.

لكن لا بدَّ من درجة معينة حتى لا يفقد الإنسان في الإيمان أصل الحب مثلًا.

- لذلك قال: (**إلاَّ أنَّ أوَّلها وأَعْلَاها: الشهادة باللسان**)؛ لأنَّها هي المُنْبِئَة عمَّا في القلب، والمظهرة والشاهدة والموضحة لما في القلب؛ فكانت هي أمارة الدخول في الإسلام، وإلا فكيف نعرف أن الرجل مُقِرٌّ بالإسلام؟

لا يكفي أن نعرف بمجرد قلبه، حتى يُظْهِرَ باللسان هذه الشهادة.

ولذلك لو قال إنسان: والله دينكم حقٌّ وأنا أُقِرُّ بأنه حقٌّ. وقلنا له: إذن اشهد. قال: لا. فهذا لا ينفعه.

ولذلك كان أبو طالب يُقرُّ بأن دين النبي ﷺ حقٌّ؛ وهو القائل:

ولقد علمت بأن دين محمدٍ ... من خير أديان البرية دينا

لولا الملامة أو حذار مسبَّة ... لوجدتني سمحًا بذاك مبينا

إذًا ما الذي جعله يمتنع - مع إقراره في القلب - من إظهار الشهادة باللسان؟!! الجواب: خشية ملامة الناس، إذًا هذا لا ينفع.

- فالشهادة باللسان أوَّل وأعلى الأشياء؛ لأنها:

أولاً: تُدخل الرجل في الإسلام.

ثانيًا: تُنبئ عما في القلب.

ولو قالها بلسانه من غير أن يكون منبئًا عما في قلبه من المعنى؛ فلا ينفع.

لذلك ترون المستشرقين يكتبون كتبًا ومؤلَّفات ويكتبون فيها عشرات المرات: (لا إله إلا الله، وأشهد أن لا إله إلا الله)، مثل صاحب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث»، كم مرة كتب (أشهد أن لا إله إلا الله)؟! عشرات المرات، لكنه مات على الكفر، لم يشهد أن لا إله إلا الله بلسانه منبئًا عمَّا في قلبه، كذلك المنافقون ﴿قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ بلسانهم، وأما في قلوبهم فلم يكن معنى هذه الكلمة مستقرًّا.

فهذه الكلمة أول أعمال أهل الإيمان وأعلاها، إذا طابق القول الإقرار بالقلب، والعمل وفق ذلك.

لذلك أعمال أهل الإيمان بضعٌ وسبعون جزءًا، فمن أقرَّ بما جاء من عند الله، لزِمَهُ اسم الإيمان بالدخول فيه، والاستكمال عند الله، إذًا اسم الإيمان يلزم بالدخول والإقرار؛ إذا أقرَّ الإنسان بما جاء عن الله ورسوله دخل في الإسلام، ما لم يفعل ناقضًا من نواقض هذا الإقرار، ثم إن الإيمان يستقر في قلبه ويزداد شيئًا فشيئًا حتى يبلغ إلى مراتب، ولعله يصل إلى الكمال.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

٢- بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ فِي الإِيمَانِ

٩- **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الْأَشْهَبِ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ عِنْدَ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَا مُؤْمِنٌ! فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: أَفَأَنْتَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ: أَرْجُو. فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: أَفَلَا وَكَلْتَ الْأُولَى كَمَا وَكَلْتَ الْأُخْرَى؟!»(١).

١٠- **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ:

«**جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ**: بَيْنَا نَحْنُ نَسِيرُ إِذْ لَقِينَا رَكْبًا، فَقُلْنَا: مَنْ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: نَحْنُ الْمُؤْمِنُونَ! فَقَالَ: أَوَلَا قَالُوا: إِنَّا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟!»(٢).

الشرح

(الاستثناء في الإيمان) هو قول الرجل: أنا مؤمنٌ إن شاء الله. هذا معنى الاستثناء في الإيمان، والاستثناء في الإيمان ألفاظه متعدِّدة:

أ- إن شاء الله.

---

(١) أخرجه الخلال في السنة (٤/ ٤٢ رقم ١١٢٩).

(٢) أخرجه معمر بن راشد في الجامع (رقم ٢٠١٠٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (رقم ٣٠٣٧٨)، والطبراني في الكبير (٩/ ١٥٧)، وغيرهم.

ب- أرجو.

ت- أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله.

ث- آمنت بالله وبما جاء عن الله ورسوله.

ج - مؤمن إن شاء الله.

هذه ألفاظ الاستثناء الواردة عن السلف، فإذا سألك إنسان: أمؤمنٌ أنت؟ يمكنك أن تقول أحد هذه الألفاظ، فهذه صيغ تدلُّ على الاستثناء.

وهنا أنبِّه على أمرٍ مهمٍّ: الاستثناء إما أن يكون للشكِّ - هذا من حيث الإطلاق -؛ فهذا لا يجوز أن يكون في الإيمان، مثل أن يأتي إنسانٌ ويقول: جاء زيدٌ. ثم فكَّر في نفسه فقال: لعله جاء ولعله ما جاء!!

أو قال: جاء زيدٌ إن شاء الله. قال: إن شاء الله؛ لأنه شكَّ في الواقع. فالاستثناء إذا كان للشكِّ فلا محلَّ له في الإيمان، وهذا باتفاق أهل الإسلام، أن الاستثناء في الإيمان للشك لا يصح؛ لأن الإيمان لا يصحُّ إلا مع اليقين والإقرار.

- **والسلف إنما استثنوا لمآخذ:**

المأخذ الأول: أن من معاني الاستثناء: الاستثناء لعدم إكمال معاني الإيمان، ولعدم الإتيان بالإيمان الكامل؛ فيستثني الإنسان لذلك، هذا هو مأخذ السلف، الاستثناء لأنه لعلَّه لم يُكمل أعمال الإيمان؛ فيستثني لذلك. مثل أن يقال: أنت مؤمن؟ فتقول: أرجو أن أكون من السابقين، أو: لست من السابقين. هل الإنسان يرجو أم لا يرجو؟

يرجو. إذًا يقول: أرجو. فلماذا استثنى؟ استثناؤه نظرًا لأنه لعله لم يأتِ بما تضمنه اسم الإيمان من المعاني الكاملة الواجبة.

هذا هو مأخذ الاستثناء عند السلف، وأيضًا السلف لهم مأخذ آخر في الاستثناء.

المأخذ الثاني: يقول: نستثني لأننا لا نعلم أنحن في الجنَّة أو لا، والإيمان أهله في الجنَّة قطعًا، فلمَّا لم نعلم على سبيل اليقين حال أنفُسِنا؛ احتجنا إلى الاستثناء. وهذا مأخذ وارد عن السلف؛ كما في أثر ابن مسعود؛ ماذا قال للرجل؟ سأله: أمِنْ أهل الجنة هو؟ قال: أرجو. قال: أفلا قلت في الأولى كما قلت في الثانية؟! لأن المآل واحد، الحكم شيء واحد؛ من قال: أنا مؤمن، كالذي يقول: أنا في الجنة؛ لأنَّ المؤمن يستحقُّ الجنَّة.

المأخذ الثالث: أن يقول الإنسان: أنا مؤمنٌ. ويستثني خوفًا من التزكية، فهذا مأخذٌ عند السلف أيضًا.

انتبهوا لمآخذ الاستثناء عند السلف:

الأول: يستثنون خوفًا من عدم استكمالهم لمسمَّى الإيمان.

الثاني: حتى لا يشهدوا لأنفسهم بالجنَّة.

الثالث: خوفًا من التزكية.

يقول: أنت مؤمن؟ قال: مسلمٌ إن شاء الله. هذا يخاف من التزكية ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢] هذه الثالثة.

وجاء عن بعض السلف أنَّهم يقولون: إن شاء الله. تبرُّكًا، كما قال

الله ﷻ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧]، هنا: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ يقينًا أم تعليقًا؟

الجواب: يقينًا؛ لأنَّ الله هو الذي أخبر، فما وجه الاستثناء؟

وجه الاستثناء: أنه تبرك بكلمة: إن شاء الله.

يقول النبي ﷺ إذا أتى المقبرة: «**السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**»(١).

هل يشك أحد في أنه سيموت؟ أبدًا، إذًا قال: «**إن شاء الله**» من باب التبرُّك؛ هذا **مأخذٌ رابعٌ**.

وأما من يقول: إنَّ الاستثناء لأجل الموافاة، فنحن لا نعلم هل نحن مؤمنون عند الله أو لا؛ كيف لا نعلم ونحن الآن نشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ونعلم يقينًا أننا في حالنا الآن مؤمنون عند الله، البعض يقولون: لا، المؤمن ليس من هو على الإيمان الآن!!

من هو المؤمن إذًا؟! قالوا: المؤمن من سيموت على الإيمان، هذا هو المؤمن عندهم!

نسألهم سؤالاً: الصحابة قبل إيمانهم هل كانوا مؤمنين أم كانوا على الشرك؟

على قولهم: يلزم أن يكونوا مؤمنين.

الكافر الذي يُسلم؛ هل هو مؤمنٌ عند الله؟ قالوا: نعم؛ هو مؤمن

---

(١) أخرجه مسلم، في الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل، رقم (٢٤٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

عند الله أزلًا وأبدًا!! هذا كلام خطير.

فالإنسان في حال شركه مشركٌ عند الله، وفي حال كفره كافرٌ عند الله، وفي حال إيمانه مؤمنٌ عند الله، فإذا ارتدَّ فهو مرتدٌّ عند الله، فإذا رجع فهو مؤمنٌ عند الله، ليس هناك إشكال.

فالسلف ما كانوا يستثنون لأجل الموافاة، ما معنى الموافاة؟ يعني يقول: أنا مؤمنٌ إن شاء الله؛ أَي: أرجو أن أموت على الإيمان. هذا المأخذ ما كان يعرفه السلف؛ هذا مأخذ من مبتدعات الأشاعرة، ومخترعاتهم.

إذًا الاستثناء لا يكون لأجل الشكِّ، ولا يكون لأجل الموافاة، وإنَّما يكون لأجل المعاني التي ذكرناها؛ التي لأجلها استثنى السلف - رحمهم الله تعالى -.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

١١ - **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ؛ كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: **قَالَ رَجُلٌ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ**: أَنَا مُؤْمِنٌ! فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «فَقُلْ: إِنِّي فِي الْجَنَّةِ! وَلَكِنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ»(١).

١٢- **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحِلِّ بْنِ مُحْرِزٍ قَالَ: قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ: «إِذَا قِيلَ لَكَ: أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ فَقُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ»(٢).

١٣- **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «**إِذَا قِيلَ لَكَ: أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ فَقُلْ**: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ»(٣).

١٤ - **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (رقم ٣٠٣٧٣)، وعبد الله بن أحمد في السنة رقم (٦٥٥)، والبيهقي في الشعب (١/ ١٦٤، رقم ٧٠).

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة (٢/ ١٦٨)، وعبد الله بن أحمد في السنة (رقم ٦٤٩)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٢٢٤).

(٣) أخرجه معمر بن راشد في الجامع (رقم ٢٠١٠٨)، وعبد الله بن أحمد في السنَّة (رقم ٦٦٠)، والخلال (رقم ١٣٤٨)، والآجري في الشريعة (٢/ ٦٧٢)، وغيرهم.
وجاء هذا القول عن جماعة من السلف.

يَحْيَى بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ:

«**إِذَا قِيلَ لَكَ: أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ فَقُلْ:** ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ الآية [البقرة: ١٣٦][1].

الشرح

إذًا هذه صيغة من صيغ الاستثناء، إذا قيل لك أمؤمنٌ أنت؟ فتقول: «آمنت بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله».

وعبد الرحمن بن مهدي البصري، ويحيى بن سعيد القطان البصري؛ كلاهما متقاربان ومن علماء الجرح والتعديل. وإبراهيم هذا هو إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي؛ من كبار الطبقة الثانية من طبقة تلامذة ابن مسعود، يعني: هو تَتَلْمَذَ على كبار تلامذة ابن مسعود، مثل علقمة ومسروق وأمثالهما.

وقول السائل: أمؤمن أنت؟!

هذا السؤال مبتدَع، بعض السلف كَرِهَ هذا السؤال؛ لماذا؟ لأن هذا السؤال محدث، والسلف كانوا يكرهون الأسئلة المحدثة؛ أمؤمنٌ أنت؟!

أكلما رأيت أحدًا قلت: أمؤمنٌ أنت؟! لماذا تسألون هذه الأسئلة؟! لأنهم يريدون فقط أن يتأكدوا هل هذا الرجل منهم أم لا؟

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (رقم ٦٤٨)، والخلَّال في السنة (رقم ١٣٣٥)، والآجري في الشريعة (٢/ ٦٦٩)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (رقم ١٧٩٠)، وابن بطة في الإبانة (رقم ١٢٠٧).

إذا قال: نعم؛ مؤمن. قالوا: إذن أنت منَّا من المعتزلة.

وإذا قال: أرجو، أو آمنت بالله. قالوا: هذا من الشكَّاكة!! يسمون أهل السنة بالشكَّاكة.

فالمرجئة والمعتزلة في باب الإيمان يسمون أهل السنة والجماعة بالشكاكة.

والخوارج يسمُّون أهل السنة والجماعة في باب الإيمان بالمرجئة؛ لأنهم يقولون: الإيمان يزيد وينقص.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

١٥ - **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «**قَالَ رجلٌ لِعَلْقَمَةَ: أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَرْجُو إِنْ شَاءَ اللَّهُ**»(١).

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَلِهَذَا كَانَ يَأْخُذُ سُفْيَانُ وَمَنْ وَافَقَهُ الِاسْتِثْنَاءَ فِيهِ، وَإِنَّمَا كَرَاهَتُهُمْ عِنْدَنَا أَنْ يَبُتُّوا الشَّهَادَةَ بِالْإِيمَانِ؛ مَخَافَةَ مَا أَعْلَمْتُكُمْ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّزْكِيَةِ، وَالِاسْتِكْمَالِ عِنْدَ اللَّهِ. وَأَمَّا عَلَى أَحْكَامِ الدُّنْيَا فَإِنَّهُمْ يُسَمُّونَ أَهْلَ الْمِلَّةِ جَمِيعًا: مُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ وِلَايَتَهُمْ، وَذَبَائِحَهُمْ، وَشَهَادَاتِهِمْ، وَمُنَاكَحَتَهُمْ، وَجَمِيعَ سُنَّتِهِمْ: إِنَّمَا هِيَ عَلَى الْإِيمَانِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْأَوْزَاعِيُّ يَرَى الِاسْتِثْنَاءَ وَتَرْكَهُ جَمِيعًا وَاسِعَيْنِ.

١٦- **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: «مَنْ قَالَ: أَنَا مُؤْمِنٌ؛ فَحَسَنٌ، وَمَنْ قَالَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ فَحَسَنٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ دَاخِلُونَ».

وَهَذَا عِنْدِي وَجْهُ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ؛ حِينَ أَتَاهُ صَاحِبُ مُعَاذٍ فَقَالَ: «أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ: مُؤْمِنٌ وَمُنَافِقٌ وَكَافِرٌ؛ فَمِنْ أَيِّهِمْ كُنْتَ؟ قَالَ: مِنَ الْمُؤْمِنِينَ». إِنَّمَا نَرَاهُ أَرَادَ: أَنِّي كُنْتُ مِنْ أَهْلِ هَذَا الدِّينِ، لَا مِنَ الْآخَرِينَ.

---

(١) عبد الله بن أحمد في السنة (رقم٧٢٠)، والآجري في الشريعة (رقم ٢٨٥)، وابن بطة في الإبانة (رقم ١٢١٨)، والبيهقي في الشعب (١/ ١٦٤، رقم ٧١).

فَأَمَّا الشَّهَادَةُ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَنَا أَعْلَمَ بِاللَّهِ وَأَتْقَى لَهُ مِنْ أَنْ يُرِيدَهُ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢]؟!

وَالشَّاهِدُ - عَلَى مَا نَظُنُّ -: أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ هَذَا لَا يَقُولُ: أَنَا مُؤْمِنٌ. عَلَى تَزْكِيَةٍ وَلَا عَلَى غَيْرِهَا، وَلَا نَرَاهُ أَنَّهُ كَانَ يُنْكِرُهُ عَلَى قَائِلِهِ بِأَيِّ وَجْهٍ كَانَ، إِنَّمَا كَانَ يَقُولُ: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ. لَا يَزِيدُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ أَخَذَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ وطَاوُسٌ وَابْنُ سِيرِينَ.

ثُمَّ أَجَابَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَى أَنْ قَالَ: «أَنَا مُؤْمِنٌ»، فَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ مَحْفُوظًا عَنْهُ؛ فَهُوَ عِنْدِي عَلَى مَا أَعْلَمْتُكَ، وَقَدْ رَأَيْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يُنْكِرُهُ وَيَطْعَنُ فِي إِسْنَادِهِ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى خِلَافِهِ.

وَكَذَلِكَ نَرَى مَذْهَبَ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ كَانُوا يَتَسَمَّوْنَ بِهَذَا الِاسْمِ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ، فَيَقُولُونَ: نَحْنُ مُؤْمِنُونَ، مِنْهُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ، وَعَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ مِثْلُ: عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ، وَالصَّلْتُ بْنُ بَهْرَامَ، وَمِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ؛ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَنَا مِنْهُمْ عَلَى الدُّخُولِ فِي الْإِيمَانِ لَا عَلَى الِاسْتِكْمَالِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ إِبْرَاهِيمَ وَبَيْنَ ابْنِ سِيرِينَ وَطَاوُسٍ؛ إِنَّمَا كَانَ أَنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا بِهِ أَصْلًا، وَكَانَ الْآخَرُونَ يَتَسَمَّوْنَ بِهِ.

فَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَالَ: كَإِيمَانِ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ! فَمَعَاذَ اللَّهِ! لَيْسَ هَذَا طَرِيقَ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ جَاءَتْ كَرَاهِيَتُهُ مُفَسَّرةً عَنْ عِدَّةٍ مِنْهُمْ:

الشرح

إذًا لاحظ الآن لماذا كره السلف البت والقطع في الإيمان!

لأجل هذه المسألة؛ لأجل أن فيه تزكية، وفيه استكمالًا، وفيه حكمًا على الآخرة:

- تزكية النفس.
- والشهادة للنفس بكمال الإيمان.
- والشهادة للنفس بقطعٍ أنه من أهل الجنة.

والإمام الأوزاعيُّ إمام أهل الشام هو أبو عمرو بن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعيُّ؛ فقيه محدِّثٌ نحرير، ما كان مثله، حتى إن أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ يشهد للأوزاعي بالفقه، ولكنَّ العباسيِّين لما دخلوا الشام ضيَّعوا فقهه، ونشروا فقه العراقيِّين؛ فضاع فقهه، فالحكومات لها أثر في نشر الفقه.

- **قوله: (مذهب الفقهاء الذين كانوا يتسمون بهذا الاسم بلا استثناء)**؛ مقصودهم الإسلام؛ نحن مؤمنون: يعني مسلمون، فهذا ما فيه إشكال، ولا يحتاج إلى استثناء، الشهادة للنفس بالإسلام ما تحتاج إلى الاستثناء؛ فَهُمْ يقولون: نحن مؤمنون؛ على معنى مسلمون.
- **قوله: (فأمَّا على مذهب من قال: كإيمان الملائكة والنبيين!)**؛ هذه إشارة

منه رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن هناك من المنتسبين إلى القبلة من يزعم أن إيمانه كإيمان الملائكة والنبيين، من جهتين:

١- أنهم يقولون: الإيمان شيء واحد، وهذا الشيء الواحد يقع من هذا ومن هذا ومن هذا؛ فلا يختلف.

٢- أنَّ المؤمَن به شيء واحد؛ (آمنت بالله، آمنت بالملائكة، آمنت بالكتب، آمنت بالرسل)؛ فنفس الذي أنت آمنت به هو الذي آمن به الآخر .

فأي تفاضل يكون بين إيمانك وإيمان فلان وإيمان الملائكة والنبيين؟!

والجواب:

-**أما قولهم الأول**: أن الإيمان شيء واحد؛ فقد مرَّ معنا: أن الإيمان ذو شُعب، في باب نعت الإيمان واستكمال درجاته، وهذا يُبطل مأخذهم الأول.

-**وأما قولهم الثاني**: المؤمَن به شيء واحد؛ فنقول: الناس في معرفة المؤمَن به ليسوا على درجةٍ واحدةٍ أيضًا، فهذا يعرف من أسماء الله اسمًا أو اسمين أو ثلاثة، أو وصفًا أو وصفين أو ثلاثة، وهذا يعرف أسماءً كثيرةً، وأوصافًا كثيرةً، وهذا حقَّق معاني الأسماء والصفات، والآخر لم يحقِّق، فإذًا كلامهم هذا لا يصح، وسيأتي من كلام الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ما يُبطل هذا المعنى.

قال المصنف رحمه الله تعالى

١٧ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ - أَوْ حُدِّثْتُ عَنْهُ -، عَنْ جُوَيْبِرٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: أَنَا عَلَى إِيمَانِ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

١٨- قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ الْمِصْرِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عُمَرَ الْجُمَحِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَقَالَ لَهُ إِنْسَانٌ: **إِنَّ رَجُلًا فِي مَجَالِسِكَ يَقُولُ**: إِنَّ إِيمَانَهُ كَإِيمَانِ جِبْرَائِيلَ! فَأَنْكَرَ ذَلِكَ وَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! وَاللَّهِ قَدْ فُضِّلَ جِبْرِيلُ عليه السلام فِي الثَّنَاءِ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَقَالَ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ [التكوير: ١٩ - ٢١][1].

الشرح

أمَّا كون الله عز وجل فضل جبريل في الثناء على محمد ﷺ؛ من أين يتبين لنا هذا؟ تأمَّلوا الآيات: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾ وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢٣﴾ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿٢٥﴾﴾ [التكوير: ٢٢ - ٢٥]، فلما ذكر الرسول الإنسي قال: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾﴾، ولما ذكر الرسول الملكي قال: ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾، تأمَّلوا في الصفات؛ ﴿كَرِيمٍ﴾ هذه واحدة، ﴿ذِى قُوَّةٍ﴾ هذه الثانية،

(١) أخرجه الآجري في الشريعة (رقم ٣٠٧)، والدولابي في الكنى والأسماء (رقم ١٦٨٢)، وابن بطة في الإبانة (رقم ١٢٥٦)، والبيهقي في الشعب (١/ ١٥٧، رقم ٦٣).

﴿عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ﴾ هذه الثالثة، ﴿مَكِينٍ﴾ هذه الرابعة، ﴿مُّطَاعٍ﴾ هذه الخامسة، ﴿ثَمَّ﴾ هذه السادسة، ﴿أَمِينٍ﴾هذه السابعة.

أو ﴿ثُمَّ﴾ بمعنى عِنْدَ على قراءة أبي جعفر، فلا يحتاج أنْ تعُدها، إذن هي ستُّ صفات.

لننظر في الآيات التي وردت في نبيِّنا ﷺ، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾﴾، هل هناك صفة ثانية للنبي ﷺ؟ فقط صفة واحدة، هذا وجه قول ابن أبي مُليكة: «**والله قد فُضِّل جبريل عليه السلام في الثناء على محمد ﷺ**»، يعني إذا كان اللهُ فضَّل جبريلَ في الثناء على النبي ﷺ؛ فكيف يأتي إنسان ويقول: إيماني كإيمان جبريل؟!

ويحتمل أن يكون كلام ابن أبي مليكة على الخبرية لا على القسمية فيكون الكلام: والله قد فضل جبريل عليه السلام بالثناء على محمد ﷺ والمعنى متقارب.

فلما فضله الله في الثناء؛ علمنا أنَّ تفضيل الثناء لمقصدٍ فيه ولابد، ما يأتي مفضلًا في الثناء هكذا، جبريل مؤمن بالله، والنبي ﷺ مؤمن بالله؛ وسبب التفضيل في الثناء في صفة الرسول الملكي أوصاف نحن نجهلها عنه، فبيَّنها الله وأثنى بها عليه، وأما الرسول الإنسي فنحن نعرفه، ولذلك لم يذكر لنا إلا وصفًا يدل على أنه رسول وأنه كريم، رسول لا يُغَيِّر، كريم لا يبخل ولا يضن، فهذا دليل على أنَّ التفاضل في الثناء دليل على التفاضل في الصفات، وإذا كان هذا ثابتًا في أصل التفاضل في الصفات، فالإيمان من الصفات؛ فالناس يتفاضلون فيه،

وليس مقصوده أنَّ جبريل أفضل عند الله من النبي ﷺ؛ فهذا لم يقل بها ابن أبي مُليكة ولا غيره؛ فننتبه إلى هذه المسألة!! النبي ﷺ سيِّدُ ولد آدم، وهو باتِّفاق المسلمين سيِّدُ الأوَّلين والآخرين، بل قال جمعٌ من أهل العلم نصًّا: إنَّه سيد الثقلين، وأنه أفضل المخلوقات.

قال المصنف رحمه الله تعالى

١٩ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حُدِّثْنَا عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ:

أَنَّهُ رَأَى جَارِيَةً تُغَنِّي؛ فَقَالَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذِهِ عَلَى إِيمَانِ مَرْيَمَ بِنْتِ عِمْرَانَ؛ فَقَدْ كَذَبَ».

وَكَيْفَ يَسَعُ أَحَدًا أَنْ يُشَبِّهَ الْبَشَرَ بِالْمَلَائِكَةِ، وَقَدْ عَاتَبَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ أَشَدَّ الْعِتَابِ، وَأَوْعَدَهُمْ أَغْلَظَ الْوَعِيدِ، وَلَا يُعْلَمُ فَعَلَ بِالْمَلَائِكَةِ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا؟! فَقَالَ:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ٢٩ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗاۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ٣٠﴾ [النساء: ٢٩، ٣٠].

وَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨﴾ الآية [البقرة: ٢٧٨، ٢٧٩].

وَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ٢﴾ [الصف: ٢].

﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلُ فَطَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَمَدُ فَقَسَتۡ قُلُوبُهُمۡۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ ١٦﴾ [الحديد: ١٦].

فَأَوْعَدَهُمُ النَّارَ فِي آيَةٍ، وَآذَنَهُمْ بِالْحَرْبِ فِي أُخْرَى، وَخَوَّفَهُمْ

بِالْمَقْتِ فِي ثَالِثَةٍ، وَاسْتَبْطَأَهُمْ فِي رَابِعَةٍ، وَهُوَ فِي هَذَا كُلِّهِ يُسَمِّيهِمْ مُؤْمِنِينَ، فَمَا تَشَبُّهُ هَؤُلَاءِ مِنْ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ مَعَ مَكَانِهِمَا مِنَ اللَّهِ؟! إِنِّي لَخَائِفٌ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ الِاجْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ وَالْجَهْلِ بِكِتَابِهِ!

الشرح

يعني أن الله ﷻ عاتب المؤمنين وهم خيرة أهل الإيمان، والصحابة ومن فوقهم من الأنبياء والمرسلين ثبت أن الله عاتبهم، ولكن لم يثبت أن الله عاتب الملائكة؛ لأنَّهم يفعلون ما يؤمرون.

هذا الكلام عظيم، الإنسان لمَّا ينظر إلى صفات الملائكة يجد أنها صفات عظيمة، لو لم يكن من هذه الصفات إلا أنهم رُسُلُ الله، يفعلون ما يؤمرون، عند ربهم، خلقهم الله من نور، لا يعصون الله ما أمرهم؛ فهذه صفات عظيمة.

فكيف يأتي إنسان ويقول: أنا أفضل من الملائكة؟!

- **وهي مسألة وقع النزاع فيها**: هل الملائكة أفضل أم صالحو المؤمنين؟ في كلامٍ طويلٍ لا طائل تحته من حيث العمل، وأطال فيه النَّفَسَ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، ولكن الخلاصة: لا يُقال: إنَّ البشر أفضل من الملائكة؛ لأن هذا يلزم منه تفضيل جنس على جنس، ولا يُقال: إن الملائكة أفضل من البشر مطلقًا.

وإنما هناك تفصيل: فخيرة البشر محمد ﷺ، وخيرة الملائكة جبريل عليه السلام. وإذا حصرنا التفاضل بينهما؛ فالنبيُّ ﷺ فوق جبريل، ويدلُّ على ذلك حديث المعراج؛«حيث قال له جبريل عليه

السلام: تقدم يا محمد، ولا تخف، فإن اسمك مكتوبٌ على العرش، لا إله إلا الله محمد رسول الله»[(١)].

وما تقدم جبريل عليه السلام، وبقي في مقامه، فتقدَّم النبيُّ الكريم ﷺ إلى حيث يسمع صريف الأقلام[(٢)]، وسمع من الله عز وجل بلا واسطة، في مقامٍ لم يبلغه مَلَكٌ قبله ولا إنسيٌّ ولا أحد، هذا دليلٌ على الرفعة، ولو لم يكن من الرفعة إلا ما جاء في حديث المقام المحمود (الشفاعة العظمى)[(٣)] لكفى، فلا أحد ينبري لها؛ لا الملائكة، ولا الجن، ولا الإنس، ولا خيرة الإنس (الرسل)؛ فهذا يدلُّنا على أنَّ النبي ﷺ أفضل من جبريل عليه السلام، وأما آحاد الأمَّة فلا يُقال: إنهم أفضل من جبريل عليه السلام، أو أفضل من الملائكة.

(١) رواه ابن عساكر في تاريخه، وأورده السيوطي في الدر المنثور (٦/ ٢١٢).

(٢) روى البخاري نحوه ولفظه: «ثم عرج بي حتى ظهرت لمستوى أسمع فيه صريف الأقلام» ج(٣٣٦)، و(٣٠٩٤) ومسلم في صحيحه ح(٢٣٧)، كلاهما عن أنس رضي الله عنه.

(٣) تقدم تخريجه.

قال المصنف رحمه الله تعالى

٣- بَابُ الزِّيَادَةِ فِي الإِيمَانِ وَالِانْتِقَاصِ مِنْهُ

٢٠ - **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ: قَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ لِرَجُلٍ: «اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنْ سَاعَةً»[1] يَعْنِي: نَذْكُرُ اللهَ.

وَبِهَذَا الْقَوْلِ كَانَ يَأْخُذُ سُفْيَانُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ؛ يَرَوْنَ أَعْمَالَ الْبِرِّ جَمِيعًا مِنَ الِازْدِيَادِ فِي الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهَا كُلَّهَا عِنْدَهُمْ مِنْهُ وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ: مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ فِي [خَمْسٍ][2] مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ، مِنْهُ، قَوْلُهُ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وَقَوْلُهُ: ﴿لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾[المدثر: ٣١]. وَقَوْلُهُ: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]. وَمَوْضِعَانِ آخَرَانِ قَدْ ذَكَرْنَاهُمَا فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ، فَاتَّبَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ هَذِهِ الْآيَاتِ، وَتَأَوَّلُوهَا: أَنَّ الزِّيَادَاتِ هِيَ الْأَعْمَالُ الزَّاكِيَةُ.

---

(١) علقه البخاري في الإيمان (١/ ١٠)، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (رقم ٣٠٣٦٥)، وعبد الله بن أحمد في السنة (رقم ٧٩٦)، والخلال في السنة (رقم ١٥٨٧)، وغيرهم.

(٢) كذا في نسخة الألباني رحمه الله، والصواب (خمسة).

الشرح

هذه المسألة واضحة؛ أنَّ الإيمان حيث دلَّت النصوص على أنه ذا شُعب، وأنَّ له مراتب، وأنَّ الناس يتفاضلون فيه؛ فهذا دليلٌ على أنَّ الإيمان يزيد وينقص:

- إذا قلنا: ينقص؛ فالمراد به: الذي يتعلق به الذمُّ، وهو نقصان دون الواجب.
- وإذا قلنا: يزيد؛ فهي زيادة عن أصل الإيمان أو عن الإيمان الواجب.
- وأما إذا نقص بحيث يذهب أصل الإيمان؛ فهذا لا يُقال له: إيمان؛ وإنما يُقال: كفر.

● إذًا الإيمان يزيد وينقص؛ ولذلك كان السلف - وعلى رأسهم معاذ بن جبل إمام العلماء - يقولون: «اجلس بنا نؤمن ساعة».

وأيُّ عاقلٍ إذا تجرَّد عن الرأي، وجَلَسَ في مجلس علمٍ يَذكر الله فيه؛ فإنه قطعًا سيحسُّ بزيادة الإيمان، لكن بشرط أن يكون المجلس الكلام فيه على طريقة أهل الإيمان، ليس على طريقة قيل وقال!

لذلك أيُّ درسٍ إيماني (درس التوحيد مثلًا) تحضره ولا تزداد إيمانًا، فاعلم أَنَّهُ ثَمَّ خللٌ؛ لأن مجالس الإيمان والتوحيد والاعتقاد الصحيح؛ سبب من أسباب زيادة الإيمان.

كما قال معاذ: «اجلس بنا نؤمن ساعة»؛ يعني: نزدد إيمانًا.

(**وبهذا القول يأخذ سُفيان**)؛ ابن عيينة المكي إمام أهل مكة، وأبو عمرو الأوزاعي إمام أهل الشام، ومالك بن أنس إمام دار الهجرة،

هذه بلدان الإسلام؛ مكة والمدينة والشام في ذلكم الزمان، ما بقي إلا البصرة والكوفة، فإن الإمام أبا عُبيد القاسم بن سلام كوفيٌّ بغداديٌّ، وعبد الرحمن بن مهدي بصريٌّ، ويحيى بن سعيد القطان بصريٌّ، ووكيع بن الجراح بصريٌّ؛ إذن هؤلاء يرون زيادة الإيمان ونقصانه، وهم أئمَّة الدنيا في زمانهم، والأدلَّة على ذلك واضحة، كما ذكر المصنف خمس آياتٍ في كتاب الله تبارك وتعالى.

- الشيء الذي يقبل الزيادة، ما يقبل النقص؟! بلى يقبل، **(قول عمر بن الخطاب: ما شيء زاد إلا نقص)** لذلك لما نزلت آية كمال الدين؛ بكى عمر رضي الله عنه في عرفة في يوم نزول هذه الآية، فقال له الناس: عجبًا له! يبكي والدين قد كمُل. قال: لأنه ليس بعد الكمال إلا النقصان[1].
فالإنسان إذا صعد قمَّة الجبل، إذا لم يثبت يضطر أن ينزل؛ هذا معنى قوله.

- ومع هذا فقد جاء في النصِّ ما يدلُّ على نقصان الإيمان؛ من قوله ﷺ: «**تَصَدَّقْنَ يا معشر النساء، فإني رأيتكنَّ أكثر أهل النار**»، قلن: وفيما ذاك يا رسول الله؟ قال: «**تكفرن العشير وتُكْثِرْنَ اللعن**»، ثم قال: «**ما رأيت من ناقصات عقلٍ ودينٍ أذهب للبِّ الرجل العاقل من إحداكنَّ**» - تأمل كلمة «**ناقصات عقلٍ ودين**» - فقالت امرأةٌ من سِطَةِ النساء: يا رسول الله، ما نقصان دينها وعقلها؟ فقال ﷺ: «**أليست المرأة إذا**

(١) أخرجه الطبري في التفسير (٩/ ٥١٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (رقم ٣٤٤٠٨).

حاضت لم تصلِّ ولم تصم؟»[١]، مع أن تركها للصلاة من جهتها أم من جهة كونيَّة؟ **الجواب**: كونية، ومع ذلك دلَّ على نقصان الإيمان، فكونهنَّ ناقصات عقل ودين هذا أمرٌ خارج عن إرادتها، مع أنها في حال طهرها قد تسابق الرِّجال، لكن إذا جاء هذا الوقت هي ترتاح، والرجال يسابقونها، إذًا فيه دلالة على أن الإنسان الذي يموت بعد البلوغ بخمس سنوات (صلَّى خمس سنوات)، لا يساوي إيمانه إيمان الرجل الذي صلَّى عشر سنوات؛ حكمة من الله تبارك وتعالى.

ولذلك جاء في الحديث: أن أخوين كانا مع النبي ﷺ فتوفِّي أحدهما شهيدًا في المعركة، وأخوه مات بعده بسنة في المدينة، فرثى الصحابة حاله، اغتموا له، لماذا مات في فراشه؟ **فقال لهم النبي** ﷺ: «**والله إنه لفوق أخيه في الجنة**»، تعجب الصحابة! **قالوا**: كيف ذاك يا رسول الله؟ قال: «**كم صلَّى بعده؟! كم صام بعده؟!**»[٢].

- إذًا تدلنا هذه الأحاديث على أنَّ الإنسان قد يكون ناقص الدين والإيمان لأمر خارج عنه.
- تأمل معي؛ هذا الكوب فيه ماء والكوب الآخر فيه ماء، نقارن بين الكوبين أيُّهما أنقص، نجد أحدهما أنقص من الآخر والآخر أكثر،

---

(١) أخرجه البخاري في الحيض، باب ترك الحائض الصوم والصلاة، رقم (٣٠٤)، ومسلم، في الإيمان باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات... رقم (٨٠)، عن أبي سعيد رضي الله عنه. وأخرجه مسلم في نفس الموضع عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٣٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في الصحيحة رقم (٢٥٩١).

الآن المسألة لا تَعَلُّقَ لها من جهتي أنا، لكن هكذا وُجِد الكوبان، فإذا جاء إنسان وصبَّ الماء الكثير حتى لم يُبقِ منه إلا الشيء القليل، فهذا أليس أصبح أنقص؟ إذًا كان بفعله؛ فمن باب أولى يوصف بأنه أنقص.

قال المصنف رحمه الله تعالى

وَأَمَّا الَّذِينَ رَأَوُا الإِيمَانَ قَوْلاً وَلاَ عَمَلَ؛ فَإِنَّهُمْ ذَهَبُوا فِي هَذِهِ الآيَاتِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ قَالُوا: أَصْلُ الْإِيمَانِ الْإِقْرَارُ بِجُمَلِ الْفَرَائِضِ؛ مِثْلِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرِهَا، وَالزِّيَادَةُ بَعْدَ هَذِهِ الْجُمَلِ، وَهُوَ أَنْ تُؤْمِنُوا بِأَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ الْمَفْرُوضَةَ هِيَ خَمْسٌ، وَأَنَّ الظُّهْرَ هِيَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، وَالْمَغْرِبَ ثَلَاثَةٌ، وَعَلَى هَذَا رَأَوْا سَائِرَ الْفَرَائِضِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ قَالُوا: أَصْلُ الْإِيمَانِ الْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَالزِّيَادَةُ تُمَكِّنُ مِنْ ذَلِكَ الْإِقْرَارِ.

وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنْ قَالُوا: الزِّيَادَةُ فِي الْإِيمَانِ: الِازْدِيَادُ مِنَ الْيَقِينِ.

وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنْ قَالُوا: إِنَّ الْإِيمَانَ لَا يَزْدَادُ أَبَدًا، وَلَكِنِ النَّاسُ يَزْدَادُونَ مِنْهُ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ لَمْ أَجِدْ لَهَا مُصَدِّقًا فِي تَفْسِيرِ الْفُقَهَاءِ وَلَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، فَالتَّفْسِيرُ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ مُعَاذٍ حِينَ قَالَ: «اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنُ سَاعَةً»، فَيُتَوَهَّمُ عَلَى مِثْلِهِ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَعْرِفِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَمَبْلَغَ رُكُوعِهَا وَسُجُودِهَا إِلَّا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ فَضَّلَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي الْعِلْمِ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ(١)، ثُمَّ قَالَ: «**يَتَقَدَّمُ**

(١) كما أخرجه الترمذي (٣٧٩٠)، وابن ماجه (١٥٤)، عن أنس رضي الله عنه، وفيه: «وأعلمهم =

الْعُلَمَاءَ بِرَتْوَةٍ[١]»[٢]؟!

هَذَا لَا يَتَأَوَّلُهُ أَحَدٌ يَعْرِفُ مُعَاذًا.

وَأَمَّا فِي اللُّغَةِ فَإِنَّا لَمْ نَجْدِ الْمَعْنَى فِيهِ يَحْتَمِلُ تَأْوِيلَهُمْ؛ وَذَلِكَ كَرَجُلٍ أَقَرَّ لَهُ رجلٌ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ لَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ بَيَّنَهَا فَقَالَ: مِائَةٌ مِنْهَا فِي جِهَةِ كَذَا، وَمِائَتَانِ فِي جِهَةِ كَذَا؛ حَتَّى اسْتَوْعَبَ الْأَلْفَ، مَا كَانَ هَذَا يُسَمَّى زِيَادَةً، وَإِنَّمَا يُقَالُ: لَهُ: تَلْخِيصٌ وَتَفْصِيلٌ. وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يُلَخِّصْهَا، وَلَكِنَّهُ رَدَّدَ ذَلِكَ الْإِقْرَارَ مَرَّاتٍ، مَا قِيلَ لَهُ زِيَادَةٌ أَيْضًا؛ إِنَّمَا هُوَ تَكْرِيرٌ وَإِعَادَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُغَيِّرِ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ، وَلَمْ يَزِدْ فِيهِ شَيْئًا.

الشرح

مقصوده مناقشة مرجئة الفقهاء فقط، فالإمام أبو عبيد لا يناقش البقية لأنه يرى أن البقية؛ قولهم قول زندقة، فالذي يقول: (الإيمان المعرفة)؛ هذا قول زندقة؛ لا يحتاج إلى مناقشة، هذا ليس معه نقاش، وإنما هو يناقِش الّذين يقولون: أن الإيمان إقرارٌ وقولٌ دون العمل.

= بالحلال والحرام معاذ بن جبل»، وصححه الألباني في الصحيحة رقم (١٢٢٤).

(١) قال ابن منظور: (قال أبو عبيد: الرَّتْوَةُ: الخطوة هاهنا؛ أي: بخطوة، ويقال: بدرجة. وقال ابن الأثير: أي برمية سهم، وقيل: بميل، وقيل: مدى البصر). [لسان العرب (١٤/ ٣٠٨)].

(٢) ٥٧- أخرجه أحمد في فضائل الصحابة رقم (١٢٨٧)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٢٨)، عن عمر ﷺ، وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم (١٦٨٠).

وهذه الأوجه الأربعة منقولةٌ عن مرجئة الفقهاء، سواء عن حمَّاد بن أبي سليمان أو المنسوبة لأبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإن كان الحافظ ابن أبي العز نقل رجوعه عن هذا القول، لكن المروي في «العقيدة الطحاوية» في قوله: (**وأهله في أصله سواء**) يشعر بهذا الذي قاله الإمام أبو عبيد، فالعبارة واضحة، فهذا مشعرٌ بما نقله الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام من قولهم، وعلى كال حال: الإمام إذا رجع فهذه نعمة من الله عليه وعلينا، ولكن هذا القول منسوب إلى مرجئة الفقهاء وهم يدندنون حوله، والآيات والأحاديث الدالة على زيادة الإيمان؛ يؤولونها بأحد هذه الأوجه الأربعة:

١- **الوجه الأول**: إما أنَّ المقصود بزيادة الإيمان: أي الزيادة في جملة الإقرار، مقصودهم أن الذي يزيد هو أصل الإيمان وهو الإقرار فقط، أما شيء آخر فلا يزيد.

٢- **الوجه الثاني**: الزيادة هي التمكن من ذلك الإقرار؛ يعني: الإقرار وجد لكنه تمكَّن منه؛ يعني أثبته.

٣- **والوجه الثالث**: الازدياد من اليقين، هذا جيِّدٌ؛ كونه يقرُّ بأن اليقين يزداد، ولكن هذا قول بعضهم، وعامَّة مرجئة الفقهاء لا يقولون بهذا.

٤- **وأما الوجه الرابع**: فهو المشهور: أن الإيمان لا يزداد أبدًا، لكن الناس يزدادون منه، لكن إذا ازدادوا منه، فلماذا لا يزداد الإيمان عندهم؟!

فلو أن إنسانًا عنده تمرٌ، فأنت تقول: إن كومة التمر هذه لا يمكن

الزيادة فيها. قلنا: صحيح وضعت كومة تمرٍ هنا؛ لا يمكن الزيادة فيها. لكن أنا إذا أخذت حبة وحبتين وثلاث وأربع وخمس وعشر؛ ألا يزيد عندي؟! الجواب بلى يزيد؛ إذًا هذا ليس دليلًا صحيحًا.

لهذا قال الإمام: (وكلُّ هذه الأقوال لم أجد لها مصدِّقًا في تفسير الفقهاء، ولا في كلام العرب).

● قوله: (**وأما في اللغة: فإنا لم نجد المعنى فيه يحتمل تأويلهم، وذلك كرجل أقرّ له رجلٌ بألف درهم له عليه، ثم بيَّنها فقال: مائة منها في جهة كذا، ومائتان في جهة كذا؛ حتى استوعب الألف، ما كان هذا يسمَّى زيادةً، وإنما يُقال له: تلخيص وتفصيل. وكذلك لو لم يلخصها، ولكنه ردَّد ذلك الإقرار مرَّاتٍ، ما قيل له زيادةٌ أيضًا؛ إنَّما هو تكرير وإعادة؛ لأنه لم يغيِّر المعني الأول، ولم يزد فيه شيئًا**)؛ هذا ردٌّ على الوجه الأول: الّذين قالوا: «**إن أصل الإيمان الإقرار بِجُمَلِ الفرائض مثل الصلاة والزكاة، ثم جاء التفصيل**؛ وَالزِّيَادَةُ بَعْدَ هَذِهِ الْجُمَلِ، وَهُوَ أَنْ تُؤْمِنُوا بِأَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ الْمَفْرُوضَةَ هِيَ خَمْسٌ، وَأَنَّ الظُّهْرَ هِيَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، وَالْمَغْرِبَ ثَلَاثَةٌ، وَعَلَى هَذَا رَأَوْا سَائِرَ الْفَرَائِضِ.».

فهو يقول: هذا مثل رجل يقول: إن عندي ألفًا، مائة منها في كذا، ومائة منها في كذا؛ فهذا ليس زيادة على الألف، وإنما هذا تفصيلٌ للألف، فلذلك الله ﷻ لما قال: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنَا﴾ علمنا أنه ليس تفصيلًا لجملةِ شيءٍ كان عندهم، وإنما هو بيانُ شيءٍ جديد يأخذونه ويتعلمونه ويعملون به؛ فيزدادون به إيمانًا.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

فَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: يَزْدَادُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلاَ يَكُونُ الْإِيمَانُ هُوَ الزِّيَادَةَ. فَإِنَّهُ مَذْهَبٌ غَيْرُ مَوْجُودٍ؛ لِأَنَّ رَجُلًا لَوْ وُصِفَ مَالُهُ فَقِيلَ: هُوَ أَلْفٌ. ثُمَّ قِيلَ: إِنَّهُ ازْدَادَ مِائَةً بَعْدَهَا. مَا كَانَ لَهُ مَعْنًى يَفْهَمُهُ النَّاسُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمِائَةُ هِيَ الزَّائِدَةَ عَلَى الْأَلْفِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَشْيَاءِ؛ فَالْإِيمَانُ مِثْلُهَا، لَا يَزْدَادُ النَّاسُ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ هُوَ الزَّائِدَ فِي الْإِيمَانِ.

وَأَمَّا الَّذِينَ جَعَلُوا الزِّيَادَةَ ازْدِيَادَ الْيَقِينِ؛ فَلَا مَعْنًى لَهُمْ؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ مِنَ الْإِيمَانِ، فَإِذَا كَانَ الْإِيمَانُ عِنْدَهُمْ كُلُّهُ بِرُمَّتِهِ إِنَّمَا هُوَ الْإِقْرَارُ، ثُمَّ اسْتَكْمَلَهُ هَؤُلَاءِ الْمُقِرُّونَ بِإِقْرَارِهِمْ؛ أَفَلَيْسَ قَدْ أَحَاطُوهُ بِالْيَقِينِ مِنْ قَوْلِهِمْ؟!! فَكَيْفَ يَزْدَادُ مِنْ شَيْءٍ قَدِ اسْتُقْصِيَ وأُحِيطَ بِهِ؟! أَرَأَيْتُمْ رَجُلًا نَظَرَ إِلَى النَّهَارِ بِالضُّحَى حَتَّى أَحَاطَ عَلَيْهِ كُلِّهِ بِضَوْئِهِ؛ هَلْ كَانَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَزْدَادَ يَقِينًا بِأَنَّهُ نَهَارٌ وَلَوِ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ؟! هَذَا يَسْتَحِيلُ، وَيَخْرُجُ مِمَّا يَعْرِفُهُ النَّاسُ.

الشرح

هذا رد طيِّبٌ؛ فالذي يقول: الإيمان اليقين فقط، ثم يقول: إنه يزداد في اليقين. يقول له الإمام: اليقين إذا ثبت فإنه لا يزداد. ولكن لو قال: الإيمان التصديق. فإن التصديق قابل للزيادة، ولو قال: الإيمان الإقرار. فإن الإقرار قابل للزيادة وأما اليقين نفسه؛ فهو مرتبةٌ في

التصديق والإقرار لا تقبل الزيادة.

على كلٍّ حالٍ: هذا قول لبعض العلماء: أن اليقين لا يزداد، وأن التصديق والإقرار يزدادان.

وبعض أهل العلم يقول: حتى اليقين الناس فيه يزدادون، فليس من كان عينه قويَّة يرى ضوء النهار كمن يكون في عينه رَمَدٌ، هذا عنده يقين بأن الشمس ضحًى، وهذا عنده يقين، ولكن رؤية هذا غير رؤية هذا.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

٤- بَابُ تَسْمِيَةِ الإِيمَانِ بِالْقَوْلِ دُونَ الْعَمَل

● **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: قَالَتْ هَذِهِ الْفِرْقَةُ: إِذَا أَقَرَّ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَشَهِدَ شَهَادَةَ الْحَقِّ بِلِسَانِهِ؛ فَذَلِكَ الْإِيمَانُ كُلُّهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ سَمَّاهُمْ مُؤْمِنِينَ.

وَلَيْسَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ عِنْدَنَا قَوْلاً، وَلَا نَرَاهُ شَيْئًا، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا أَعْلَمْتُكَ فِي الثُّلُثِ الْأَوَّلِ؛ أَنَّ الْإِيمَانَ الْمَفْرُوضَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ شَيْئًا إِلَّا إِقْرَارٌ فَقَطْ.

وَأَمَّا الْحُجَّةُ الْأُخْرَى: فَإِنَّا وَجَدْنَا الْأُمُورَ كُلَّهَا يَسْتَحِقُّ النَّاسُ بِهَا أَسْمَاءَهَا مَعَ ابْتِدَائِهَا وَالدُّخُولِ فِيهَا، ثُمَّ يَفْضُلُ فِيهَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَقَدْ شَمِلَهُمْ فِيهَا اسْمٌ وَاحِدٌ؛ مِنْ ذَلِكَ أَنَّكَ تَجِدُ الْقَوْمَ صُفُوفًا بَيْنَ مُسْتَفْتِحٍ لِلصَّلَاةِ وَرَاكِعٍ وَسَاجِدٍ، وَقَائِمٍ وَجَالِسٍ، فَكُلُّهُمْ يَلْزَمُهُ اسْمُ الْمُصَلِّي، فَيُقَالُ لَهُمْ: مُصَلُّونَ، وَهُمْ مَعَ هَذَا فِيهَا مُتَفَاضِلُونَ.

وَكَذَلِكَ صِنَاعَاتُ النَّاسِ، لَوْ أَنَّ قَوْمًا ابْتَنَوْا حَائِطًا، وَكَانَ بَعْضُهُمْ فِي تَأْسِيسِهِ، وَآخَرُ قَدْ نَصَّفَهُ، وَثَالِثٌ قَدْ قَارَبَ الْفَرَاغَ مِنْهُ؛ قِيلَ لَهُمْ جَمِيعًا: بُنَاةٌ. وَهُمْ مُتَبَايِنُونَ فِي بِنَائِهِمْ.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ قَوْمًا أُمِرُوا بِدُخُولِ دَارٍ؛ فَدَخَلَهَا أَحَدُهُمْ، فَلَمَّا تَعَتَّبَ الْبَابَ أَقَامَ مَكَانَهُ، وَجَاوَزَهُ الْآخَرُ بِخُطُوَاتٍ، وَمَضَى الثَّالِثُ إِلَى

وَسَطِهَا؛ قِيلَ لَهُمْ جَمِيعًا: دَاخِلُونَ. وَبَعْضُهُمْ فِيهَا أَكْثَرُ مُدْخَلًا مِنْ بَعْضٍ.

فَهَذَا الْكَلَامُ الْمَعْقُولُ عِنْدَ الْعَرَبِ السَّائِرُ فِيهِمْ، فَكَذَلِكَ الْمَذْهَبُ فِي الْإِيمَانِ؛ إِنَّمَا هُوَ دُخُولٌ فِي الدِّينِ، قَالَ اللَّهُ تبارك وتعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ١-٣]، وَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]؛ فَالسِّلْمُ الْإِسْلَامُ، وَقَوْلُهُ: ﴿كَآفَّةً﴾ مَعْنَاهَا عِنْدَ الْعَرَبِ: الْإِحَاطَةُ بِالشَّيْءِ.

الشرح

هذه مسألة مهمة جدًّا؛ هل الأمور كلها يستحقُّ الناس أسماءها مع ابتدائها والدخول فيها، أو لابد من كمالها؟

مثلًا: لما قال الله ﷻ: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ ؛ فلو أن إنسانًا مسح ببعض رأسه، هل يُقال: مسح برأسه؟ فبمجرد الابتداء حصل المسح، أو لابدَّ من الانتهاء به؟ هذه هي صورة المسألة. والصواب: أن ذلك يتغيَّر بتغيُّر الفعل الداخل على الاسم، فأنت عندما تدخل المسجد وتجد: الناس كلهم في الصلاة، ومنهم الراكع والساجد، ومنهم المقارب للتشهد، وهذا في النوافل المتفرقة، لكن ما وجدت أحدًا إلا وهو منشغل بالصلاة؛ فتقول لصاحبك: الناس كلهم منشغلون بالصَّلاة. فأعطيتهم الاسم، مع أن كل واحد منهم فيها متباين عن الآخر من

حيث الهيئة، فهنا مدرَك المعنى من السياق: أنك تقصد أنهم فيها. لكن لو قال إنسان: دخل الناس في الصلاة. لعلمت أنَّ المقصود: الابتداء، لو قلت: انتهى الناس من الصلاة. لعلمت أن الاسم جيء به كاملًا، فإذًا السياق والفعل الذي يضاف إلى الاسم هو الذي يدلُّنا هل المقصود كله أو بعضه؟

● هل المقصود ابتداؤه أو انتهاؤه؟

فلما نحن نقول: الناس صلوا. كلهم أم بعضهم؟ كل الذين أمامنا صلوا؛ فأعطيناهم اسم الصلاة بالانتهاء، فعلمنا أن المقصود الانتهاء من الصلاة.

فإذًا هذه المسألة مهمة لطالب العلم حيث يترتب عليها مسائل فقهية كثيرة، وهي قريبة من مسألة: هل الاسم باعتبار ما كان أو باعتبار ما سيكون أو باعتبار الحال؟ أو أحيانًا باعتبار ما كان وأحيانًا باعتبار ما سيكون وأحيانًا باعتبار الحال؟

- **فالله** ﷻ **قال**: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا﴾ [النساء: ١٠]؛ (اليتامى): باعتبار ما هم عليه الآن.
- **وقال**: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ﴾ [النساء: ٢] يعني: أعطوا اليتامى أموالهم؛ كيف يعطي اليتيم المال وهو إلى الآن يتيم؟! قالوا: هذا باعتبار ما كان.
- **وقال**: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾ [النساء: ١١]؛ هنا باعتبار ما سيكون بعد موت المورِّث، وليس الآن.

فهذه اعتبارات؛ إما أن تكون بحسب ما سبق أو بحسب الحال أو بحسب ما سيأتي، والذي يحدد المعنى: هو السياق.

● **نأتي الآن لمسألة الإيمان:**

- الإيمان قد يوصف به الرجل لمجرد إرادته؛ فيقال: فلان يريد الدخول في الإيمان. إذًا لما يدخل بعد.
- وقد يستحقُّه بمجرد دخوله؛ فيقال: فلان دخل في الإسلام. أخذ أول الاسم.
- وقد يستحقُّه؛ لأنه أتى بواجباته؛ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤].
- وقد يستحقُّه؛ لأنه أتى بالكمالات؛ ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١﴾ [الواقعة: ١٠، ١١].
- وقد يكون له الاسم باعتبار ما كان، يقول ﷺ: «**من بدَّلَ دينَه فاقتلوه**»[1]، فالدين أضافه الرسول ﷺ إليه باعتبار ما كان، أما هو الآن فليس على الدين؛ فباعتبار ما كان؛ نقول: فلانٌ مسلمٌ وقد ارتدَّ. مسلمٌ: باعتبار ما كان. وقد ارتدَّ: باعتبار الحال، عياذًا بالله من ذلك.

وقوله: (فالسلم: الإسلام، وقوله: ﴿كَآفَّةً﴾ معناها عند العرب: الإحاطة بالشيء)؛ هذا تفسير لغوي. والإمام أبو عبيد والإمام ابن قتيبة الدينوري من أئمَّة اللغة في زمانيهما.

---

(١) أخرجه البخاري، في الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله، رقم (٣٠١٧)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

لكن ﴿كَآفَّةً﴾ قُرئت منصوبة:

- **القول الأول**: على أنَّ (كافة) حالٌ من واو الجماعة في ﴿ٱدۡخُلُواْ﴾ ، أي: ادخلوا كلُّكم - بدون تخلفٍ - في الإسلام، كلكم مخاطبون؛ ادخلوا في الإسلام أنتم وأبناؤكم وبناتكم وزوجاتكم إلخ.
- **والقول الثاني**: أنَّ (كافة) حالٌ متعلقٌ بالجار والمجرور ﴿فِي ٱلسِّلۡمِ﴾ ؛ أي: في السلم كله (في الإسلام كله)، في الإسلام إحاطة، لا تنتقوا، وتؤمنوا ببعض الكتاب وتكفروا ببعض! بل ادخلوا واقبلوا الإسلام كلَّه.

قال المصنف رحمه الله تعالى

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خمسٍ**»(١)، فَصَارَتِ الْخَمْسُ كُلُّهَا هِيَ الْمِلَّةَ الَّتِي سَمَّاهَا اللهُ سِلْمًا مَفْرُوضًا.

فَوَجَدْنَا أَعْمَالَ الْبِرِّ، وَصِنَاعَاتِ الْأَيْدِي، وَدُخُولَ الْمَسَاكِنِ؛ كُلَّهَا تَشْهَدُ عَلَى اجْتِمَاعِ الِاسْمِ وَتَفَاضُلِ الدَّرَجَاتِ فِيهَا؛ هَذَا فِي التَّشْبِيهِ وَالنَّظَرِ، مَعَ مَا احْتَجَجْنَا بِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

فَهَكَذَا الْإِيمَانُ هُوَ دَرَجَاتٌ وَمَنَازِلُ، وَإِنْ كَانَ سَمَّى أَهْلَهُ اسْمًا وَاحِدًا، وَإِنَّمَا هُوَ عَمَلٌ مِنْ أَعْمَالٍ تَعَبَّدَ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ، وَفَرَضَهُ عَلَى جَوَارِحِهِمْ، وَجَعَلَ أَصْلَهُ فِي مَعْرِفَةِ الْقَلْبِ، ثُمَّ جَعَلَ الْمَنْطِقَ شَاهِدًا عَلَيْهِ، ثُمَّ الْأَعْمَالَ مُصَدِّقَةً لَهُ، وَإِنَّمَا أَعْطَى اللَّهُ كُلَّ جَارِحَةٍ عَمَلًا لَمْ يُعْطِهِ الْأُخْرَى؛ فَعَمَلُ الْقَلْبِ: الِاعْتِقَادُ، وَعَمَلُ اللِّسَانِ: الْقَوْلُ، وَعَمَلُ الْيَدِ: التَّنَاوُلُ، وَعَمَلُ الرِّجْلِ: الْمَشْيُ؛ وَكُلُّهَا يَجْمَعُهَا اسْمُ الْعَمَلِ.

فَالْإِيمَانُ عَلَى هَذَا التَّنَاوُلِ إِنَّمَا هُوَ كُلُّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعَمَلِ، مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، إِلَّا أَنَّهُ يَتَفَاضَلُ فِي الدَّرَجَاتِ عَلَى مَا وَصَفْنَا.

الشرح

هذا الذي ذكرناه من قبل: أنَّ الإيمان عمل، أيًّا كان العمل؛ عمل

---

(١) تقدم تخريجه.

القلب، عمل اللسان، عمل اليد، عمل الجوارح، عمل العين، عمل الأذن، فالإيمان يساوي العمل.

قال المصنف رحمه الله تعالى

وَزَعَمَ مَنْ خَالَفَنَا: أَنَّ الْقَوْلَ دُونَ الْعَمَلِ، فَهَذَا عِنْدَنَا مُتَنَاقِضٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَعَلَهُ قَوْلًا فَقَدْ أَقَرَّ أَنَّهُ عَمَلٌ، وَهُوَ لَا يَدْرِي بِمَا أَعْلَمْتُكَ مِنَ الْعِلَّةِ الْمَوْهُومَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي تَسْمِيَةِ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ عَمَلًا.

وَتَصْدِيقُهُ فِي تَأْوِيلِ الْكِتَابِ فِي عَمَلِ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ: قَوْلُ اللَّهِ فِي الْقَلْبِ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]. وَقَالَ: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]. وَقَالَ: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج: ٣٥].

الشرح

قوله: (**قول الله في القلب**: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]) هذا عملٌ؛ عمل القلب، فقلبه مطمئن يعني (مستقر).

وقوله: (**وقال**: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، **وقال**: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج: ٣٥]).

﴿صَغَتْ﴾ و﴿وَجِلَتْ﴾ ؛ هذه من أعمال القلب.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ فِي الْجَسَدِ لَمُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ سَائِرُ الْجَسَدِ؛ وَهِيَ الْقَلْبُ**»(١). وَإِذَا كَانَ الْقَلْبُ مُطْمَئِنًا مَرَّةً، وَيَصْغَى أُخْرَى، وَيَوْجَلُ ثَالِثَةً، ثُمَّ يَكُونُ مِنْهُ الصَّلَاحُ وَالْفَسَادُ؛ فَأَيُّ عَمَلٍ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا؟!

ثُمَّ بَيَّنَ مَا ذَكَرْنَا قَوْلُهُ: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ﴾ [المجادلة: ٨]. فَهَذَا مَا فِي عَمَلِ الْقَلْبِ.

وَأَمَّا عَمَلُ اللِّسَانِ؛ فَقَوْلُهُ: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٠٨﴾﴾ [النساء: ١٠٨]، فَذَكَرَ الْقَوْلَ ثُمَّ سَمَّاهُ عَمَلًا.

ثُمَّ قَالَ: ﴿وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْۖ أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعْمَلُ وَأَنَا۠ بَرِيٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ٤١].

هَلْ كَانَ عَمَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَهُمْ إِلَّا دُعَاؤُهُ إِيَّاهُمْ إِلَى اللَّهِ، وَرَدُّهُمْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ بِالتَّكْذِيبِ؟! وَقَدْ أَسْمَاهَا هَاهُنَا عَمَلًا.

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ ثَالِثٍ: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ ﴿٥١﴾ يَقُولُ أَئِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ ﴿٥٢﴾﴾ إلى: ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الصافات: ٥١ - ٦١].

---

(١) أخرجه البخاري، في الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم، في المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٠٧/ ١٥٩٩)، عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

فَهَلْ يَكُونُ التَّصْدِيقُ إِلَّا بِالْقَوْلِ؟! وَقَدْ جَعَلَ صَاحِبَهَا هَاهُنَا عَامِلًا.

ثُمَّ قَالَ: ﴿ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًاۚ﴾ [سبأ: ١٣]، فَأَكْثَرُ مَا يَعْرِفُ النَّاسُ مِنَ الشُّكْرِ أَنَّهُ الْحَمْدُ وَالثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ، وَإِنْ كَانَتِ الْمُكَافَأَةُ قَدْ تُدْعَى شُكْرًا.

فَكُلُّ هَذَا الَّذِي تَأَوَّلْنَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى ظَاهِرِ الْقُرْآنِ، وَمَا وَجَدْنَا أَهْلَ الْعِلْمِ يَتَأَوَّلُونَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُسْتَفِيضُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ غَيْرُ الْمَدْفُوعِ؛ فَتَسْمِيَتُهُمُ الْكَلَامَ عَمَلًا؛ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: لَقَدْ عَمِلَ فُلَانٌ الْيَوْمَ عَمَلًا كَثِيرًا؛ إِذَا نَطَقَ بِحَقٍّ وَأَقَامَ الشَّهَادَةَ. وَنَحْوَ هَذَا.

وَكَذَلِكَ إِنْ أَسْمَعَ رَجُلٌ صَاحِبَهُ مَكْرُوهًا؛ قِيلَ: قَدْ عَمِلَ بِهِ الْفَاقِرَةَ، وَفَعَلَ بِهِ الْأَفَاعِيلَ. وَنَحْوُهُ مِنَ الْقَوْلِ، فَسَمَّوْهُ عَمَلًا وَهُوَ لَمْ يَزِدْهُ عَلَى الْمَنْطِقِ.

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الْمَأْثُورُ: «مَنْ عَدَّ كَلَامَهُ مِنْ عَمَلِهِ؛ قَلَّ كَلَامُهُ إِلاَّ فِيمَا يَنْفَعُهُ»(١).

فَوَجَدْنَا تَأْوِيلَ الْقُرْآنِ، وَآثَارَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَا مَضَتْ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ، وَصِحَّةَ النَّظَرِ؛ كُلَّهَا تُصَدِّقُ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي الْإِيمَانِ، فَيَبْقَى الْقَوْلُ الْآخَرُ.

(١) أخرجه ابن حبان (رقم ٧٦)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٦)، عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعًا؛ قال الألباني في الضعيفة رقم (٣٠٨٩): ضعيف جدًّا.
وأخرجه معمر بن راشد في جامعه (رقم ١٩٧٩٥)، وابن المبارك في الزهد (رقم ٣٨٣)، وابن أبي شيبة في المصنف (رقم ٣٥٠٩٨)، والدارمي (رقم ٣١٣)، وغيرهم، عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله من قوله.

فَأَيُّ شَيْءٍ يُتَّبَعُ بَعْدَ هَذِهِ الْحُجَجِ الْأَرْبَعِ؟!

وَقَدْ يَلْزَمُ أَهْلَ هَذَا الرَّأْيِ - مِمَّنْ يَدَّعِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِالْإِيمَانِ مُسْتَكْمِلٌ لَهُ - مِنَ التَّبِعَةِ مَا هُوَ أَشَدُّ مِمَّا ذَكَرْنَا.

الشرح

تأمَّلوا قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ﴾ [المجادلة: ٨]، فسمَّى قول القلب قولًا، أي: سمى ما حدَّث القلب به نفسه قولًا، أنت قلبك يحدِّثك بأنك: تُحبُّ الله، وتتوكل على الله، وبأن الله لن يُخيبك؛ كل هذا يُسمى بقول القلب.

قال المصنف رحمه الله تعالى

وَذَلِكَ فِيمَا قُصَّ عَلَيْنَا مِنْ نَبَأِ إِبْلِيسَ فِي السُّجُودِ لِآدَمَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾﴾ [ص: ٧٤]، فَجَعَلَهُ اللَّهُ بِالِاسْتِكْبَارِ كَافِرًا، وَهُوَ مُقِرٌّ بِهِ غَيْرُ جَاحِدٍ لَهُ، أَلَا تَسْمَعُ: ﴿خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩]؟! فَهَذَا الْآنَ مُقِرٌّ بِأَنَّ اللَّهَ رَبُّهُ، وَأَثْبَتَ الْقَدَرَ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: ﴿أَغْوَيْتَنِى﴾ [الأعراف: ١٦، والحجر: ٣٩]، وَقَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] أَنَّهُ كَانَ كَافِرًا قَبْلَ ذَلِكَ! وَلَا وَجْهَ لِهَذَا عِنْدِي؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَافِرًا قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَ بِالسُّجُودِ لَمَا كَانَ فِي عِدَادِ الْمَلَائِكَةِ، وَلَا كَانَ عَاصِيًا إِذا لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ أُمِرَ بِالسُّجُودِ.

وَيَنْبَغِي فِي هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَكُونَ إِبْلِيسُ قَدْ عَادَ إِلَى الْإِيمَانِ بَعْدَ الْكُفْرِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]؛ فَهَلْ يَجُوزُ لِمَنْ يَعْرِفُ اللَّهَ وَكِتَابَهُ وَمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِهِ؛ أَنْ يُثْبِتَ الْإِيمَانَ لِإِبْلِيسَ الْيَوْمَ؟!

الشرح

إبليس أقرَّ بالربوبية وأقرَّ بالقدر - تأمَّل! - قال: ﴿رَبِّ﴾وقال: ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ ، وقال: ﴿أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ١٤] فهو مُقرٌّ بقدرة الله؛ أنه قادرٌ أنْ يُنْظِرَهُ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ، إذًا ما هذا الكِبْر الذي

حصل منه؟ إذًا يوجد عمل آخر، وإلا لو كان نفس العمل غير موجود لعُدَّ تناقضًا، الإقرار بالربوبية موجود، والإقرار بقدرة الله موجود، والإقرار بالقدر موجود، ما الذي انتفى منه؟ وجد الاستكبار فانتفى الإنقياد، وهذا عملٌ آخر للقلب؛ فدلَّ على أنَّ أعمال القلب متفاوتة، وربما يكون في القلب تناقض كما يوجد في الأقوال والأعمال تناقض.

قال المصنف رحمه الله تعالى

٥- بَابُ مَنْ جَعَلَ الإِيمَانَ الْمَعْرِفَةَ بِالْقَلْبِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَمَلٌ

● **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: قَدْ ذَكَرْنَا مَا كَانَ مِنْ مُفَارَقَةِ الْقَوْمِ إِيَّانَا [فِي أَنَّ] الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ، عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا لَنَا مُفَارِقِينَ، فَإِنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى مَذْهَبٍ قَدْ يَقَعُ الْغَلَطُ فِي مِثْلِهِ.

ثُمَّ حَدَثَتْ فِرْقَةٌ ثَالِثَةٌ شَذَّتْ عَنِ الطَّائِفَتَيْنِ جَمِيعًا، لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَلَا الدِّينِ، فَقَالُوا: الْإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقُلُوبِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ قَوْلٌ وَلَا عَمَلٌ! وَهَذَا مُنْسَلِخٌ عِنْدَنَا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْمِلَلِ الْحَنَفِيَّةِ؛ لِمُعَارَضَتِهِ لِكَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ بِالرَّدِّ وَالتَّكْذِيبِ، أَلَا تَسْمَعُ قَوْلَهُ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ الآية [البقرة: ١٣٦]؟ فَجَعَلَ الْقَوْلَ فَرْضًا حَتْمًا، كَمَا جَعَلَ مَعْرِفَتَهُ فَرْضًا، وَلَمْ يَرْضَ بِأَنْ يَقُولَ: اعْرِفُونِي بِقُلُوبِكُمْ.

الشرح

يحكي الإمام قول غلاة المرجئة مِن جَعْل الإيمان: المعرفة، وهم الذين يقولون: الإيمان المعرفة بالقلب. أي: أنت عرفْتَ الله إذن أنت مؤمن! وهذا القول أول من عُرف به هو الجهم بن صفوان الترمذي.

لذلك قال العلماء: إنَّ غلاة المرجئة الذين يقولون: الإيمان المعرفة. ليسوا من أهل الإسلام .

قال المصنف رحمه الله تعالى

ثُمَّ أَوْجَبَ مَعَ الْإِقْرَارِ الْإِيمَانَ بِالْكُتُبِ وَالرُّسُلِ كَإِيجَابِ الْإِيمَانِ، وَلَمْ يَجْعَلْ لِأَحَدٍ إِيمَانًا إِلَّا بِتَصْدِيقِ النَّبِيِّ ﷺ فِي كُلِّ مَا جَاءَ بِهِ، فَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]، وَقَالَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]. وَقَالَ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]. يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ مَعْرِفَتَهُمْ بِهِ إِذْ تَرَكُوا الشَّهَادَةَ لَهُ بِأَلْسِنَتِهِمْ إِيمَانًا.

ثُمَّ سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ، فَقَالَ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ**»(١). فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ مِنْ هَذَا لَا تُحْصَى.

الشرح

هذا القول بأن المعرفة هي الإيمان؛ يلزم منه أيها الإخوة أن يكون كثير من مشركي قريش ممن عرفوا النبي ﷺ، وأنه صادق، وعرفوا الله بأنه الخالق؛ مؤمنين، حتى أبو جهل والوليد بن المغيرة وأبو طالب كانوا يعرفون صدق النبي ﷺ، ولما هاجر إلى المدينة علم اليهود يقينًا صدق النبي ﷺ؛ كما حكى الله ذلك عنهم: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ

(١) تقدم مِرارًا.

أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦، والأنعام: ٢٠]، بل يلزم من القول بأن الإيمان المعرفة؛ أن يكون فرعون مؤمنًا لأنه عرف الله بقلبه: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]. فاليقين النفسي موجود، ويلزم أيضًا أن إبليس مؤمن لأنه يعرف الله؛ كما قال الله عنه: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الحجر: ٣٦].

فعلى القول بأن الإيمان المعرفة؛ لا يكون أحد كافرًا إلا الجاهل أو الكافر الجاحد، إذًا القول بأن الإيمان المعرفة معناه ما فيه كفر إلا الجحود أو الجهل.

ما فيه كفر استكبار! ولا كفر إباء! ولا كفر إعراض! ولا كفر محبة! ولا كفر الشرك ولا كفر النفاق! هذا ليس له وجود عندهم، ما عندهم إلا كفر الجحود أو الجهل، وكفر الجحود إنما هو متصوَّر من قلَّة الناس وهم الملاحدة، فهذا القول عريٌّ عن دليل من الكتاب والسنة، ومخالفٌ للعقل ومخالفٌ للنقل؛ فإن النبي ﷺ قاتل أقوامًا يعرفون الله لكنهم ما وحَّدوا الله.

قال المصنف رحمه الله تعالى

وزَعَمَتْ هَذِهِ الْفِرْقَةُ أَنَّ اللَّهَ رَضِيَ عَنْهُمْ بِالْمَعْرِفَةِ! وَلَوْ كَانَ أَمْرُ اللَّهِ وَدِينُهُ عَلَى مَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ مَا عُرِفَ الْإِسْلَامُ مِنَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَا فُرِّقَتِ الْمِلَلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ؛ إِذْ كَانَ يَرْضَى مِنْهُمْ بِالدَّعْوَى عَلَى قُلُوبِهِمْ، غَيْرَ إِظْهَارِ الْإِقْرَارِ بِمَا جَاءَتْ بِهِ النُّبُوَّةُ، وَالْبَرَاءَةِ مِمَّا سِوَاهَا، وَخَلْعِ الْأَنْدَادِ وَالْآلِهَةِ بِالْأَلْسِنَةِ بَعْدَ الْقُلُوبِ، وَلَوْ كَانَ هَذَا يَكُونُ مُؤْمِنًا ثُمَّ شَهِدَ رَجُلٌ بِلِسَانِهِ أَنَّ اللَّهَ ثَانِي اثْنَيْنِ كَمَا يَقُولُ الْمَجُوسُ وَالزَّنَادِقَةُ، أَوْ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ كَقَوْلِ النَّصَارَى، وَصَلَّى لِلصَّلِيبِ، وَعَبَدَ النِّيرَانَ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ قَلْبُهُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ؛ لَكَانَ يَلْزَمُ قَائِلَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ أَنْ يَجْعَلَهُ مُؤْمِنًا مُسْتَكْمِلًا الْإِيمَانَ كَإِيمَانِ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ!

فَهَلْ يَلْفِظُ بِهَذَا أَحَدٌ يَعْرِفُ اللَّهَ أَوْ مُؤْمِنٌ لَهُ بِكِتَابٍ أَوْ رَسُولٍ؟ وَهَذَا عِنْدَنَا كُفْرٌ لَنْ يَبْلُغَهُ إِبْلِيسُ فَمَنْ دُونَهُ مِنَ الْكُفَّارِ قَطُّ!

الشرح

لكن مع الأسف وُجِدَ من المنتسبين للإسلام من يزعم هذا الزعم؛ فيقولون مثلًا عن مولاهم جلال الدين الرومي أنه كان في حضرة ذِكْر - بزعمه - يقول مريده: لما انتهينا مررنا بكنيسة للنصارى والناقوس يُدق، فقلت: يا سيدي، ما حال هؤلاء؟ قال: أليسوا يعرفون الله؟ قلت: بلى. قال: الطرق كلها تؤدي إلى الله. إذًا لا يُكفرون أحدًا؛ لأن الكفر عندهم هو الجحود فقط، تعبد الصليب! تعبد القبر! تعبد الشيطان! تعبد أي شيء!

ما دام قلبك يعرف الله فهذا إيمان عندهم، وهذه الزندقة بعينها.

قال المصنف رحمه الله تعالى

٦- بَابُ ذِكْرِ مَا عَابَتْ بِهِ الْعُلَمَاءُ مَنْ جَعَلَ الإِيمَانَ قَوْلاً بِلاَ عَمَلٍ، وَمَا نَهَوْا عَنْهُ مِنْ مَجَالِسِهِمْ

● **قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيِّ، قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ أَهْلَ دِينَيْنِ، أَهْلُ ذَيْنِكَ الدِّينَيْنِ فِي النَّارِ، قَوْمٌ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ، وَإِنْ زَنَا وَإِنْ سَرَقَ. وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: مَا بَالُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ؟! وَإِنَّمَا هُمَا صَلَاتَانِ! قَالَ: فَذَكَرَ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ أَوِ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةَ الْفَجْرِ»(١).

قَالَ: «وَقَالَ ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ يُحَدِّثُهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ الْمَقْرَائِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ. قَارِنْ حَدِيثَ حُذَيْفَةَ هَذَا - قَدْ قَرَنَ الْأَرْجَاءَ بِحُجَّةِ الصَّلَاةِ. وَبِذَلِكَ وَصَفَهُمُ ابْنُ عُمَرَ أَيْضًا:

٢١- قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ الْجَزَرِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: **صِنْفَانِ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ نَصِيبٌ**: الْمُرْجِئَةُ، وَالْقَدَرِيَّةُ(٢).

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (رقم ٣٠٤١٥)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٤٦٥، رقم ٨٢٩٤)، وعبد الله بن أحمد في السنة (رقم ٦٦٣)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (٥/ ١٠١٨، رقم ١٧١٧)، وغيرهم.

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٤٩)، وابن ماجه (٦٢)، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا، وجاء مرفوعًا عن عدة من الصحابة رضي الله عنهم منهم ابن عمر، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع رقم (٣٤٩٨). =

٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ قَالَ: اجْتَمَعَ الضَّحَّاكُ وَمَيْسَرَةُ وَأَبُو الْبَخْتَرِيِّ، فَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ بِدْعَةٌ، وَالْإِرْجَاءَ بِدْعَةٌ، وَالْبَرَاءَةَ بِدْعَةٌ[١].

الشرح

العلماء رحمهم الله عابوا على من جعل الإيمان قولًا بلا عمل، ونهوا عن مجالسته، فالذين يقولون: الإيمان القول. يعني مجرد أن تقول: أنا مسلم. أو: الإيمان المعرفة. أو: الإيمان إقرارٌ وقولٌ فقط. فهؤلاء لابد من التحذير منهم، ولذلك الإمام أبو عبيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أورد حديث حذيفة، قال: (**إني لأعرف أهل دينين**) .تأمل في كلمة (**دينين**)، كأنه يُشير إلى دين غير دين الإسلام، ولذلك يقول عامَّة العلماء إن غلاة المرجئة ليسوا من أهل الإسلام؛ أي: الذين قالوا: «الإيمان المعرفة، ولا كفر إلا الجحود».

قال: (أهل ذَيْنِكَ - مثنى ذاك - **الدينين في النار). (في النار)** هنا ليس المقصود به أنهم من أهل الوعيد، الصواب أنه في النار كالكفار، **(قومٌ يقولون: الإيمان قولٌ، وإن زنا وإن سرق)** .فالإيمان عندهم قول فقط سواء كان قول القلب بالإقرار أو قول القلب بإظهار اللسان.

= وأخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (رقم ٦٦٦)، والخلال في السنة (رقم ١٣٦٢)، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا.

(١) أخرجه الخلال في السنة (رقم ١٣٥٩)، وابن الأعرابي في المعجم (٤٢٢)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (٥/ ١٠٥٠، رقم ١٧٨٤).

(وقومٌ يقولون: **ما بالُ الصلوات الخمس؟! وإنما هما صلاتان! قال: فذكر صلاة المغرب أو العشاء، وصلاة الفجر**) وهذا كان قد وُجِد عند بعض الخوارج، الذين يفهمون القرآن بعقولهم المنكوسة وبآرائهم المعكوسة، فزعموا أن الصلوات الخمس ليس لهما ذكرٌ في القرآن، إنما هما العشيُّ والإبكار فقط؛ على هواهم.

- ولذلك أيها الإخوة ينبغي الحذر من الإرجاء، نحن نُحَذِّر من بدعة الخوارج ومن أقوال الخوارج ومن أفعال الخوارج؛ لأنهم يُفسدون دنيا المسلمين، والواجب أن نُحَذِّر من المرجئة أيضًا، لأنهم يُفْسِدون دين المسلمين. الخوارج يُفسدون دنيا المسلمين بالقتل والقتال، ويكونون أبد الدهر أعوانًا لأهل الكفر، يكونون سببًا لإدالة أهل الكفر على أهل الإيمان، وأما المرجئة لا سيما المرجئة الذين قالوا: الإيمان المعرفة أو التصديق. هؤلاء يُفسدون دين المسلمين؛ لأنهم يقولون للمسلم: أنت لو ما صليت ولا صمت أنت والنبي ﷺ إيمانكم واحد! أو: أنت وأبو بكر إيمانكم واحد! يقولون: عرفت الله؛ يكفي! بل وصل ببعضهم الكفر والزندقة أنه يزعم أنك إذا عرفت وليَّك وشيخك وصاحب طريقتك فذلك يكفي، لا يلزم أن تعرف الله وحده! قال: أنت تعرفه وهو يعرف الله؛ يكفي!!

نعم يحسبون أن الأمور في الآخرة مثل أمور الدنيا، أنت ما تعرف الوزير، لكن أنت تعرف الوكيل، الوكيل يذهب بك إلى الوزير، والوزير يعرف الوكيل، والوزير يأخذ الوكيل ويأخذك أنت للملك، والملك يعرف الوزير؛ إذن انتهت المشكلة، حلت مشكلتك، على

قياسات أهل الدنيا!

- فالإرجاء خطره عظيم على الدين، والخوارج خطرهم على الدين والدنيا، فينبغي لنا أن نحذر منهم، نرى - ولله الحمد والمنة - جهدًا كثيرًا من طلبة العلم ضد الخوارج، ولكن نحتاج إلى أن نُظهر جهدًا عظيمًا أيضًا في التحذير من الإرجاء؛ فإنه دخل في قلوب كثير من عامة المسلمين اليوم، فهنا قول الضَّحَّاك وميسرةَ وأبي البختري: (**فأجمعوا على أن الشهادة بدعة**)، هذا رد على من؟ على الخوارج الذين يشهدون لأنفسهم بالجنة، الشهادة للنفس بالجنة بدعة، (**والإرجاء بدعة، والبراءة بدعة**)، ما هي البراءة؟

أن تُسأل فيقال هل تتبرَّأ من فلان أم لا؟

- إذا تبرَّأت قالوا لك: نعم أنت معنا.

- وإذا لم تتبرأ قالوا: أنت لست معنا.

إذًا الشهادة والبراءة من محدثات الخوارج، والإرجاء من محدثات المرجئة.

ويسود عند العوام إذا نصحت عاصيًا قال: إن الله غفور رحيم.

هذا إرجاء، لذلك لابد أن تُعلمه أن الله غفور رحيم لا شك، لكن لابد من العمل؛ لأن الله قال: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴿٨٢﴾﴾ [الطور: ٨٢]، ﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ [الحجر: ٤٩] قل له: كمل الآية لا تقف، ﴿وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ ﴿٥٠﴾﴾ [الحجر: ٥٠].

قال المصنف رحمه الله تعالى

٢٣ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: مَا ابْتُدِعَتْ فِي الْإِسْلَامِ بِدْعَةٌ أَعَزُّ عَلَى أَهْلِهَا مِنْ هَذَا الْإِرْجَاءِ.

٢٤ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَهْدِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: دَخَلَ فُلَانٌ «قَدْ سَمَّاهُ إِسْمَاعِيلُ، وَلَكِنْ تَرَكْتُ اسْمَهُ أَنَا» عَلَى جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ، فَسَأَلَهُ عَنْ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: أُحَرِّجُ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ مُسْلِمًا لَمَا قُمْتَ. قَالَ: أَوْ قَالَ: أَنْ تُجَالِسَنِي. أَوْ نَحْوَ هَذَا الْقَوْلِ(١).

٢٥ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: [قَالَ] لِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ غَيْرَ سَائِلِهِ وَلَا ذَاكِرًا لَهُ شَيْئًا: لَا تُجَالِسْ فُلَانًا - وَسَمَّاهُ أَيْضًا -. فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ يَرَى هَذَا الرَّأْيَ(٢).

الشرح

هذه آثار السلف في التحذير من المبتدعة الظاهرين، وهذا أمر

---

(١) أخرجه ابن جرير في التفسير (١/ ٨٦).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (رقم ٦٢١)، والدارمي في سننه (رقم ٤٠٦)، والآجري في الشريعة (٢/ ٦٨١)، وابن بطة في الإبانة (رقم ١٢٣٤)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (٥/ ١٠٦١، رقم ١٨١٠).
وهذا الذي أبهم المصنف اسمه في هذا الأثر والأثر السابق، سمَّاه ابن جرير وسموه هنا أيضًا، وهو طلق بن حبيب، وكان يرى الإرجاء. انظر ميزان الاعتدال (٢/ ٣٤٥).

واجب، أن نُحذِّر ممن بدعته قد ظهرت، وأصبح هو داعيةً إلى البدعة، هذا أمر واجب.

أما أن نُحذِّر الناس ممن يكون من أهل السنة، ويقع منه بعض الأخطاء؛ فهذا لا تُنزَّل هذه الأقوال عليه، خطأ عظيم يقع عند بعض «مشايخ الوقت»، كما يُسميهم بعض مشايخنا، أن أحدًا إذا خالفه نزَّل هذه الأقوال على مُخالِفِهِ، قال: لا تُجالس فلانًا، لا تسمع لفلان. هذا غلط؛ لأن الأئمة حذروا من أهل البدع الظاهرين من المرجئة، ممن يُظهرُ بدعةً واضحةً؛ أي أنها مخالفةٌ للسنة، وأما رجل يُقر بالسنة ثم يقع منه بعض الأخطاء، وربما لو رُوجِع لرجع، وحتى لو لم يرجع عن هذا الخطأ؛ فإنك وإيَّاه متفقان على الأصل، ففرقٌ بين من يُخالفك في أصلٍ، وبين من يُخالفك في فرعٍ مبنيٍّ على أصلٍ، أو في فرعٍ أصلًا.

طالب: ولو غير في معنى حديث مُعين مخالفًا لمفهوم السلف؛ هل يجوز أن نُحذر منه؟

الشيخ: اذكر مثالًا؟

الطالب: مثل حديث: «**اسمع وأطع**» يقول: إذا وجد حاكم يُطبِّق شرع الله، وتسلط على شخص مُعين؛ هنا أسمع وأطيع.

الشيخ: تعني يقول: إنَّ هذا الحديث خاصٌّ على وقائع الأعيان؟

الطالب: نعم.

الشيخ: نحن لا نُحذر من هذا الرجل لهذا السبب، نحن نسأله سؤالًا لِيُجيبنا: ماذا تقول في السمع والطاعة للحاكم الظالم؟ إن قال:

لا يُسمع له ولا يُطاع. فهو والخوارج سواء، يُفسر الآيات على كيفه والأحاديث على كيفه، نُحذر منه؛ لأنه وافق أصل قول الخوارج، فالخوارج هم الذين يقولون بوجوب الخروج على الحاكم الظالم أو الفاسق أو الجاهل، لكن إذا قال: أنا لا أرى جواز الخروج على الحاكم الظالم أو الفاسق أو المبتدع، ولكن أنا أرى أن هذا الحديث مقصوده إذا كان ظلم مُعين أو حاكم مُعين. فهذا يُبين خطؤه ولا يُلحق بالخوارج، هذا هو الإنصاف.

الطالب: وإن كان يطعن في الشيخ الألباني؟!

الشيخ: الذي يطعن في الشيخ الألباني هو المطعون، كان في زمن الإمام أحمد؛ ينصبون الإمام أحمد ميزانًا، ونحن في زماننا هذا ننصب الأئمة الثلاثة الذين توفَّاهم الله وشهد لهم الأمة بالقَبُول، وهم ابن باز والألباني وابن عثيمين؛ الذي يطعن في هؤلاء وهو يعرفهم؛ فهو المطعون، بدون شك، والذي يطعن في هؤلاء وهو لا يعرفهم؛ يُعلَّم، فإن عُلِّم فتَعَلَّم وتاب فالحمد لله، وإن لم يتب يُلحق بالأول.

قال المصنف رحمه الله تعالى

وَالْحَدِيثُ فِي مُجَانَبَةِ الْأَهْوَاءِ كَثِيرٌ، وَلَكِنَّا إِنَّمَا قَصْدُنَا فِي كِتَابِنَا لِهَؤُلَاءِ خَاصَّةً.

عَلَى مِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ كَانَ سُفْيَانُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَرْبَابِ الْعِلْمِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ، الَّذِينَ كَانُوا مَصَابِيحَ الْأَرْضِ وَأَئِمَّةَ الْعِلْمِ فِي دَهْرِهِمْ، مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ وَالشَّامِ وَغَيْرِهَا، [زَارِينَ][(١)] عَلَى أَهْلِ الْبِدَعِ كُلِّهَا، وَيَرَوْنَ الْإِيمَانَ قَوْلًا وَعَمَلًا.

الشرح

هذه حكاية إجماع؛ **(ومن بعدهم من أرباب العلم وأهل السنة)** على وجوب التحذير من أهل البدع، سواءً كان أهل البدع من أهل الشهادة كالخوارج، أو من أهل الإرجاء وغيرهم.

(١) قال الشيخ الألباني في تحقيقه للكتاب: أي: عائبين.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

٧- بَابُ الْخُرُوجِ مِنَ الإِيمَانِ بِالْمَعَاصِي

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: أَمَّا هَذَا الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ الذُّنُوبِ وَالْجَرَائِمِ؛ فَإِنَّ الْآثَارَ جَاءَتْ بِالتَّغْلِيظِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ:

فَاثْنَانِ مِنْهَا فِيهَا نَفْيُ الْإِيمَانِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْآخَرَانِ فِيهَا تَسْمِيَةُ الْكُفْرِ وَذِكْرُ الشِّرْكِ، وَكُلُّ نَوْعٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ تَجْمَعُ أَحَادِيثَ ذَوَاتِ عِدَّةٍ.

الشرح

هذا الباب عقده المصنِّف لِيُبَيِّن منزلة المعاصي من الإيمان.

وهل العاصي يخرج بمعصيته من الإيمان أم لا؟

- فبين المصنف رحمه الله أن الذنوب والجرائم التي هي الآثام والمعاصي سواءً كانت بترك الواجبات أو بارتكاب المحظورات.

يقول: (**الآثار جاءت بالتغليظ على أربعة أنواع**) .معنى هذا الكلام أن الأحاديث التي فيها ذكر العاصي أو الفاسق أو الظالم أو ذكر الكفر أو الشرك؛ مقسَّمة إلى أربعة أقسام.

● إذًا تأمل معي أن الأحاديث منقسمة إلى قسمين:

- **القسم الأول**: أحاديث فيها نفي الإيمان؛ مثل: «**لا يزني الزاني**»[١]، وأحاديث فيها ذكر براءة النبي ﷺ؛ مثل: «**أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين**»[٢].
- **القسم الثاني**: أحاديث فيها تسمية الكفر؛ مثل: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**»[٣] .أو ذكر الشرك؛ مثل: «**من حلف بغير الله؛ فقد كفر أو أشرك**»[٤].

إذًا الآن أربعة أنواع تأتي للتغليظ.

(١) سيأتي بتمامه للمصنف قريبًا.

(٢) أخرجه الترمذي حديث رقم (١٧٠٢).

(٣) أخرجه البخاري، في الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم (٤٨)، ومسلم، في الإيمان، رقم (١١٦/ ٦٤)، عن ابن مسعود رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه أبو داود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥)، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وصححه الألباني في الإرواء رقم (٢٥٦١).

قال المصنف رحمه الله تعالى

فَمِنَ النَّوْعِ الَّذِي فِيهِ نَفْيُ الْإِيمَانِ؛ حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ: «**لاَ يَزْنِي الزَّجُلُ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(١).

وَقَوْلُهُ: «**مَا هُوَ بِمُؤْمِنٍ مَنْ لاَ يَأْمَنُ جَارُهُ غَوَائِلَهُ**»(٢). وَقَوْلُهُ: «**الْإِيمَانُ قَيَّدَ الْفَتْكَ، لاَ يَفْتِكُ مُؤْمِنٌ**»(٣). وَقَوْلُهُ: «**لاَ يُبْغِضُ الْأَنْصَارَ أَحَدٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ**»(٤).

الشرح

قوله: «فمن النوع» أي: النوع الأول من أنواع ما جاء على التغليظ، فمن زنى وسرق نُفِيَ عنه الإيمان، وهذا على الزجر من الفعل، أي ليس هذا الفعل من الإيمان، وفيه أنه يفعله وهو ليس على خلاف أهل الإيمان.

قوله ﷺ: «**الإيمان قَيَّدَ الفتك**»، «**قيد**» يعني: قيد المؤمن فجعله لا

---

(١) أخرجه البخاري، في الأشربة، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾، رقم (٥٥٧٨)، ومسلم، في الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي...رقم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، في الأدب، باب إثم من لا يأمن جاره بوايقه، رقم (٦٠١٦)، عن أبي شريح، وعلقه بعده عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٧٦٩)، وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم (٢٨٠٢).

(٤) أخرجه مسلم، في الإيمان، رقم (٧٦/١٣٠)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

يغتال، من الذي يغتال إذاً؟ إما الكفار هم الذين يرون الغيلة وإما الخوارج، وأما أهل الإيمان لا يرون الاغتيال.

كل من دخل في بلاد الإسلام؛ لا يجوز اغتياله، ولو كان أعتى العتاة من الكافرين، من دخل بلاد المسلمين بأمن وعهد؛ ولو كان كفرعون ما يجوز أن يُقتل إذا دخل بأمنٍ وعهد.

وكلكم تعرفون أن النبي ﷺ لمَّا دخل مكَّة أصبحت دار إسلام، وقبل أن يدخل أعلن لأصحابه وقال: «**فلان وفلان وفلان أينما وجدتموهم فاقتلوهم، ولو كانوا تحت أستار الكعبة**»[1] .هذا يسمى إعلان الحرب العام، فهؤلاء سمعوا بهذا الخبر وهربوا، ومنهم أناس هربوا وجاءوا إلى الصحابة، وهم من الذين تكلموا في ذات النبي ﷺ.

تعرفون أن الذي يتكلم في ذات النبي ﷺ حقه القتل، حتى قال بعض أهل الإسلام، وهذا موجودٌ في «**الصارم المسلول**» أن الكافر إذا سبَّ النبي ﷺ، ثم أسلم؛ يُقتل. من أهل العلم من قال هذا؛ لأن حرمة النبي ﷺ باقية لا يذهب حقه بإسلام **السَّابِّ**.

جاء بعض الصحابة ببعض هؤلاء عند النبي ﷺ يطلب له الأمان، فسكت النبي ﷺ، فألحَّ عليه الصحابي، فسكت النبي ﷺ، فألحَّ عليه

(١) أخرجه البخاري، في الحج، باب دخول مكة والحرم بغير إحرام، رقم (١٨٤٦)، ومسلم، في الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام، رقم (٤٥٠/ ١٣٥٧)، عن أنس رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح، وعلى رأسه المغفر، فلمَّا نزعه جاء رجل فقال: إنَّ ابن خَطَلٍ متعلق بأستار الكعبة فقال: «اقتلوه».

الصحابي وهو عثمان بن عفان ﷺ، فأعطاه النبي ﷺ الأمان، فقام، فقال النبي ﷺ: «**أما كان فيكم رجل رشيد يقوم إلى هذا حيث رآني كففت يدي عن بيعته فقتله؟!**» فقالوا: يا رسول الله، ألا أومأت إلينا بعينك؟ قال: «**إنه لا ينبغي لنبي أن يكون له خائنة أعين**»(١)، فبقي الرجل. فالاغتيال في ديار الإسلام؛ ليس من سمات أهل الإسلام، بل الاغتيال بين المسلمين وبين الدولة التي فيها عهدٌ وأمان؛ لا يجوز، حتى لو كانت كافرة، يبقى فقط حالةٌ واحدة، وهي أن يُعلن أهلُ الإسلام الحربَ على دارٍ أخرى من ديار الكفر؛ فحينئذٍ تكون مسألة الغيلة مفتوحة، وفيها نزاع الفقهاء رحمهم الله.

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٨٣)، والنسائي (٤٠٦٧)، عن سعد بن أبي وقاص ﷺ، وصححه الألباني في الصحيحة رقم (١٧٢٣).

قال المصنف رحمه الله تعالى

وَمِنْهُ قَوْلُهُ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لاَ تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا**»(١).

وَكَذَلِكَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه: «**إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّهُ؛ يُجَانِبُ الْإِيمَانَ**»(٢).

وَقَوْلُ عُمَرَ رضي الله عنه: «**لاَ إِيمَانَ لِمَنْ لاَ أَمَانَةَ لَهُ**»(٣).

وَقَوْلُ سَعْدٍ: كُلُّ الْخِلَالِ يُطْبَعُ عَلَيْهَا الْمُؤْمِنُ إِلَّا الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ(٤).

وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: «**لاَ يَبْلُغُ أَحَدٌ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يَدَعَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا، وَيَدَعَ الْمُزَاحَةَ فِي الْكَذِبِ**»(٥).

---

(١) أخرجه مسلم، في الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، رقم (٩٤/ ٥٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٥)، وضعفه الألباني في الضعيفة رقم (٢٣٩٣).

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ١٣٥)، وابن حبان (١/ ٤٢٢، رقم ١٩٤)، والطبراني في الأوسط (٣/ ٩٨، رقم ٢٦٠٦)، وغيرهم؛ عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا، وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم (٧١٧٩).

(٤) أخرجه ابن المبارك في الزهد (رقم ٨٢٨)، وابن وهب في جامعه (رقم ٥٠٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (رقم ٢٥٦٠٤)، عن سعد بن أبي وقَّاص موقوفًا.
وجاء مرفوعًا عن عدة من الصحابة، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع رقم (٤٢٢٦)، وانظر الضعيفة رقم (٣٢١٥).

(٥) تقدم تخريجه.

الشرح

هذا كله في نفي الإيمان، وانتبهوا على أي شيءٍ يُحمل هذا النفي أولًا لابد أن تحفظوا أن هذه الأمور الأربعة:

١- نفي الإيمان.

٢- ذكر البراءة.

٣- ذكر الكفر.

٤- ذكر الشرك.

لا تكون إلا على أمرٍ إما هو أصلٌ في الإيمان، أو على أمرٍ هو من واجبات الإيمان.

لا يمكن أن يأتي في الشرع نفي الإيمان، أو ذكر البراءة من فاعله، أو من الفعل نفسه، أو ذكر الكفر والشرك، على أمرٍ مستحب، ما يمكن هذا، هذه قاعدة احفظها - بارك الله فيك -.

قال المصنف رحمه الله تعالى

- **وَمِنَ النَّوْعِ الَّذِي فِيهِ الْبَرَاءَةُ:** قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «**مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا**»(١).
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «**لَيسَ مِنَّا مَنْ حَمَلَ السِّلَاحَ عَلَيْنَا**»(٢).
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا**»(٣)، فِي أَشْيَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.
- **وَمِنَ النَّوْعِ الَّذِي فِيهِ تَسْمِيَةُ الْكُفْرِ:** قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ مُطِرُوا، فَقَالَ: «**أَتَدْرُونَ مَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ وَكَافِرٌ، فَأَمَّا الَّذِي يَقُولُ: مُطِرْنَا بِنَجْم كَذَا وَكَذَا. كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ، وَالَّذِي يَقُولُ: هَذَا رِزْقُ اللَّهِ وَرَحْمَتُهُ. مُؤْمِنٌ بِي، وَكَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ**»(٤).

---

(١) أخرجه مسلم، في الإيمان، رقم (١٦٤/ ١٠١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، في الفتن، رقم (٧٠٧٠)، ومسلم، في الإيمان، رقم (١٦١/ ٩٨)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.
وأخرجه البخاري، في نفس الموضع، رقم (٧٠٧١)، ومسلم كذلك، رقم (١٦٣/ ١٠٠)، عن أبي موسى رضي الله عنه.
وأخرجه مسلم، في الموضع نفسه، رقم (١٦٣/ ١٠٠)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ورقم (١٦٢/ ٩٩)، عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، ولفظ حديث سلمة: «من سل علينا السيف فليس منا».

(٣) أخرجه أبو داود (٤٩٤٣)، والترمذي (١٩٢٠)، ورواه أحمد (٢/ ١٨٥)، عن ابن عمرو رضي الله عنهما، وقال العلامة الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١٠٣): حسن صحيح.

(٤) أخرجه البخاري، في الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلَّم، رقم (٨٤٦)، ومسلم، في الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء، رقم (١٢٥/ ٧١)، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «**لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**»(١).

وَقَوْلُهُ: «**مَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: كَافِرٌ. فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا**»(٢).

وَقَوْلُهُ: «**مَنْ أَتَى سَاحِرًا أَوْ كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، أَوْ أَتَى حَائِضًا أَوِ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، أَوْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ**»(٣).

وَقَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ: «**سِبَابُ الْمُؤْمِنِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**»، وَبَعْضُهُمْ يَرْفَعُهُ(٤).

● **وَمِنَ النَّوْعِ الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ الشِّرْكِ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي؛ الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ»**، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ؟

---

(١) أخرجه البخاري، في الفتن، باب قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفارًا؛ يضرب بعضكم رقاب بعض»، رقم (٧٠٧٧)، ومسلم، في الإيمان، باب بيان معنى قول النبي ﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**»، (٦٦)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.
وأخرجه البخاري (٧٠٨٠)، ومسلم (٦٥)، عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري في مواضع عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه البخاري، في الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، رقم (٦١٠٤)، ومسلم، في الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر. رقم (٦٠)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم (٥٩٤٢).

(٤) أخرجه البخاري، في الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم (٤٨) ومواضع، ومسلم، في الإيمان، رقم (١١٦/ ٦٤)، عن ابن مسعود رضي الله عنه، مرفوعًا.

قَالَ: «**الرِّيَاءُ**»[١].

وَمِنْهُ قَوْلُهُ: «**الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، وَمَا مِنَّا إِلاَّ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ**»[٢].

وَقَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ - فِي التَّمَائِمِ وَالتِّوَلَةِ -: «**إِنَّهَا مِنَ الشِّرْكِ**»[٣].

وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِنَّ الْقَوْمَ يُشْرِكُونَ بِكَلْبِهِمْ! يَقُولُونَ: كَلْبُنَا يَحْرُسُنَا، وَلَوْلَا كَلْبُنَا لَسُرِقْنَا».

الشرح

هذه أصناف أربعة في أحاديث الزجر وأحاديث مرتكبي الآثام والمعاصي؛ منها ما جاء فيها نفي الإيمان، ومنها ما جاء فيها ذكر البراءة إما من الفاعل وإما من الفعل أو منهما معًا، ومنها بذكر لفظة الكفر أو كفر معرفًا أو مُنكَّرًا، ومنها بذكر لفظة الشرك أو شرك.

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٤٢٨)، عن محمود بن لبيد ﷺ، وصححه الألباني في الصحيحة رقم (٩٥١).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٩١٠)، والترمذي (١٦١٤)، وابن ماجه (٣٥٣٨)، عن ابن مسعود ﷺ، وصححه الألباني في الصحيحة رقم (٤٢٩).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٨٨٣)، وابن ماجه (٣٥٣٠)، وأحمد (١/ ٣٨١)، عن ابن مسعود ﷺ مرفوعًا، وصححه الألباني في الصحيحة رقم (٣٣١).

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

● فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ مِنَ الْحَدِيثِ، قَدْ كَانَ النَّاسُ فِيهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ مِنَ التَّأْوِيلِ:

فَطَائِفَةٌ: تَذْهَبُ إِلَى كُفْرِ النِّعْمَةِ.

وَثَانِيَةٌ: تَحْمِلُهَا عَلَى التَّغْلِيظِ وَالتَّرْهِيبِ.

وَثَالِثَةٌ: تَجْعَلُهَا كُفْرَ أَهْلِ الرِّدَّةِ.

وَرَابِعَةٌ: تُذْهِبُهَا كُلَّهَا، وَتَرُدُّهَا.

فَكُلُّ هَذِهِ الْوُجُوهِ عِنْدَنَا مَرْدُودَةٌ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ؛ لِمَا يَدْخُلُهَا مِنَ الْخَلَلِ وَالْفَسَادِ.

الشرح

تأمَّلُوا الآن، هي أربعة أحاديث، والناس فيها صاروا إلى أربعة أقسامٍ رئيسة وأهل السنة؛ فصار المجموع خمسة.

(**فطائفة: تذهب إلى كفر النعمة**): [قول عامة المعتزلة ومنهم الإباضية] كلُّ هذه الأشياء التي جاءت؛ يعني الذي فيه نفي الإيمان معناه: أن المقصود أن هذا تغليظ، والمراد كفر النعمة، الذي فيه نفي الكفر، المراد كفر النعمة، والذي فيه ذكر الكفر كفر النعمة، والذي فيه الشرك شرك النعمة، وهكذا، وهذا قول قال به جماعة من الخوارج؛ وقالوا: أن كل ما فيه نفي الإيمان، أو ما فيه ذكر الكفر والشرك؛

فالمراد به كفر النعمة، وفي الدنيا صاحبه لا يكفر، لكن في الآخرة هو مخلدٌ في النار. هذا تناقض في واقع الأمر، وبعض أهل السنة يقول: إن هذا (**كفر النعمة**) يعني بمعنى كفرٌ عملي، كفر لفظيٌّ، ليس كفرًا اعتقاديًّا، وهذا القول قال به بعض أهل السنة، ولكن لا يخلدون مرتكب (**كفر النعمة**) في النار.

- (**وثانية: تحملها على التغليظ والترهيب**): [قول عامة المرجئة، ومنهم مرجئة الفقهاء] بمعنى أن الإيمان باقٍ، وأن الرجل ليس بريئًا منه الرسول ﷺ، وأن الرجل ليس كافرًا ولا مشركًا، فحملها كلها على أن المراد التغليظ فقط، لا وجود آثاره، لا وجود ما يترتَّب عليه؛ بمعنى: «**لا إيمان لمن لا أمانة له**»؛ هو مؤمن، «**أنا بريءٌ**»؛ هو ليس بريئًا منه، وهكذا يُصبح أن اللفظ جاء فقط للترهيب؛ مُخَوِّفاً وليس هناك أيُّ أثر، وهذا القول قال به عامَّة المرجئة، قالوا: إن هذه الأحاديث كلها جاءت على الترغيب والترهيب، وليس لها أثرٌ على المؤمن نفسه.
- (**وثالثة: تجعلها كفرَ أهلِ الردة**): [قول عامة الخوارج]: كل ما فيه لفظ نفي الإيمان كافر، هو والمشرك سواء، لا يُفرقون.
- (**ورابعة: تُذهبها كلَّها، وتردها**): [قول غلاة المرجئة]: هذه كلها أحاديث لا مجال لها، وأن هذه الأحاديث تُترك، ولا أثر للإيمان على المعرفة، ولا أثر للمعاصي على المعرفة، ولا أثر للمعاصي على التصديق.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

والَّذِي يردُّ الْمَذْهَبَ الْأَوَّلَ، مَا نَعْرِفُهُ مِنْ كَلام الْعَرَبِ وَلُغَاتِهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ كُفْرَانَ النِّعَمِ إِلَّا بِالْجَحْدِ لِإِنْعَامِ اللَّهِ وَآلَائِهِ، وَهُوَ كَالْمُخْبِرِ عَلَى نَفْسِهِ بِالْعَدَمِ، وَقَدْ وَهَبَ اللَّهُ لَهُ الثَّرْوَةَ، أَوْ بِالسَّقَمِ وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالسَّلَامَةِ، وَكَذَلِكَ مَا يَكُونُ مِنْ كِتْمَانِ الْمَحَاسِنِ وَنَشْرِ الْمَصَائِبِ؛ فَهَذَا الَّذِي تُسَمِّيهِ الْعَرَبُ كُفْرَانًا إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اللَّهِ، أَوْ كَانَ مِنْ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ إِذَا تَنَاكَرُوا اصْطِنَاعَ الْمَعْرُوفِ عِنْدَهُمْ وَتَجَاحَدُوهُ.

الشرح

- إذًا العرب لا تعرف كفران النعمة مطلقًا على عمل، إذًا ما كفران النعمة عندهم؟

جحد النعمة، أو إنكار النعمة؛ فالعرب لا تعرف كفران النعمة إلا بمعنى الجحود، لا يَصِحُّ عند العرب تسمية كفر النعمة بالعمل أو بالقول، كفران النعمة عند العرب معناه الجحود والإنكار، الله جلا وعلا أعطاه مالًا ويقول: ما أعطاني شيئًا. يجحد!، الله جلا وعلا أعطاه صحةً، ويقول: ما أعطاني شيئًا يجحد! هذا كفران النعمة عند العرب.

وأما كون الإنسان يُقرُّ بأنَّ هذا من الله، ثم يعمل عملًا؛ ثم تستدلُّ بهذا العمل على أنَّه ناكرٌ للجميل، أو ناكرٌ للنعمة، هذا لا تعرفه العرب، مثلًا إذا رأيت إنسانًا رثَّ الثياب رث الهيئة، والله أنعم عليه، تقول له: ألم ينعم الله عليك. يقول: بلى، الحمد لله. الآن هذا مُقر أو جاحد؟ مُقر، فلا يصح أنْ تقول: إنَّ هيئتك تدل على الجحود، وكفرك بالنعم هذا لا يصح. لكن تأمره بأن يتحدَّث بنعم الله ﷻ.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

يُنَبِّئُكَ عَنْ ذَلِكَ مَقَالَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِلنِّسَاءِ: «**إِنَّكُنَّ تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ - يَعْنِي: الزَّوْجَ - وَذَلِكَ أَنْ تَغْضَبَ إِحْدَاكُنَّ، فَتَقُولُ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ**»(١).

فَهَذَا مَا فِي كُفْرِ النِّعْمَةِ.

الشرح

يعني: هذا إذا كان موجودًا من بعض النساء، حيث تكون معه سنين، ثم إذا أغضب الرجل زوجته وإذا بها تقول: ما رأيتُ منك خيرًا قط. أنكرت وجحدت، هذا كفران النعمة تعرفه العرب، وينبغي للإنسان ألا يتَّصف بهذه الصفة، كون هذه الصفة موجودة في النساء؛ لأنهن سريعات الغضب، لكن الرجل لا يصلح أنَّه إذا غضب أن يقول: ما رأيت منكِ خيرًا قط. هذه صفة مذمومة.

---

(١) تقدم تخريجه.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي: الْمَحْمُولُ عَلَى التَّغْلِيظِ، فَمِنْ أَفْظَعِ مَا تُؤُوِّلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ؛ أَنْ جَعَلُوا الْخَبَرَ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ دِينِهِ وَعِيدًا لَا حَقِيقَةَ لَهُ.

وَهَذَا يَئُولُ إِلَى إِبْطَالِ الْعِقَابِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَمْكَنَ ذَلِكَ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا كَانَ مُمْكِنًا فِي الْعُقُوبَاتِ كُلِّهَا.

الشرح

قالوا: الذي آمن؛ فهذه المنفيَّات في حقه كلها على سبيل التغليظ لكيلا يفعل، فإن فعل لا يُعاقب؛ وهذا شيء عجيب!! وكلام خطير!!

لو قالوا: إن هذه أحاديث الوعيد وآثارها قد تقع. هذا قول لا بأس به، لكن يقولون فقط: أنَّها وعيد، ولا أثر لهذا النص! فهذا هو الضلال؛ لأنه كما قال الإمام: (**أفظع ما تُؤوّل على رسول الله ﷺ وأصحابه؛ أن جعلوا الخبرَ عن الله وعن دينه وعيدًا، لا حقيقة له**) .يعني لن يُعذب، لماذا لا يُعذَّب؟ قالوا: لأنه مؤمن كامل الإيمان! لماذا يُعذَّب! فقول المرجئة من أفظع الأقوال تأويلاً لقول رسول الله ﷺ . وقولهم مخالف للغة العرب وتركيبها، ومخالف لعموم النصوص وخصوصها واللوازم الفاسدة لهذا القول كثيرة تدل على فساده فمنها ما ذكره المصنف رحمه الله: «يئول إلى ابطال العقاب» ومنها : أنه لا وعيد في الآخرة أيضا، ومنها : أن المؤمن المتقي والمؤمن الفاجر سواء!.

قال المصنف رحمه الله تعالى

وَأَمَّا الثَّالِثُ: الَّذِي بَلَغَ بِهِ كُفْرَ الرِّدَّةِ نَفْسِهَا؛ فَهُوَ شَرٌّ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ مَذْهَبُ الْخَوَارِجِ؛ الَّذِينَ مَرَقُوا مِنَ الدِّينِ بِالتَّأْوِيلِ، فَكَفَّرُوا النَّاسَ بِصِغَارِ الذُّنُوبِ وَكِبَارِهَا، وَقَدْ عَلِمْتَ مَا وَصَفَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمُرُوقِ، وَمَا أَذِنَ فِيهِمْ مِنْ سَفْكِ دِمَائِهِمْ(١).

ثُمَّ قَدْ وَجَدْنَا اللَّهَ تبارك وتعالى يُكَذِّبُ مَقَالَتَهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُ حَكَمَ فِي السَّارِقِ بِقَطْعِ الْيَدِ وَفِي الزَّانِي وَالْقَاذِفِ بِالْجَلْدِ، وَلَوْ كَانَ الذَّنْبُ يُكَفِّرُ صَاحِبَهُ مَا كَانَ الْحُكْمُ عَلَى هَؤُلَاءِ إِلَّا الْقَتْلَ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ**»(٢).

الشرح

قوله: «**فهو شر من الذي قبله**» لأن قول الخوارج اعتقادي وعملي يترتب عليه سفك دماء المسلمين وهتك أعراضهم، وإتلاف أموالهم، فأفعال الخوارج المبنية على اعتقادهم الفاسد كثيرة وشرورهم مستطيرة.

(١) أخرجه البخاري، في استتابة المرتدين، باب قتال الخوارج، رقم (٦٩٣٠)، ومسلم، في الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج، رقم (١٠٦٦/١٥٤)، عن علي رضي الله عنه، وفيه: «. . . يمرقون من الدين، كما يمرق السهم من الرمية، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإنَّ في قتلهم أجرًا لمن قتلهم يوم القيامة».

(٢) تقدم تخريجه.

وقوله: «**مرقوا من الدين**» هكذا جاء الوصف في الخوارج، وقد اختلف العلماء في تكفير الخوراج وهل هم خارجون من الإسلام أم لا؟ على قولين مشهورين، والأكثر والأرجح : أنهم من أهل البدع والضلالة.

وقوله: «**فكفروا الناس**..» هذا قول عامة الخوارج، لكن منهم من لا يكفر إلا بالكبيرة، وهذا هو الأكثر، ومنهم لا يكفر إلا بما جاء في لفظ الكفر أو الشرك، وهذا الأقل، ومنهم من يكفر باللازم وهذا حال أكثرهم.

وقوله: «**ثم قد وجدنا**..» هذا يدل أن الخوارج محجوجون بإقامة أحكام الإسلام على من زعموا ردته فكيف تجرى عليه أحكام الإسلام وهو مرتد؟!

لو كان مرتداً لقتل ردة على سرقته ولما جاز قطع يده، فلما حكم الله بقطع يده دون رأسه علمنا أنه مسلم.

وقوله: «**من بدل** ..» هذا حكم المرتد الذي حكم عليه القاضي بردته أو الحاكم وليس آحاد الناس.

والمرتد يقتل حماية للإسلام، كما يقتل الخائن للدولة حماية للدولة، وحماية الدين أعظم من حماية الدولة.

وبعض المتحذلقين اليوم يُنكر هذا الحديث: «**من بدَّل دينه فاقتلوه**»، يقول: هذا مُخالف للقرآن!! مع أن الحديث متلقى بالقبول بين فرق الإسلام، فضلاً عن إجماع أهل السنة عليه.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

أَفَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا كُفَّارًا لَمَا كَانَتْ عُقُوبَاتُهُمُ الْقَطْعَ وَالْجَلْدَ؟ وَكَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ فِيمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الإسراء: ٣٣]. فَلَوْ كَانَ الْقَتْلُ كُفْرًا مَا كَانَ لِلْوَلِيِّ عَفْوٌ وَلَا أَخَذَ دِيَةً، وَلَزِمَهُ الْقَتْلُ.

الشرح

هذا من أحسن الأدلة في الرد على الخوارج، يقولون: مرتكب الكبيرة كافر! إذا كان مرتكب الكبيرة كافرًا؛ فلماذا يُجلد شارب الخمر؟! لماذا يُجلد القاذف؟! لماذا يُقطع يد السارق؟! لو كان كافرًا لكان حقه القتل ردةً.

قال المصنف رحمه الله تعالى

وَأَمَّا الْقَوْلُ الرَّابِعُ: الَّذِي فِيهِ تَضْعِيفُ هَذِهِ الْآثَارِ، فَلَيْسَ مَذْهَبَ مَنْ يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، إِنَّمَا هُوَ احْتِجَاجُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ؛ الَّذِينَ قَصُرَ عَمَلُهُمْ عَنْ الِاتِّسَاعِ، وَعَيِيَتْ أَذْهَانُهُمْ عَنْ وُجُوهِهَا، فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا أَهْوَنَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْ يَقُولُوا: مُتَنَاقِضَةٌ. فَأَبْطَلُوهَا كُلَّهَا!

وَإِنَّ الَّذِي عِنْدَنَا فِي هَذَا الْبَابِ كُلِّهِ؛ أَنَّ الْمَعَاصِيَ وَالذُّنُوبَ لَا تُزِيلُ إِيمَانًا، وَلَا تُوجِبُ كُفْرًا، وَلَكِنَّهَا إِنَّمَا تَنْفِي مِنَ الْإِيمَانِ حَقِيقَتَهُ وَإِخْلَاصَهُ الَّذِي نَعَتَ اللَّهُ بِهِ أَهْلَهُ، وَاشْتَرَطَهُ عَلَيْهِمْ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ فَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [التوبة: ١١٢، ١١٣]. وَقَالَ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٣٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١١﴾﴾ [المؤمنون: ١ - ١١]. وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الأنفال: ٢، ٤].

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: فَهَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي شَرَحَتْ وَأَبَانَتْ شَرَائِعَهُ الْمَفْرُوضَةَ عَلَى أَهْلِهِ، وَنَفَتْ عَنْهُ الْمَعَاصِيَ كُلَّهَا، ثُمَّ فَسَّرَتْهُ السُّنَّةُ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا خِلَالُ الْإِيمَانِ، فِي الْبَابِ الَّذِي فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ، فَلَمَّا خَالَطَتْ هَذِهِ الْمَعَاصِي هَذَا الْإِيمَانَ الْمَنْعُوتَ بِغَيْرِهَا؛ قِيلَ: لَيْسَ هَذَا مِنَ الشَّرَائِطِ الَّتِي أَخَذَهَا اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا الْأَمَانَاتِ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا أَنَّهُ الْإِيمَانُ. فَنَفَتْ عَنْهُمْ حِينَئِذٍ حَقِيقَتَهُ، وَلَمْ يَزُلْ عَنْهُمُ اسْمُهُ. فَإِنْ قَالَ [قَائِلٌ]: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ. وَاسْمُ الْإِيمَانِ غَيْرُ زَائِلٍ عَنْهُ؟!

الشرح

إذًا أهل السنة والجماعة **يقولون**: إنَّ كلام الله ورسوله لا يتناقض؛ لما أثبت الله ﷻ الإيمان لأُناسٍ على أفعال معينة دون غيرها؛ فقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ هل فيها ذكر ترك السرقة؟ هل فيها ذكر ترك القذف؟ لا، فأثبت لهم اسم الإيمان على أعمال معينة، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾، والنبي ﷺ نفى الإيمان بترك بعض الأعمال الواجبة أو بفعل بعض المحرَّمات، ولا يمكن أن يكون كلام الله ورسوله متناقضًا؛ فعلمنا أن من أتى بالأوصاف الموجودة حيثما أعطى الله ﷻ لهم اسم الإيمان؛ أن المراد أنهم لم يشوبوا ذلك بشائبة، فإذًا الإنسان يستحق اسم الإيمان المطلق إذا لم يشب إيمانه شائبة، ومتى ما شاب إيمانه شائبة؛ يُنظر بأيِّ شيء شابه؟ فإن شاب

الإيمان شيء جاء في الشرع نفيُ اسم الإيمان عنه، فيُنظر هل المنفيُّ هو أصلٌ يُناقض الإيمان، أو لا يُناقض الإيمان؟

فإن كان يُناقض الإيمان؛ فالمنفي الإيمان نفسه، وإن كان لا يُناقض الإيمان؛ فالمنفيُّ الإيمان الواجب.

لو جاء إنسان وقال: أنا أُريد أن أُسلم، ولكن هذا الصليب يحفظني لا أتركه أبدًا. هنا لا ينفع الإيمان؛ لأنه لم يأتِ بالأصل الذي يدخل به الإسلام.

وجاء إنسانٌ آخر وقال: أنا أُريد أن أدخل في الإسلام، لكن أنا لا أستطيع أن أترك الاستغاثة بوالدي أو بالولي. هذا ما ينفع.

- فنحن نُدرك أنه إذا كان ما بعد النفي؛ أصلٌ يُناقض الإيمان؛ فإن المنفيَّ هو الإيمان كله، وإذا كان ما بعد النفي شيء لا يُناقض أصل الإيمان؛ علمنا أنَّ المنفيَّ الإيمان الواجب.
- وهكذا في البراءة إما أن يكون ما بعد البراءة، أو العمل الذي تبرَّأ منه النبي ﷺ أو العامل الذي تبرأ منه النبي ﷺ؛ سببه شيءٌ يناقض الإيمان؛ فإن المنفيَّ هو الإيمان كله، وإذا كان لا يُناقض الإيمان، فإن المنفيَّ هو الإيمان الواجب، وهكذا في الكفر والشرك.
- هذا هو معتقد أهل السنة والجماعة، يقولون: هذه أحاديثُ وعيدٍ وآثارها حقٌّ، ولكن يُنظر إلى الأثر المُترتب على هذا الوعيد؛ إما كفرٌ أكبر وإما أصغر، إما نفيُ الإيمان بالكلِّيةِ أو نفيُ الإيمان الواجب، وبهذا تجتمع الأدلة.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

قِيلَ: هَذَا كَلَامُ الْعَرَبِ الْمُسْتَفِيضُ عِنْدَنَا غَيْرُ الْمُسْتَنْكَرِ فِي إِزَالَةِ الْعَمَلِ عَنْ عَامِلِهِ، إِذَا كَانَ عَمَلُهُ عَلَى غَيْرِ حَقِيقَتِهِ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ لِلصَّانِعِ إِذَا كَانَ لَيْسَ بِمُحْكِمٍ لِعَمَلِهِ: مَا صَنَعْتَ شَيْئًا، وَلَا عَمِلْتَ عَمَلًا. وَإِنَّمَا وَقَعَ مَعْنَاهُمْ هَاهُنَا [عَلَى] نَفْيِ التَّجْوِيدِ، لَا عَلَى الصَّنْعَةِ نَفْسِهَا، فَهُوَ عِنْدَهُمْ عَامِلٌ بِالِاسْمِ، وَغَيْرُ عَامِلٍ فِي الْإِتْقَانِ، حَتَّى تَكَلَّمُوا بِهِ فِيمَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا، وَذَلِكَ كَرَجُلٍ يَعُقُّ أَبَاهُ، وَيَبْلُغُ مِنْهُ الْأَذَى، فَيُقَالُ: مَا هُوَ بولدٍ. وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ ابْنُ صُلْبِهِ، ثُمَّ يُقَالُ مِثْلُهُ فِي الْأَخِ، وَالزَّوْجَةِ، وَالْمَمْلُوكِ.

الشرح

هذا كلام العرب أنهم يقولون للصانع إذا ما أتقن الصنعة: ما عملت شيئًا. (ونحن بالعامية نقول: أنت ما سويت شيئًا. هو عمل، ولكنه لم يعمل العمل المراد) فيدل على أن العرب تعرف نفي الإيمان على عدم الإتيان بالعمل المطلوب على وجه الكمال، وقول النبي ﷺ: «**سَيُخْرِجُ اللهُ من النار أقوامًا لم يعملوا خيرًا قط**»[1] .على هذا يُحمل؛ «**لم يعملوا خيرًا قط**» يعني: لم يعملوا عملًا يستحقون به الخروج من النار، وإنما

(١) أخرجه البخاري، في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، ومسلم، في الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

عندهم ذنوبٌ ومعاص استوجبوا بها البقاء في النار، فيُخرجهم الله ﷻ من النار، ولا يدري عنهم الشفعاء، ولا يبقى إلا رب العالمين، فيُخرجهم سبحانه وتعالى.

يقول: أنت لست بأخي. هذا أخوك شئت أم أبيت، أو يقول الوالد لولده: أنت لست ابني. حتى لو قال ذلك لا ينتقل، وإنما يبقى ابنه؛ فالمقصود ليس على الوجه الذي يكون مرادًا ومطلوبًا.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

وَإِنَّمَا مَذْهَبُهُمْ فِي هَذَا: الْمُزَايَلَةُ مِنَ الْأَعْمَالِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِمْ مِنَ الطَّاعَةِ وَالْبِرِّ.

وَأَمَّا النِّكَاحُ وَالرِّقُّ وَالْأَنْسَابُ، فَعَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ أَمَاكِنُهَا وَأَسْمَاؤُهَا.

فَكَذَلِكَ هَذِهِ الذُّنُوبُ الَّتِي يُنْفَى بِهَا الْإِيمَانُ؛ إِنَّمَا أَحْبَطَتِ الْحَقَائِقُ مِنْهُ الشَّرَائِعَ الَّتِي هِيَ مِنْ صِفَاتِهِ، فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَعَلَى مَا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَا يُقَالُ لَهُمْ إِلَّا: مُؤْمِنُونَ. وَبِهِ الْحُكْمُ عَلَيْهِمْ.

وَقَدْ وَجَدْنَا مَعَ هَذَا شَوَاهِدَ لِقَوْلِنَا مِنَ التَّنْزِيلِ وَالسُّنَّةِ.

الشرح

هناك وجه آخر للرد على شبهة بعض المعتزلة؛ هم يقولون إنَّ مرتكب الكبيرة كافر كُفرَ نعمة، يُعامل في الدنيا معاملة أهل الإسلام، وفي الآخرة هو مخلد في النار. فنسألهم إذًا سؤالًا، ما الفرق بينه وبين المنافق عندكم؟! الآن الرجل في قلبه محل نزاع، والمنافق ليس في قلبه إيمان، فكيف جعلتموه هو والمنافق سواءً؟!

فإننا نحن نعلن ليل نهار صباح مساء في المنابر وفي المساجد أن المنافقين في الدرك الأسفل من النار، وأنتم لا تجرؤون أن تقولوا لهؤلاء - الذين تعتقدون أنهم مخلدون في النار -: إنكم مخلدون في

النار، وأنكم مثل المنافقين! لماذا لا تقولون هذا الكلام؟ فهذا دليلٌ على التناقض الذي عندكم، نحن ليل نهار نُحذر من المعاصي، ولكن أبدًا لا نقول: إن العاصي مثل الكافر في جهنم. نُحذر الناس من المعاصي ونُخوفهم بالنار، ونُخبر أن منهم من سيدخل النار، ولكن لا نقول: إنهم كالكفار مخلدون. وهذا تمام الإنصاف وعينه.

وهنا المقصود: (إنما أحبطت الحقائق منه الشرائع التي هي من صفاته) الواجبة، طبعًا الواجب إذا نقص؛ الكمال من باب أولى يذهب، ولا يلزم من نقصان الواجب ذهاب الأصل.

وقوله: (فأما الأسماء فعلى ما كانت قبل ذلك، ولا يقال لهم إلا: مؤمنون. وبه الحكم عليهم) .تأمل معي حينما دخل الرجل في الإسلام استحق أيَّ اسمٍ؟ أوله أم أعلاه؟ استحق أوله لا أعلاه، ثم إذا عمل فانتفى عنه شيء، يُنظر ما الذي انتفى؟ هل ما به دخل؛ فينتفي الكل، هل انتفى شيء غير الذي دخل به؟ فعلمنا أنه نزل مقامه ووصل إلى الأدنى.

قال المصنف رحمه الله تعالى

فَأَمَّا التَّنْزِيلُ فَقَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، حِينَ قَالَ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

٢٦- قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَل، عَنِ الشَّعْبِيِّ - فِي هَذِهِ الْآيَةِ -، قَالَ: أَمَا إِنَّهُ كَانَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وَلَكِنْ نَبَذُوا الْعَمَلَ بِهِ(١).

ثُمَّ أَحَلَّ اللهُ لَنَا ذَبَائِحَهُمْ وَنِكَاحَ نِسَائِهِمْ، فَحَكَمَ لَهُمْ بِحُكْمِ الْكِتَابِ إِذَا كَانُوا [بِهِ] مُقِرِّينَ، وَلَهُ مُنْتَحِلِينَ، فَهُمْ بِالْأَحْكَامِ وَالْأَسْمَاءِ فِي الْكِتَابِ دَاخِلُونَ، وَهُمْ لَهَا بِالْحَقَائِقِ مُفَارِقُونَ، فَهَذَا مَا فِي الْقُرْآنِ.

الشرح

لله دره! كأنه متنبه للشبهة التي أوردها بعض المعتزلة، يقول: إذا كان هؤلاء يكفرون كفر نعمة، وهم في الآخرة مخلدون في النار؛ فسيكونون مثل أهل الكتاب، نحن ماذا نقول لأهل الكتاب؟ هل نقول: أنت كافر يهودي نصراني. أم نقول: أنت مسلم؟!

إذا جعلتم أنتم العاصي مثل اليهودي، ثم فرقتم في الاسم، فقلتم عن العاصي: مسلم. ثم جعلتم مآله في الآخرة كاليهودي والنصراني؛

(١) أخرجه الطبري (٧/ ٤٦٣).

فهذا تناقضٌ عظيم! ولذلك ينبغي التفريق بينهم.

فالله جلا وعلا قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ .﴿أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ يعني: أخذوا الكتاب كله أم بعضه؟ بعضه، لو أخذوا الكتاب كله لآمنوا بالنبي ﷺ؛ الله قال في القرآن: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]، انظر كيف يختارون على هواهم؛ مثل أهل البدع اليوم يأخذون بعض الآيات ويتركون بعضها.

الخوارج: يأخذون آيات الوعيد، ويتركون آيات الوعد.

والمرجئة: يأخذون آيات الوعد، ويتركون آيات الوعيد. وهكذا أهل البدع كلهم.

قال المصنف رحمه الله تعالى

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي يُحَدِّثُ بِهِ رِفَاعَةُ، فِي الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي صَلَّى صَلَاةً، فَخَفَّفَهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**». حَتَّى فَعَلَهَا مِرَارًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «**فَصَلِّ**»[1]. وَهُوَ قَدْ رَآهُ يُصَلِّيهَا، أَفَلَسْتَ تَرَى أَنَّهُ مُصَلٍّ بِالِاسْمِ، وَغَيْرُ مُصَلٍّ بِالْحَقِيقَةِ؟!

الشرح

مقصود المصنف أنَّ النفيَ أربعة أقسام؛ النفي يكون منصبًّا على عدم وجود الشيء، هذا يسمى نفيَ الوجود، لما يأتي إنسانٌ ويقول لك: أزيدٌ في الدار؟ فتقول: لا ليس زيدٌ في الدار. الآن النفي منصبٌّ على وجوده، إذًا النفي قد ينصب على نفي الوجود، ومتى ما كان وجوده حقيقةً فجاء النفي؛ فتعلم أنه لا يُمكن أن ينصب على نفيِ الوجود؛ لو أحدٌ طرق الباب فقال: هل من رجلٍ في الدار؟ فسمع: ليس في الدار رجلٌ. الآن نحمله على نفيِ الوجود، وطرق الرجل الباب، فقال: هل من رجلٍ في الدار؟ فسمع: ليس في الدار من رجلٍ. ثم سمع صوت رجل، فماذا الآن يفهم؟ أحد أمرين:

- إما أنَّ الخبر كان كاذبًا.

---

(١) أخرجه البخاري، في الأذان، باب وجوب القراءة... رقم (٧٥٧)، ومسلم، في الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة... رقم (٤٥/ ٣٩٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

- وإما أنَّه يحمله على المحمل الثاني، إذا كان من في داخل البيت صادقًا لا يكذب، فيقول: هم يقصدون أن هذا معتوه أو صغير أو جبان، إذًا حملوه على نفيِ حقيقة الرجولة؛ حملوه على نفي الكمال.

إذًا النفي إما أن يكون على:

- نفي الوجود.
- نفي الصحة.
- نفي الكمال الواجب.
- نفي الكمال المطلق.

ولكن في الشرع كما ذكرت لكم لا يأتي النفيُّ على نفي الكمال المطلق، وإنما يأتي على نفي الحقيقة - الواجب - أو الأصل.

لا يأتي إنسان ويقول: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب. يعني لا صلاة كاملة!! هذا تفسير غلط؛ لماذا؟

على القاعدة: الشرع لا ينفي اسم الشيء على مجرد الكمال.

ولكن في كلام الله ورسوله لا يأتي نفي اسم الإيمان إلا على الأصل أو الواجب فقط.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

وَكَذَلِكَ فِي الْمَرْأَةِ الْعَاصِيَةِ لِزَوْجِهَا، وَالْعَبْدِ الْآبِقِ، وَالْمُصَلِّي بِالْقَوْمِ الْكَارِهِينَ لَهُ إِنَّهَا غَيْرُ مَقْبُولَةٍ(١).

وَمِنْهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي شَارِبِ الْخَمْرِ أَنَّهُ: «**لاَ تُقْبَلُ لَهُ صَلاَةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**»(٢).

وَقَوْلُ عَلِيٍّ رضي الله عنه: «**لاَ صَلاَةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلاَّ فِي الْمَسْجِدِ**»(٣).

الشرح

وحديث عليّ - إن صحَّ هذا الأثر؛ لأن في سنده مقالًا - يكون

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٠)، عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم: العبد الآبق حتى يرجع، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون»، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٣٠٥٧).

(٢) أخرجه الترمذي (١٨٦٢)، وابن ماجه (٣٣٧٧)، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وأخرجه النسائي (٥٦٦٤) عن ابن عمرو رضي الله عنهما، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة (٧٠٩).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٩١٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٤٦٩)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٨١، رقم ٤٩٤٢) عن عليٍّ رضي الله عنه موقوفًا.
وأخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٣٧٣، رقم ٨٩٨)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٨١، رقم ٤٩٤٥)، والدارقطني (رقم ١٥٥٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ مرفوعًا. وضعف الألباني المرفوع والموقوف في ضعيف الجامع رقم (٦٢٩٧)، وانظر الإرواء رقم (٤٩١).

محمولًا أنه ترك واجبًا من واجبات الصلاة، لكن هل ترك شرطًا من شروط الصلاة؟ هل ترك ركنًا من أركان الصلاة؟

إذًا انتبهوا؛ فصلاة الرجل في المسجد ليست شرطًا ولا ركنًا، فعلمنا أنَّه واجبٌ مستقل.

مثلًا: ترك السرقة هل هو شرطٌ في قبول دخول الإنسان في الإسلام؟ ليس شرطًا. هل هو ركنٌ؟ ليس ركنًا؛ فلم يبقَ إلا أنَّه من واجبات الإيمان.

قال المصنف رحمه الله تعالى

وَحَدِيثُ عُمَرَ رضي الله عنه فِي الْمُقَدِّمِ ثَقَلَهُ لَيْلَةَ النَّفْرِ أَنَّهُ: «**لاَ حَجَّ لَهُ**»[١]، **وَقَالَ حُذَيْفَةُ: «مَنْ تَأَمَّلَ خَلْقَ امْرَأَةٍ مِنْ وَرَاءِ الثِّيَابِ وَهُوَ صَائِمٌ؛ أبطل صومه»**[٢].

الشرح

قوله: (**وقال حذيفة: «من تأمل خَلْقَ امرأةٍ»**) خلق: يعني صورة - هيئة أو شكل -، (**وهو صائمٌ؛ أَبطل صومَه**)؛ لأن المقصود من الصوم حفظ الجوارح.

فهل إغماض العين عن المحرمات شرط من شروط الصيام؟ لم يقل به أحدٌ من الفقهاء، هل إغماض العين عن المحرمات ركنٌ من أركان الصيام؟ لم يقل به أحدٌ من الفقهاء.

إذًا علمنا أن النفي المقصود به نفي الواجب أو الكمال. ونفي الكمال لا يأتي في كلام الله ورسوله، وإنما يأتي في كلامنا نحن على الأرجح.

سؤال: في حديث النبي ﷺ: «**لا صلاة بحضرة طعام، ولا وهو**

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف رقم (١٥٣٩٢).
(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف رقم (٧٤٥٢).

يدافعه الأخبثان»[١] .هل هذا من الواجب؟

الجواب: نعم، هذا من الواجب قطعًا؛ لا يجوز للإنسان أن يأتي إلى الصلاة وهو حاقن، يأثم إذا أتى إلى الصلاة وهو حاقن، وكذلك الطعام لو كان جائعًا والطعام أمامه، فترك الطعام وذهب إلى الصلاة؛ فإنه يأثم.

ومن قال من الفقهاء أن هذا مكروه. فهذا مُخالف للقاعدة: الشرع لم يأت فيه نفي اسم الشيء على الكمال.

(١) أخرجه مسلم، في المساجد ومواضع الصلاة، رقم (٦٧/ ٥٦٠)، عن عائشة رضي الله عنها.

قال المصنف رحمه الله تعالى

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: فَهَذِهِ الْآثَارُ كُلُّهَا وَمَا كَانَ مُضَاهِيًا لَهَا؛ فَهُوَ عِنْدِي عَلَى مَا فَسَّرْتُهُ لَكَ.

وَكَذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِيهَا الْبَرَاءَةُ؛ فَهِيَ مِثْلُ قَوْلِهِ: «**مَنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا فَلَيْسَ مِنَّا**»[1]. **لاَ نَرَى شَيْئًا مِنْهَا يَكُونُ مَعْنَاهُ التَّبَرُّؤَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ** ﷺ، وَلَا مِنْ مِلَّتِهِ.

إِنَّمَا مَذْهَبُهُ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُطِيعِينَ لَنَا، وَلَا مِنَ الْمُقْتَدِينَ بِنَا، وَلَا مِنَ الْمُحَافِظِينَ عَلَى شَرَائِعِنَا، وَهَذِهِ النُّعُوتُ وَمَا أَشْبَهَهَا.

الشرح

قوله: «**وما كان ماضهياً**..» أي مماثلاً وشبيهاً لهذه الآثار التي أوردها، فهذه كلها عنده على ما ذكر رحمه الله، وهو قول أهل السنة.

وقوله: «**وكذا فليس منا**..» قال الإمام أحمد: «**إنها محمولة على: أنه ليس على هدي النبي** ﷺ)، وجاء على عن مسعود مُفسرًا قال: (**وإنهن من سُنَنِ الهدى، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم**)[2] .ليس معناها: كفرتم؛ بل خالفتم السنة والطريقة النبوية في العمل.

---

(١) مرَّ بعضها.

(٢) رواه مسلم، في المساجد ومواضع الصلاة، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى، رقم (٢٥٧/ ٦٥٤).

قال المصنف رحمه الله تعالى

وقَدْ كَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يَتَأَوَّلُ قَوْلَهُ: «**لَيْسَ مِنَّا**»: لَيْسَ مِثْلَنَا. وَكَانَ يَرْوِيهِ عَنْ غَيْرِهِ أَيْضًا.

فَهَذَا التَّأْوِيلُ وَإِنْ كَانَ الَّذِي قَالَهُ إِمَامٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْعِلْمِ؛ فَإِنِّي لَا أَرَاهُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ إِذَا جَعَلَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَيْسَ مِثْلَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لَزِمَهُ أَنْ يَصِيرَ مَنْ يَفْعَلُهُ مِثْلَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالتَّارِكِ، وَلَيْسَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَدِيلٌ وَلَا مَثَلٌ مِنْ فَاعِلِ ذَلِكَ وَلَا تَارِكِهِ.

الشرح

وضَعَّفَ بعض أهل العلم هذا التأويل؛ كما رُويَ عن الإمام أحمد.

وكلام الإمام أبي عبيد سديد في الرد على هذا القول، وكلام الإمام أحمد مثله، وهما قرينان، وإن كان الإمام أبو عبيد أقدم وفاة من الإمام أحمد؛ فقد توفي الإمام أحمد سنة ٢٤١هـ، والإمام أبو عبيد ٢٢٤هـ.

وجه ذلك بينه الإمام فإن قوله: «ليس منا» أي ليس مثلنا يَرِدُ عليه أمران: الأول: ذكر ه الإمام وهو هل يصير مثله لو عمل ؟!

الثاني: أنه قبل العمل يلزم أن يكون مثله لأن النفي على الفعل إن حصل.

وايضاً: هذا القول ضعيف لأنه لم يرد عن أحد من الصحابة والتابعين.

والصواب: «ليس منا» أي ليس على هدينا ومنهجنا وطريقتنا؛ فهو بهذا الفعل سلك مسلك العصاة، أوالضالين أو الكافرين، وهذه طرق مخالفة لطريق النبي ﷺ.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

فَهَذَا مَا فِي نَفْيِ الْإِيمَانِ وَفِي الْبَرَاءَةِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، إِنَّمَا أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ وَإِلَيْهِ يَؤُولُ.

وَأَمَّا الْآثَارُ الْمَرْوِيَّاتُ بِذِكْرِ الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ وَوُجُوبِهِمَا بِالْمَعَاصِي؛ فَإِنَّ مَعْنَاهَا عِنْدَنَا لَيْسَتْ تُثْبِتُ عَلَى أَهْلِهَا كُفْرًا وَلَا شِرْكًا يُزِيلَانِ الْإِيمَانَ عَنْ صَاحِبِهِ، إِنَّمَا وُجُوهُهَا: أَنَّهَا مِنَ الْأَخْلَاقِ وَالسُّنَنِ الَّتِي عَلَيْهَا الْكُفَّارُ وَالْمُشْرِكُونَ، وَقَدْ وَجَدْنَا لِهَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ مِنَ الدَّلَائِلِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ نَحْوًا مِمَّا وَجَدْنَا فِي النَّوْعَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ.

الشرح

يعني: أنها من خصال الكفر، وإذا وُجِدَ في المسلم خصلة من خصال الكفر لا يعني أنه خرج من الإسلام، وسأعكس ذلك لكم، دائمًا إذا أردت أنْ تعرف الشيء اعكسه، فلو أن كافرًا من الكفار قال: أنا لا أتوكَّل إلا على الله. فهل دخل في الإسلام بهذه الخصلة؟

فدلَّ على أن من قال: لولا كُلَيْبَتُنَا لسُرِق بيتنا. أنه ناقض ذاك التوكل، فأتى بخصلة من خصال الكفار التي فيها الاعتماد على غير الله ﷻ.

هذه مسألة مهمة؛ أنَّ خصلة من خصال الكفار إذا وُجِدَت في المسلم، وهذه الخصلة ليست مناقضة لأصل الإيمان؛ فإنه لا يخرج من الإسلام، كما أن الكافر والمشرك إذا وُجِدَ فيه خصلة من خصال أهل الإيمان؛ فإنه لا يدخل في الإيمان حتى يأتي بأصل الإيمان.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

فَمِنَ الشَّاهِدِ عَلَى الشِّرْكِ فِي التَّنْزِيلِ: قَوْلُ اللَّهِ تبارك وتعالى فِي آدَمَ وَحَوَّاءَ عِنْدَ كَلَامِ إِبْلِيسَ إِيَّاهُمَا: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾ إلى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ [الأعراف: ١٨٩و١٩٠].

وَإِنَّمَا هُوَ فِي التَّأْوِيلِ: أَنَّ الشَّيْطَانَ قَالَ لَهُمَا: سَمِّيَا وَلَدَكُمَا عَبْدَ الْحَارِثِ. فَهَلْ لِأَحَدٍ يَعْرِفُ اللهَ وَدِينَهُ أَنْ يَتَوَهَّمَ عَلَيْهِمَا الْإِشْرَاكَ بِاللَّهِ مَعَ النُّبُوَّةِ وَالْمَكَانِ مِنَ اللَّهِ؟! فَقَدْ سَمَّى فِعْلَهُمَا شِرْكًا، وَلَيْسَ هُوَ الشِّرْكَ بِاللَّهِ.

وَأَمَّا الَّذِي فِي السُّنَّةِ؛ فَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «**أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي؛ الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ**»(١). **فَقَدْ فَسَّرَ لَكَ بِقَوْلِهِ**: «**الْأَصْغَرُ**». أَنَّ هَاهُنَا شِرْكًا سِوَى الَّذِي يَكُونُ بِهِ صَاحِبُهُ مُشْرِكًا بِاللَّهِ.

وَمِنْهُ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ: «**الرِّبَا بِضْعَةٌ وَسِتُّونَ بَابًا، وَالشِّرْكُ مِثْلُ ذَلِكَ**»(٢).

فَقَدْ أَخْبَرَكَ أَنَّ فِي الذُّنُوبِ أَنْوَاعًا كَثِيرَةً تُسَمَّى بِهَذَا الِاسْمِ، وَهِيَ غَيْرُ الْإِشْرَاكِ الَّتِي يُتَّخَذُ لَهَا مَعَ اللهِ إِلَهٌ غَيْرُهُ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، فَلَيْسَ لِهَذِهِ الْأَبْوَابِ عِنْدَنَا وُجُوهٌ إِلَّا أَنَّهَا أَخْلَاقُ الْمُشْرِكِينَ، وَتَسْمِيَتُهُمْ، وَسُنَنُهُمْ، وَأَلْفَاظُهُمْ، وَأَحْكَامُهُمْ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِهِمْ.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه الخلال في السنة رقم (١٣٢٥).

وَأَمَّا الْفُرْقَانُ الشَّاهِدُ عَلَيْهِ فِي التَّنْزِيلِ؛ فَقَوْلُ الله - جل وعز - : ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لَيْسَ بِكُفْرٍ يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ»(١).

وَقَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ: «كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ»(٢).

الشرح

قوله: في آية الأعراف ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ جمهور المفسرين أن ضمير التثنية راجع إلى آدم وحواء، وفسر الشرك بشرك العمل وهو القولي وهو بالاتفاق ليس خارج لهما عن الإسلام، عياذا بالله، فإطلاق الشرك على العمل الذي يعمله الموحد وارد في القرآن على هذا التفسير.

وقال آخرون: إن ضمير التثنية ﴿جَعَلَا﴾ راجع إلى مطلق الأبوين اللذين وقعا في الشرك في التسمية، فمن عبَّدَ ابنه لغير الله فقد وقع في الشرك في التسمية وهو ليس شركاً أكبر ما دام لم يصحبه اعتقاد في المسمى به.

ورجح هذا ابن كثير في تفسيره للآية.

قوله: «**أخوف ما أخاف على أمتي الشرك الأصغر**..» فأطلق النبي ﷺ

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٤٢، رقم ٣٢١٩)، وصححه، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٠/ ٣٥٥)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة رقم (٥٧٥)، والخلال في السنة رقم (١٤١٧)، وابن بطة في الإبانة رقم (١٠٠٧).

اسم الشرك على معصية وذنب ووصفه بالأصغر فدل أن هناك شركاً أكبر وشركاً أصغر، وليس كل شرك مخرج من الإسلام، وإنما الذي يخرج هو الأكبر.

قوله: «قال ابن عباس: ليس بكفر ينقل عن الملة» هذا بإجماع مفسري الصحابة والتابعين؛ ما قال أحدٌ من مفسري الصحابة والتابعين أن مطلق الحكم بغير ما أنزل الله يكون كفرًا مُخْرجًا من الملة، إنما أول من قاله الخوارج، قالوا: إن عليًّا حكم بغير ما أنزل الله؛ فقد كفر. ولذلك لما قالوا: لا حكم إلا لله. وقالوا له: تُب مما أنت فيه؛ فإنك قد حكمت بغير ما أنزل الله وكفرت، فإن تُبت وشهدت على نفسك بالإيمان والبراءة مما قد كان؛ كنا معك ورجعنا تحت لوائك، فقال لهم عليٌّ رضي الله عنه: خِبْتُ وخسرت، أأشهد على نفسي بالكفر بعد هجرتي وإيماني مع رسول الله ﷺ؟!»، فإذًا هذه مسائل الخوارج انتبهوا لها.

لم ير أحدٌ من مُفسري الصحابة ولا التابعين ولا تبع التابعين أنَّ من حكم بغير ما أنزل الله أنه يكفر مثله مثل المشرك، ما قال أحدٌ هذا إلا الخوارج، وهذا ديدنهم صباحًا ومساءً قديمًا وحديثًا.

وقولهم: «كفر دون كفر» منقول عنهم بأسانيد صحيحة، ولا مخالف لهم إلا الخوارج فلا عبرة بهم.

قال المصنف رحمه الله تعالى

فَقَدْ تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّهُ كَانَ لَيْسَ بِنَاقِلٍ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ أَنَّ الدِّينَ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ، وَإِنْ خَالَطَهُ ذُنُوبٌ، فَلَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا خِلَافُ الْكُفَّارِ وَسُنَّتِهِمْ، عَلَى مَا أَعْلَمْتُكَ مِنَ الشِّرْكِ سَوَاءً؛ لِأَنَّ مِنْ سُنَنِ الْكُفَّارِ الْحُكْمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، أَلَا تَسْمَعُ قَوْلَهُ: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

تَأْوِيلُهُ عِنْدَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ: أَنَّ مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَهُوَ عَلَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ؛ كَانَ بِذَلِكَ الْحُكْمِ كَأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، إِنَّمَا هُوَ أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَذَلِكَ كَانُوا يَحْكُمُونَ.

وَهَكَذَا قَوْلُهُ: «ثَلَاثَةٌ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ: الطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالنِّيَاحَةُ وَالْأَنْوَاءُ»(١).

وَمِثْلُهُ الْحَدِيثُ الَّذِي يُرْوَى عَنْ جَرِيرٍ وَأَبِي الْبَخْتَرِيِّ الطَّائِيِّ: «ثَلَاثَةٌ مِنْ سُنَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ: النِّيَاحَةُ، وَصَنْعَةُ الطَّعَامِ، وَأَنْ تَبِيتَ الْمَرْأَةُ فِي أَهْلِ الْمَيِّتِ مِنْ غَيْرِهِمْ»(٢).

---

(١) أخرجه مسلم، في الجنائز، باب التشديد في النياحة، رقم (٢٩/ ٩٣٤)، عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

(٢) قال الألباني «أما حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي، فقد أخرجه ابن ماجه (١٦١٢) عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم عن جرير قال: كنا نرى الاجتماع إلى أهل الميت، وصنعة الطعام من النياحةؤ وإسناده صحيح.
وأما حديث أبي البختري - واسمه سعيد بن فيروز تابعي ثقة- فلم أره».

الشرح

تأمل العبارة (**وهو على ملة الإسلام؛ كان بذلك الحكم كأهل الجاهلية**) ليس: هو صار منهم، فشابه فعله فعلهم، وهو شابههم في فعله، لا أنه صار مثلهم.

(**صنعة الطعام**) يعني: يصنعون الطعام للميت، هذا مُراده.

(**أن تبيت المرأة في أهل الميت من غيرهم**) تريد أن تُواسيهم، ثم تجلس عند أهل الميت إلى منتصف الليل! وهذا مخالف للإيمان، وإنما تذهب المرأة من غير أهل البيت تُعزيهم وتخرج مباشرة، أما أن تجلس معهم وتنوح معهم إلى منتصف الليل؛ فهذا مخالف لسنة المسلمين، وموافقة لسنة الجاهليين.

هنا أنبِّه على قضية مهمة؛ وهي أن لفظ الكفر والشرك إذا جاء في الشرع؛ فأنت تنظر؛ لأن الكفر والشرك من الألفاظ المتواطئة التي تُطلق على الكفر الأكبر وتُطلق على الكفر الأصغر، وكذلك الشرك والنفاق والظلم والفسق والجاهلية، هذه ستة ألفاظ في الشرع هي متواطئة، تُطلق على الأكبر الذي يخرج عن الإسلام، وتُطلق على الأصغر الذي لا يخرج عن الإسلام.

إذا أُطلق على الأصغر؛ فهو على ما قاله الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ، أي شابههم وإلم يصر بفعله هذا مثلهم.

- لكن هنا مسألة مهمة جدًّا؛ أنه في الأشياء التي أطلق الشارع فيها الكفر والشرك على الأصغر؛ لابد أن تعتقد أنه متى ما جاء في الشرع إطلاق

لفظ الكفر على عمل؛ فإنه أكبر من الذنوب والمعاصي التي لم يأت فيها إطلاق لفظ الكفر.

فمثلًا قتل المسلم أعظم إثمًا من شتمه وسبِّه؛ لأن الله ورسوله سموه كُفرًا، ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، رُتِّبَ عليه وعيدٌ شديدٌ.

- إذًا ما أطلق فيه الشارع اسم الكفر والشرك؛ تنتبه قد يُراد به الأكبر، وقد يُراد به الأصغر، كيف تعرف؟!

هذا سؤال مهم، تنظر هل الرجل الذي فعل هذا الفعل مقرٌّ بتحريم هذا الشيء في الشرع؟

الذي أدخله في الإسلام إقراره، فإن عمل العمل المخالف للشرعِ مع نفي إقراره؛ فهو الكفر الأكبر؛ مثلًا:

إذا جاء إنسان وقال: أُريد أن أسلم، لكن أنا لا أرى أن السرقة حرام.

هل يصحُّ إسلامه؟ لا يصح إسلامه.

وإذا جاء إنسان وقال: أنا أريد أن أسلم، لكن أنا عندي الربا لا يمكن أن يكون حرامًا. هل يصح إسلامه؟ لا يصح حتى يعتقد أن الربا محرم.

لكن إن قال: أنا أعتقد أن الربا محرم، لكن آكُلُهُ. هل ترك ما به دخل في الإسلام، أم موجود ما دخل به الإسلام؟ لا، موجود الإقرار، قلنا له: هذا مُحرم عليك وأنت آثم، ولكن دخولك بالإسلام

يصح بعد إقرارك به.

وإن اعتقد حلَّه ترك ما به دخل؛ فإذًا ينتقض إيمانه.

- هكذا الحكم بغير ما أنزل الله؛ مثلًا لو أنَّ إنسانًا قال: أنا حر، أحكم بما أنزل الله، أو أحكم برأيي. هذا كفر، ولو حكم بما أنزل الله.

لو جاء إنسان إلى الكاهن، ويعتقد أنه يعلم الغيب؛ فإن اعتقاده مناقض لأصل الإيمان، ولذلك يكفر.

ولكن إن جاءه وهو يعتقد في قرارة قلبه أنه كاذب؛ فهذا الذي لا تُقبل منه أربعين يومًا صلاةً.

فإذًا يمكن أن تكون الأعمال هذه كفرًا أصغر، وقد تكون كفرًا أكبر، وإذا كان كفرًا أصغر؛ فهو أعظم مما لم يأت فيه اسم الكفر والشرك.

قال المصنف رحمه الله تعالى

وكَذَلِكَ الْحَدِيثُ: «**آيَةُ الْمُنَافِقِ [ثَلَاثٌ]: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ وَإِذَا ائْتُمِنَ خَانَ**»(١).

وَقَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ: «الْغِنَاءُ يُنْبِتُ النِّفَاقَ فِي الْقَلْبِ»(٢).

- **لَيْسَ وُجُوهُ هَذِهِ الْآثَارِ كُلِّهَا مِنَ الذُّنُوبِ**: أَنَّ رَاكِبَهَا يَكُونُ جَاهِلًا وَلَا كَافِرًا وَلَا مُنَافِقًا، وَهُوَ مُؤْمِنٌ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِهِ، وَمُؤَدٍّ لِفَرَائِضِهِ، وَلَكِنْ مَعْنَاهَا أَنَّهَا تَتَبَيَّنُ مِنْ أَفْعَالِ الْكُفَّارِ، مُحَرَّمَةٌ مَنْهِيٌّ عَنْهَا فِي الْكِتَابِ وَفِي السُّنَّةِ؛ لِيَتَحَامَاهَا الْمُسْلِمُونَ وَيَتَجَنَّبُوهَا؛ فَلَا يَتَشَبَّهُوا بِشَيْءٍ مِنْ أَخْلَاقِهِمْ وَلَا شَرَائِعِهِمْ.
- **وَلَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ**: «**إِنَّ السَّوَادَ خِضَابُ الْكُفَّارِ**»(٣).

فَهَلْ يَكُونُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ يَكْفُرُ مِنْ أَجْلِ الْخِضَابِ؟!

---

(١) أخرجه البخاري، في الإيمان، باب علامة المنافق، رقم (٣٣)، ومسلم، في الإيمان، باب بيان خصال المنافق، رقم (١٠٧/ ٥٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٩٢٧) عن ابن مسعود مرفوعًا، والبيهقي (٧/ ١٠٧، رقم ٤٧٤٤) عنه موقوفًا، وصحح الألباني الموقوف وضعف المرفوع في الضعيفة رقم (٢٤٣٠).

(٣) أخرجه الطبراني (١٣/ ٣٢٢)، والحاكم (٣/ ٦٠٤ رقم ٦٢٣٩)، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقال الألباني في ضعيف الجامع رقم (٣٥٥٣): موضوع.

الشرح

مثل ما جاء في القرآن الكريم، قال الله ﷻ: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] .التولي قد يكون أمرًا قلبيًّا من الحب؛ يُحبهم لدينهم، يحبهم لديمقراطيتهم؛ فهذا كفر أكبر مُخرج من الملَّة، وقد يكون التولي من الموالاة عمليًّا؛ فهذا كفرٌ أصغر دون الأول، فرقٌ بين المسألتين، ولذلك ينبغي للإنسان أن ينتبه لهذا في الألفاظ.

الإمام أبو عبيد إذا قال: رُوي. معناه أن الحديث لم يصحَّ عنده، ولكن مع ذلك يُعطيك جوابًا لتكون على علمٍ وعلى بصيرةٍ.

- **قوله: (ولقد رُوي في بعض الحديث: «إن السواد خِضَابُ الكفّار». فهل يمكن لأحدٍ أن يقول: إنه يكفر من أجل الخضاب؟!)**؛ هل يمكن لعاقلٍ أن يقول: فلان يكفر لأجل الخضاب؟!

قال المصنف رحمه الله تعالى

وَكَذَلِكَ حَدِيثُهُ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا اسْتَعْطَرَتْ، ثُمَّ مَرَّتْ بِقَوْمٍ يُوجَدُ رِيحُهَا: «**أَنَّهَا زَانِيَةٌ**»(١). **فَهَلْ يَكُونُ هَذَا عَلَى الزِّنَا الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الْحُدُودُ؟**

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: «**الْمُسْتَبَّانِ شَيْطَانَانِ يَتَهَاتَرَانِ وَيَتَكَاذَبَانِ**»(٢). **أَفَيُتَّهَمُ عَلَيْهِ أَنَّه أَرَادَ الشَّيْطَانَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمْ أَوْلَادُ إِبْلِيسَ؟!**

إِنَّمَا هَذَا كُلُّهُ عَلَى ما أَعْلَمْتُكَ مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْأَخْلَاقِ وَالسُّنَنِ.

الشرح

قوله: «**إنها زانية**» بالإجماع لا يمكن حمل هذا على الزنا الذي يترتب عليه الحد، فعلم أن المراد منه مشابهة الفعل لفعل الزواني، لا أنها بهذا الفعل صارت زانية، ومن فهم هذا المعنى أدرك الفرق بين الأسماء في المعنى بحسب الموارد.

وقول النبي ﷺ: «**المستبَّان شيطانان**» .هل معنى هذا الكلام أنهما صارا شيطانين أم المقصود أنَّهما اتصفا بصفات الشياطين؟ المعنى

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٧٨٦)، والنسائي (٥١٢٦)، وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم (٤٥٤٠).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٦٢)، وصححه الألباني في صحيح الجامع.

اتصفا بصفات الشياطين.

وكما قال النبي ﷺ عن المار بين يدي المصلي: «قاتله؛ فإنه شيطان»[(١)]. ليس معناه: صار من أبناء إبليس! لا، وإنما هذه صفة من صفات الشياطين؛ أي: المرور بين يدي المصلي.

وكما جاء في الأحاديث أنه سئل: «نصلي في مرابض الإبل؟» .قال: «**لا؛ فإنها من الشياطين**»[(٢)] .هل الإبل خُلقت من الشياطين؟ قطعًا لا؛ الشياطين مخلوقة من النار، والإبل مخلوقة من الماء؛ كما قال الله ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥]، فليس المعنى أنها مخلوقة من الشياطين.

إذًا ما معنى: «**فإنها من الشياطين**»؟ معناه: فيها صفات الشياطين.

(١) أخرجه البخاري في الصلاة، بابٌ: يرد المصلي من مر بين يديه، رقم (٥٠٩)، ومسلم، في الصلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٢٥٨/ ٥٠٥)، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود (١٨٤)، عن البراء بن عازب رضي الله عنهما، وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم (٧٣٥١).

قال المصنف رحمه الله تعالى

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ فِيهِ ذِكْرُ كُفْرٍ أَوْ شِرْكٍ لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ؛ فَهُوَ عِنْدَنَا عَلَى هَذَا، وَلَا يَجِبُ اسْمُ الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ الَّذِي تَزُولُ بِهِ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ، وَيُلْحَقُ صَاحِبُهُ بِرِدَّةٍ، إِلَّا بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهَا، وَبِذَلِكَ جَاءَتِ الْآثَارُ مُفَسَّرَةً.

٢٨ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نُشْبَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلِ الْإِسْلَامِ: الْكَفُّ عَنْ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. لَا نُكَفِّرُهُ بِذَنْبٍ، وَلَا نُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ، وَالْجِهَادُ مَاضٍ مِنْ يَوْمِ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَّالَ، لَا يُبْطِلُهُ جَوْرُ جَائِرٍ، وَلَا عَدْلُ عَادِلٍ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ كُلِّهَا**»[(١)].

٢٩ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنِ الصَّلْتِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ - وَهُوَ فِي بَيْتِ مَالِ الْكُوفَةِ -، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**لَا يَبْلُغُ بِعَبْدٍ كُفْرًا وَلَا شِرْكًا حَتَّى يَذْبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، أَوْ يُصَلِّيَ لِغَيْرِهِ**»[(٢)].

٣٠ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ،

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٣٢)، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع رقم (٢٥٣٢).

(٢) قال الألباني: «الأثر ضعيف جداً، لأن الصلت بن دينار وهو أبو شعيب الهنائي البصري مشهور بكنيته متروك الحديث كما في «التقريب»».

قَالَ: جَاوَرْتُ مَعَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِمَكَّةَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ: هَلْ كُنْتُمْ تُسَمُّونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ كَافِرًا؟ فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ! قَالَ: فَهَلْ تُسَمُّونَهُ مُشْرِكًا؟ قَالَ: لَا[1].

الشرح

قوله: (**قال أبو عبيد: حدثنا عباد بن عباد، عن الصلت بن دينار، عن أبي عثمان، النَّهدي قال: دخلتُ على ابن مسعود - وهو في بيت مال الكوفة -، فسمعته يقول: لا يبلغ بعبد كفرًا ولا شركًا، حتى يذبح لغير الله، أو يصلي لغيره**) .بغض النظر عن الاعتقاد، إذا ذبح لغير الله أو صلى لغير الله كفر وأشرك، معنى هذا الكلام أن صرف العبادة لغير الله شركٌ وكفرٌ.

(**لا يبلغ بعبد**) تقديره: عمله؛ يعني: (لا يبلغ بعبد عمله كفرًا ولا شركًا).

وهذه النصوص كلها تؤكد أن السلف ما كانوا يكفرون بالذنوب التي تناقض التوحيد، وكانوا يحذرون من التكفير بغير مكفرٍ شرعي.

(١) أخرجه أبو يعلى (٤/ ٢٠٧، رقم ٢٣١٧)، والطبراني في الأوسط (٧/ ٢٤٠، رقم ٧٣٥٤).

قال المصنف رحمه الله تعالى

٨- بَابُ ذِكْرِ الذُّنُوبِ الَّتِي تَلْحَقُ بِالْكَبَائِرِ بِلَا خُرُوجٍ مِنَ الْإِيمَانِ

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ: «**لعنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ**»(١)، **وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ**: «**حُرْمَةُ مَالِهِ كَحُرْمَةِ دَمِهِ**»(٢).

وَمِنْهُ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ: «**شَارِبُ الْخَمْرِ كَعَابِدِ اللاَّتِ والْعُزَّى**»(٣).

وَمَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ مِمَّا يُشَبَّهُ فِيهِ الذَّنْبُ بِآخَرَ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَقَدْ كَانَ فِي النَّاسِ مَنْ يَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى التَّسَاوِي بَيْنَهُمَا!

وَلَا وَجْهَ لِهَذَا عِنْدِي؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ الذُّنُوبَ بَعْضَهَا أَعْظَمَ مِنْ بَعْضٍ فَقَالَ: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ

---

(١) أخرجه البخاري، في الأدب، باب ما يُنهى من السباب واللعن، رقم (٦٠٤٧)، ومسلم، في الإيمان، باب تحريم قتل الإنسان نفسه، رقم (١١٠)، عن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٤٤٦) عن ابن مسعود رضي الله عنه، وصححه الألباني في الصحيحة رقم (٣٩٤٧).

(٣) جاء عن مسروق؛ أخرجه عبد الرزاق في المصنف (رقم ١٧٠٦٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (رقم ٢٤٠٦٩)، والخلال في السنة (رقم ١٣١٢).
وجاء عن ابن عمرو رضي الله عنهما مرفوعًا؛ أخرجه البزار (٦/ ٣٦٧، رقم ٢٣٨٢)، والحارث في مسنده رقم (٥٤٩)، وضعف الألباني في ضعيف الجامع رقم (٣٧٠١).

وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ [النساء: ٣١].

الشرح

يعني: إذا شُبِّه ذنب بذنب؛ فلا يلزم كون فاعل الذنب الأول كفاعل الذنب الثاني؛ مثل تشبيه شارب الخمر بعابد الوثن، فمعناه أنَّ الذنب عظيم، ولكن لا يلزم أن يكون شارب الخمر حكمه حكم عابد الوثن.

- **الإمام أبو عبيدٍ** دقيق رَحِمَهُ اللَّهُ، قال: (**وقد كان في الناس من يحمل ذلك على التساوي بينهما!**) بين الفاعلين، هل الإمام ذهب إلى التساوي بينهما؟! لا، **قال**: (**ولا وجه لهذا عندي**)، إذًا ما هو الوجه؟ الوجه: يُريد أنْ يُبَيِّن لك شناعة الفعل المُشبَّه بتشبيهه بالمشبه به؛ هذا يجعلك تخاف.

تقول مثلًا: الكذب من صفات المنافقين. فأنت تُشنِّع عليه هذا العمل.

قال المصنف رحمه الله تعالى

فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ يَطُولُ ذِكْرُهَا، وَلَكِنَّ وُجُوهَهَا عِنْدِي: أَنَّ اللَّهَ قَدْ نَهَى عَنْ هَذِهِ كُلِّهَا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا عِنْدَهُ أَجَلَّ مِنْ بَعْضٍ، يَقُولُ: مَنْ أَتَى شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْمَعَاصِي فَقَدْ لَحِقَ بِأَهْلِ الْمَعَاصِي، كَمَا لَحِقَ بِهَا الْآخَرُونَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، عَلَى قَدْرِ ذَنْبِهِ؛ قَدْ لَزِمَهُ اسْمُ الْمَعْصِيَةِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَعْظَمَ جُرْمًا مِنْ بَعْضٍ.

● وَفَسَّرَ ذَلِكَ كُلَّهُ الْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ، حِينَ قَالَ: «عَدَلَتْ شَهَادَةُ الزُّورِ الْإِشْرَاكَ بِاللَّهِ»(١)، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

فَقَدْ تَبَيَّنَ لَنَا الشِّرْكُ وَالزُّورُ، وَإِنَّمَا تَسَاوَيَا فِي النَّهْيِ؛ نَهَى اللَّهُ عَنْهُمَا مَعًا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، فَهُمَا فِي النَّهْيِ مُتَسَاوِيَانِ وَفِي الْأَوْزَارِ وَالْمَأْثَمِ مُتَفَاوِتَانِ، وَمِنْ هُنَا وَجَدْنَا الْجَرَائِمَ كُلَّهَا، أَلَا تَرَى السَّارِقَ يُقْطَعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا وَإِنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْهُ قَطْعٌ؟ فَقَدْ يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ أَنْ يُقَالَ: هَذَا سَارِقٌ كَهَذَا. فَيَجْمَعُهُمَا فِي الِاسْمِ، وَفِي رُكُوبِهِمَا الْمَعْصِيَةَ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي الْعُقُوبَةِ عَلَى قَدْرِ الزِّيَادَةِ فِي الذَّنْبِ، وَكَذَلِكَ الْبِكْرُ وَالثَّيِّبُ يُذْنِبَانِ، فَيُقَالُ: هُمَا لِلَّهِ عَاصِيَانِ. مَعًا، وَأَحَدُهُمَا أَعْظَمُ

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٩٩)، والترمذي (٢٣٠٠)، وابن ماجه (٢٣٧٢)، وضعفه الألباني في الضعيفة رقم (١١١٠).

ذَنْبًا وَأَجَلُّ عُقُوبَةً مِنَ الْآخَرِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ». إِنَّمَا اشْتَرَكَا فِي الْمَعْصِيَةِ حِينَ رَكِبَاهَا، ثُمَّ يَلْزَمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْعُقُوبَةِ فِي الدُّنْيَا بِقَدْرِ ذَنْبِهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «حُرْمَةُ مَالِهِ كَحُرْمَةِ دَمِهِ». وَعَلَى هَذَا وَمَا أَشْبَهَ أَيْضًا.

الشرح

فدل على أن المساواة في الفعل لا في الفاعلين؛ يعني: قارب هذا الفعل ذاك الفعل، ليس أنَّ الفاعل هذا نفس الفاعل الثاني.

يعني: مجرد التشبيه دليلٌ على مقاربة الفعل الأول للفعل الثاني، ولا يلزم تساوي الفاعلَيْنِ، ولا تساوي الآثار، هذا تنبيه دقيق من الإمام أبي عبيد رَحِمَهُ اللَّهُ.

قـال المصنـف رحمه الله تعالى

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: كَتَبْنَا هَذَا الْكِتَابَ عَلَى مَبْلَغِ عِلْمِنَا، وَمَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ الْكِتَابِ وَآثَارِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْعُلَمَاءِ بَعْدَهُ، وَمَا عَلَيْهِ لُغَاتُ الْعَرَبِ وَمَذَاهِبُهَا، وَعَلَى اللَّهِ التَّوَكُّلُ، وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: ذِكْرُ الْأَصْنَافِ الْخَمْسَةِ الَّذِينَ تَرَكْنَا صِفَاتِهِمْ فِي صَدْرِ كِتَابِنَا هَذَا، مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ (!) فِي الْإِيمَانِ هُمْ: الْجَهْمِيَّةُ، وَالْمُعْتَزِلَةُ، وَالْإِبَاضِيَّةُ، وَالصُّفْرِيَّةُ، وَالْفَضْلِيَّةُ.

- **فَقَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ**: الْإِيمَانُ مَعْرِفَةُ اللَّهِ بِالْقَلْبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا شَهَادَةُ لِسَانٍ، وَلَا إِقْرَارٌ بِنُبُوَّةٍ، وَلَا شَيْءٌ مِنْ أَدَاءِ الْفَرَائِضِ! احْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِإِيمَانِ الْمَلَائِكَةِ، فَقَالُوا: قَدْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ الرُّسُلَ!
- **وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ**: الْإِيمَانُ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ مَعَ اجْتِنَابِ الْكَبَائِرِ، فَمَنْ قَارَفَ شَيْئًا كَبِيرًا زَالَ عَنْهُ الْإِيمَانُ، وَلَمْ يَلْحَقْ بِالْكُفْرِ، فَسُمِّيَ: فَاسِقًا، لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا كَافِرٍ، إِلَّا أَنَّ أَحْكَامَ الْإِيمَانِ جَارِيَةٌ عَلَيْهِ!
- **وَقَالَتِ الْإِبَاضِيَّةُ**: الْإِيمَانُ جِمَاعُ الطَّاعَاتِ، فَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا كَانَ كَافِرَ نِعْمَةٍ، وَلَيْسَ بِكَافِرِ شِرْكٍ. وَاحْتَجُّوا بِالْآيَةِ الَّتِي فِي (إِبْرَاهِيمَ): ﴿بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ [إِبْرَاهِيمَ: ٢٨].
- **وَقَالَتِ الصُّفْرِيَّةُ** - مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْإِيمَانِ -: أَنَّهُ جَمِيعُ الطَّاعَاتِ .غَيْرَ أَنَّهُمْ

قَالُوا فِي الْمَعَاصِي؛ صِغَارِهَا وَكِبَارِهَا: كُفْر وَشِرْكٌ، مَا فِيهِ إِلَّا الْمَغْفُورُ مِنْهَا خَاصَّةً.

- **وَقَالَتِ الْفَضْلِيَّةُ** - مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْإِيمَانِ؛ أَنَّهُ أَيْضًا -: جَمِيعُ الطَّاعَاتِ. إِلَّا أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمَعَاصِيَ كُلَّهَا - مَا غُفِرَ مِنْهَا وَمَا لَمْ يُغْفَرْ - كُفْرًا وَشِرْكًا، قَالُوا: لِأَنَّ اللَّهَ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - لَوْ عَذَّبَهُمْ عَلَيْهَا كَانَ غَيْرَ ظَالِمٍ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴿١٥﴾ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٦﴾﴾ [اللَّيْلُ: ١٥، ١٦].

- وَهَذِهِ الْأَصْنَافُ الثَّلَاثَةُ مِنْ فِرَقِ الْخَوَارِجِ مَعًا، إِلَّا أَنَّهُمُ اخْتَلَفُوا فِي الْإِيمَانِ، وَقَدْ وَافَقَتِ الشِّيعَةُ فِرْقَتَيْنِ مِنْهُمْ، وَوَافَقَتِ الرَّافِضَةُ الْمُعْتَزِلَةَ، وَوَافَقَتِ الزَّيْدِيَّةُ الْإِبَاضِيَّةَ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْأَصْنَافِ يَكْسِرُ قَوْلَهُمْ مَا وَصَفْنَا بِهِ (**بَابُ الْخُرُوجِ مِنَ الْإِيمَانِ بِالذُّنُوبِ**)، **إِلاَّ الْجَهْمِيَّةَ؛ فَإِنَّ الْكَاسِرَ لِقَوْلِهِمْ قَوْلُ أَهْلِ الْمِلَّةِ، وَتَكْذِيبُ أَهْلِ الْقُرْآنِ إِيَّاهُمْ، حِينَ قَالَ:** ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٤٦]، **وَقَوْلُهُ:** ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النَّمْلُ: ١٤]، **فَأَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِالْكُفْرِ إِذْ أَنْكَرُوا بِالْأَلْسِنَةِ، وَقَدْ كَانَتْ قُلُوبُهُمْ بِهَا عَارِفَةً، ثُمَّ أَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ عَنْ إِبْلِيسَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ، وَهُوَ عَارِفٌ بِاللَّهِ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ أَيْضًا، فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ يَطُولُ ذِكْرُهَا، كُلُّهَا تَرُدُّ قَوْلَهُمْ أَشَدَّ الرَّدِّ، وتُبْطِلُهُ أَقْبَحَ الْإِبْطَالِ.**

الشرح

الإباضية والصفرية والفضلية هذه الفرق الثلاث من الفرق المنتسبة إلى الخوارج، الإباضية منتسبة إلى المعتزلة والخوارج، لكنهم في آخر الأمر صاروا معتزلة، والصفرية من أشد الخوارج، وهكذا الفضلية من الخوارج.

- **قوله: (وقالت المعتزلة: الإيمانُ بالقلب واللسان مع اجتناب الكبائر، فمن قارف شيئًا كبيرًا زال عنه الإيمان، ولم يلحق بالكفر، فسمي: فاسقًا، ليس بمؤمنٍ ولا كافرٍ، إلا أن أحكام الإيمان جارية عليه!).**

يُلبسون على الإنسان، ويقولون: نُعاملك معاملة أهل الإسلام. وفي قلبه يعتقد أنَّه في الآخرة مخلد في النار، هذا نفاق!

أهل البدع فيهم نوع نفاق، ولذلك سماهم بعض العلماء بأهل الأهواء، وأهل النفاق، يُظهرون لك ما لا يعتقدون، ويُخفون ما لا يُبدون.

هل أخطأ الإمام في حقهم أم قال كما يعتقدون؟! لذلك أهل السنة أهل الإنصاف.

- **الْحَمْدُ لِلهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتِ، نَسْأَلُ اللهَ جلا وعلا أَنْ يُثَبِّتَنَا وَإِيَّاكُمْ عَلَى الْإِيْمَانِ وَعَلَى السُّنَّةِ، وَأَنْ يَأْخُذَ بِأَيْدِينَا لِلْعِلْمِ النَّافِعِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَأَذِنْتُ لَكُمْ أَنْ تَرْوُوا هَذَا عَنِّي وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.**

الأسئلة

س (١): نحن نقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد، وتقول المعتزلة: الإيمان قول وعمل واعتقاد! فما الفرق بيننا وبينهم؟

ج: المعتزلة والخوارج وافقوا أهل السنة في أول تعريف الإيمان، وخالفوهم في آخر التعريف.

أهل السنَّة قالوا: الإيمان: قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وابن القيم يسميها «النونات الخمس»: إقرار بالجنان، وقول باللسان، وعمل بالأركان، يزيد بطاعة الرحمن، وينقص بطاعة الشيطان.

- **والخوارج والمعتزلة يقولون**: نعم؛ الإيمان قول واعتقاد وعمل، لكنه إذا نقص كفر. وليس عندهم شيء اسمه الإيمان الأكمل والإيمان الكامل، بل عندهم الإيمان واحد، ونحن نقول: لا؛ الإيمان عندنا يرتقي حتى يصل إلى درجة الكمال المطلق فيأخذ المرتبة الأولى، وهؤلاء هم السابقون: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١﴾ [الواقعة: ١٠، ١١]، ومنهم من يكون معه الإيمان ومعه كمالات الإيمان ولكن ليس معه الإيمان الأكمل؛ فيأخذ المرتبة الثانية، وهل هو مكرم أو ليس مكرم؟
- دائمًا في الدنيا ثلاث طبقات مكرمة؛ الأول والثاني والثالث، حتى في

مسابقات لهوهم ولعبهم المكرمون ثلاثة، وعند الله أيضًا - وله سبحانه المثل الأعلى - المكرمون ثلاثة:

١- **أهل الإيمان الكامل،** ويدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب؛ ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، لا يُعاتب ولا يُعاقب.

٢- **أهل الإيمان الذين عندهم الإيمان الواجب،** حصَّلُوا المرتبة الثانية؛ ﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [فاطر: ٣٢]، (هم) أصحاب اليمين، والمقتصد يُعاتب ولكن لا يُعاقب.

٣- **أهل الإيمان الناقص** الذين يأخذون المرتبة الثالثة، وهؤلاء ظالمون لأنفسهم؛ كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ [فاطر: ٣٢] الآن الكلام عن المُصْطَفَيْنَ أم عن غير المُصْطَفَيْنَ؟ إذًا الكلام عن أهل الإسلام أهل القرآن؛ لأن غير المسلمين ما يعترفون بالكتاب أصلًا، فهذا حَصَّلَ المرتبة الثالثة، دخل في حلبة المكرمين، ولكنه قد يستحق العتاب والعقاب.

ولله المثل الأعلى، أنت إذا أدخلت ابنك السباق وفاز بالمركز الثالث، وأنت كنت تأمل أن يأتي بالمركز الأول أو الثاني؛ تعاتبه حتى لو أتى بالمركز الثالث؛ فهؤلاء سماهم الله ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾، قد يعاتبه الله، وقد يعاقبه الله؛ لأن المجال كان مفتوحًا أمامه أن يكون من الثاني أو الأول وقصَّر؛ فاستحقَّ العقاب والعتاب، المجال مفتوح فلماذا تُقصِّر؟! ليس هناك مانع يمنع، فإذًا هناك مجال للعتاب

والعقاب .﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [فاطر: ٣٢] هذا يمكن أن يُعاتب ولكن لا يُعاقب، والأول لا يُعاتب ولا يُعاقب، نسأل الله أن يجعلنا وإياكم منهم، نسأل الله بمنه وكرمه وجوده وفضله أن يجعلنا من السابقين، وأن يجعلنا من أهل الإيمان الكُمَّلِ بفضله وكرمه، لا بحولنا ولا بقوَّتنا.

فهم يقولون: الإيمان لا يزيد ولا ينقص. وبعضهم يقول: يزيد ولكن لا ينقص. فلذلك هم يقولون: الإيمان كلٌّ لا يتجزَّأ، ولذلك يقول بعضهم: نقصانه كُفْرٌ صريح. مع أن الله ﷻ في القرآن قال: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾؛ أثبت لهم الزيادة مع أنه أثبت الإيمانَ الأَوَّلِيَّ.

س(٢): نقول: الإيمان قول واعتقاد وعمل، ونقسم العمل إلى عمل القلب وعمل الجوارح، ونحن قلنا: الإيمان عندنا العمل؛ فما المراد إذًا: ترك عمل القلب أم ترك عمل الجوارح؟

ج: أعمال القلب ليست سواءً، وقد اتفقنا على أن الإيمان يساوي العمل، أيْ: عمل القلب، وعمل الجوارح، وقول القلب، وقول اللسان؛ كلُّه عمل.

● الآن نأتي إلى عمل القلب؛ هل أعمال القلب كلها سواء؟

الجواب: لا. أعمال القلب بعضها أصولٌ في الإيمان، مثلًا حبُّ الله والرسول أصلٌ في الإيمان، لكن أن تحبَّ رسول الله أكثر من

نفسك وولدك ووالدك والناس أجمعين هذا من واجبات الإيمان، فالنبي ﷺ لما قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**»[(١)]؛ المقصود به: الإيمان الواجب، أما أصل الإيمان فيتمُّ بأصل المحبة، إذًا أعمال القلب ليست على درجة واحدة، الآن لو سألنا سائل: ما هو المطلوب في العلم، في اليقين، في الصدق، من أعمال القلب؟

نقول: الإيمان أصله: أن يُقِرَّ الإنسان بما جاء عن الله ورسوله.

لكن يأتي إنسان وقلنا له: اليقين أصلٌ في الإيمان، ما هو دليلك على يقينك (أيُّ حديث أثبته) في أن الرسول ﷺ أُسْرِيَ به في ليلة الإسراء والمعراج؟

يمكن أن يقول: ما أعلم. كونه لا يعلم لا يعني أن أصل الإيمان انتفى، فاليقين أيضًا درجات، وأعمال القلوب ليست سواءً.

س(٣): هل العمل شرط صحة أم شرط كمال؟

ج: نسألهم سؤالًا: هذا الإيمان أكان موجودًا في زمن الصحابة والتابعين أم وجد الآن؟

كان موجودًا، لماذا لم يسألوا هذا السؤال؟ إذًا ما لم يسألوا عنه،

---

(١) أخرجه البخاري، في الإيمان، باب حب الرسول ﷺ من الإيمان، رقم (١٥)، ومسلم، في الإيمان، باب وجوب محبة رسول الله ﷺ، رقم (٧٠/ ٤٤)، عن أنس رضي الله عنه.

والله نحن في غنًى عنه، هذا الذي قال الله فيه - وهي محكمة وليست منسوخة -: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١] لماذا تسألون؟! ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۝٦﴾ لماذا يسأل؟!

هذه أسئلة عجيبة! يسأل في القدر! يسأل في الإيمان!

يتعمَّق في الصفات، يتعمَّق في الأسماء، لماذا تتعمَّق؟! هل السلف تعمَّقوا؟!

والله هذا أمر غريب!

- **دائمًا ضع لنفسك قاعدة**: ما دام هذا السؤال لم يطرحه من سبقنا؛ إذًا لا خير فيه (انتهت الإشكالية).

لكن ما دمنا قد سُئلنا فنحن نجيب على قاعدة أهل السُّنَّة: أنهم لا يجيبون في الأغلوطات، ولكن إذا اضطروا فإنهم يُفصِّلون، هذه أنا أُسميها من الأغلوطات، هناك مسائل أغلوطات في الفقه، وهناك مسائل أغلوطات في الاعتقاد، يا ليت واحدًا يجمعها! مسائل الأغلوطات في الاعتقاد في باب الأسماء، وفي باب الصفات، وفي باب كذا؛ كثيرة جدًّا.

- **هذا مثل واحد من مشايخنا - غفر الله له وتجاوز عنه - قال**: أنا أستطيع أن أُدخل الإنسان الإسلام بكلمة (لا إله إلا الله)، وأن أُخرجه بكلمة (لا إله إلا الله)! أستغفر الله وأتوب إليه!! قلت له: يا شيخ، النبي ﷺ يُدخل الناس في الإسلام بالشهادتين، أنت كيف تُخرجهم؟!

قال: أسألهم سؤالًا واحدًا. قلت: ما هو السؤال؟

قال: أقول له: لا إله إلا اللهُ أم: (إلا اللهَ)، إن قال: إلا اللهُ. قلت له: غلط.

وإن قال: إلا اللهَ. قلت له: غلط.

قلت: ما بقي إلا اللهِ، قال: لا تأتي.

قلت: إذن ما المسألة التي تنبني عليها؟ قال: لا وحده كفر ووحده إيمان، انتبه!

هذه أغلوطات، لماذا السلف ما أوردوها؟ فقط يريدون أن يُظهروا للناس: والله أنا عندي علم!! الواجب أن تصحح قول الجاهل حتى تبقيه في الإسلام.

الذي يدعي العلم اتركوه، هذا ما عنده علم، هذا يريد أن يقول للنَّاس: ها أنا فخذوا عني.

- **نسأل هذا السائل المغالط سؤالاً**: قولك: الأعمال شرط صحة في الإيمان أو شرط في كمال الإيمان؟

ماذا تقصد بالأعمال! نقلب عليه السؤال - تعلم قلب السؤال -؛ الإيمان شرط في الإيمان أو ليس شرطًا؟!!

ونحن نقول: الإيمان عمل. وهو يقول: العمل شرط في الإيمان ولا ليس شرطًا؟!!

ونحن قلبنا عليه السؤال، لا يستطيع أن يجاوب!!

الأعمال عندي من الإيمان.

لماذا تغالطني أنت، جاوبني الإيمان شرط في الإيمان!!

هذا سؤال غلط!! ما هذا الكلام.

- لكن اسأل سؤالًا دقيقًا، ما مقصودك بـ(الأعمال شرط في صحة الإيمان)؟

الأعمال: إذا كان مقصودك منها أصول الأعمال التي بها يدخل الرجل في الإسلام:

- كإقراره بأنَّ العبادة لله.
- كإقراره بأن الرسول ﷺ مُرسل من الله.
- كسجوده لله، وطاعته لله، وذبحه لله.

- فهذه أصول للإيمان، ومن لا يأتي بها أو يعكسها؛ يذهب عنه أصل الإيمان.
- **فإذًا قولك**: الأعمال شرط صحَّة؛ نقول: إذا كان مقصودك بالأعمال التي هي:

- أركان الإيمان؛ الجواب: نعم.
- أركان الإسلام؛ الجواب: نعم.

- وإذا كان مقصودك بـ(الأعمال شرط صحة): تقصد بها الأعمال التي هي واجبات الإيمان أو مكمِّلات الإيمان؛ فلم يقل أحد من أهل السنَّة بأنها شرط صحة إلا الخوارج، الخوارج هم الذين قالوا بأن واجبات الإيمان شرط صحَّة.

وإن قال - يقلب عليك السؤال -: الأعمال شرط كمال أم ليست شرط كمال في الإيمان؟

نسأله نفس السؤال: الإيمان شرط كمال في الإيمان أم لا؟

أولاً: اقلب عليه الدليل.

ثانيًا: نسأله سؤالًا: ما مرادك بـ(الأعمال شرط كمال)؟

- إذا كان مرادك الأعمال التي هي مستحبات الإيمان؛ فلا شكَّ أنها شرط كمال.
- وإذا كان مرادك واجبات الإيمان، فهذا غلط؛ لأن الواجبات ليست كمالًا، بل الواجبات واجبات في الإيمان.
- وإذا كان مقصودك: أصول الإيمان: فهذا أغلط وأغلط.

● ما رأيكم لو جاءكم إنسان وسألكم: الأعمال المستحبَّة في الصلاة شرط كمال أم شرط صحة؟

شرط كمال؛ هذا سؤال دقيق.

والأعمال الواجبة في الصلاة؟ شرط وجوب.

والأعمال التي هي أركان في الصلاة؟ شرط ركنية.

ولعلكم بهذا فهمتم الجواب.

س(٤): أليس الشروط قبل الصلاة؟!

ج: أحسنت؛ هذا جواب آخر أيضًا، لكن هذا على التوسُّع في الجواب.

هناك من أهل العلم من يقول: لا يصحُّ أن يقال: الأعمال شرط؛

لماذا؟ لأن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان، لا أنها لا بدَّ من وجودها قبل الإيمان، وهذا جواب سديد أيضًا، يعني: الشرط يكون قبل الشيء، والأعمال في الإيمان وليس قبل الإيمان؛ لأن قبل الإيمان الأعمال لا تُقبل. متى تُقبل الأعمال؟ مع الإيمان، فإذًا قولك: الأعمال شرط!! هذا غلط؛ لأن الشرط قبل الشيء.

عدِّل السؤال وقل: الأعمال ركنٌ أو واجبٌ أو مستحبٌّ؟

فنقول لك: إنَّ من الأعمال ما هو ركنٌ، ومن الأعمال ما هو واجبٌ، ومن الأعمال ما هو مستحبٌّ.

س(٥): لو تفضَّلت ببيان وجه الدلالة في الآيات التي أوردها الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ من آيات العنكبوت؟

ج: **يقول** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آية العنكبوت: (**أفلست تراه تبارك وتعالى قد امتحنهم بتصديق القول بالفعل**)؛ هم قالوا: آمنا، فقال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾﴾ [العنكبوت: ٢]، هم قالوا: آمنا. وأظهروا بلسانهم ما في قلوبهم، فالله جلا وعلا لم يرضَ حتى امتحنهم لينظر أعمالهم؛ هل هي وَفْقَ قولهم أو لا؟ فلذلك قال: (**قد امتحنهم بتصديق القول بالفعل، ولم يرضَ منهم بالإقرار دون العمل**).

● وأنا سأضرب لكم مثالًا؛ لو جاء إنسان نصراني لابسًا الصليب يقول:

أنا أصبحت مسلمًا. نقول له: اشهد أن لا إله إلا الله. فإن كان الرجل صادقًا في شهادته، فنقول له: إن لبس الصليب لا يصلح؛ فهو مناقض لهذا المعنى. ماذا سيفعل؟ يخلعه، وإذا لم يفعل فإنما قالها بلسانه، فلذلك لابد أن الإقرار والقول يصدقه العمل الموافق والمقتضي له.

فلو قال إنسان: أشهد أن لا إله إلا الله. وبعد قليل قال: يا بدوي المدد. هذا لا ينفع.

لأن قوله الأول ما دلَّ على التوحيد الموجود في القلب، إنما كان لفظًا مجردًا؛ كقول المنافقين.

مثل الذي يقول: أشهد أن الله هو خالق السماوات والأرض. وبعد قليل يقول: يا عيسى المدد. الشهادة الأولى هذه ما تنفع، ما دام الله خالق السماوات والأرض فاعبده، لماذا تطلب من عيسى المدد؟!

- فهذه مسألة مهمَّة، لابد أن تنتبهوا لها؛ أن القول إذا كان منبِّئًا عمَّا في القلب فلابد أن العمل يُصَدِّقُهُ فلا يصح لإنسان أن يقول: أشهد أن لا إله إلا الله. ثم يذهب ويذبح لغير الله، هذا ما عرف معنى (لا إله إلا الله).

س (٦): من الذي لا يرى الاستثناء في الإيمان؟

ج: سؤال مهم؛ أما الخوارج والمرجئة فلا يرون الاستثناء في الإيمان، بل يقولون: الاستثناء كفرٌ؛ ولذلك هم يُسمُّون أهل السنَّة

بـ(الشكاكة)؛ لماذا؟ قالوا: لأنكم تستثنون، فما دمتم تستثنون فأنتم تشكُّون. نقول: ومن قال أنَّ الاستثناء للشك؟!!

ولذلك الخوارج والمعتزلة يشهد أحدهم لنفسه بالجنَّة، يقول أحدهم: أنا مؤمنٌ في الجنة قطعًا. ولذلك يشهدون لقتلاهم بالجنة، ويشهدون لقتلى غيرهم من المسلمين بالكفر والخلود في النار.

أيضًا المرجئة لا يرون الاستثناء في الإيمان؛ إلا الأشاعرة.

لا يرون الاستثناء في الإيمان؛ لأن الإيمان عندهم شيء واحد، إما إقرار القلب، أو إقرار القلب والقول أمارةٌ عليه، أو التصديق، أو المعرفة؛ قالوا: فالاستثناء فيه شكٌّ وهو كفرٌ. فالإيمان عندهم شيء واحد، وليس الإيمان عندهم درجات؛ فلذلك لا يرون الاستثناء.

وأما أهل السنة فإنه لما كان الإيمان عندهم على درجات؛ صحَّ الاستثناء بالاعتبار الأول الذي ذكرناه، ويجوز بالاعتبارات التي جاءت عن السَّلف الصَّالح رحمهم الله.

س (٧): ماذا يقول الإنسان إذا سُئِل: من أنتم؟

ج: يقول: نحن المسلمون. حتى لا يدخل في التزكية والشهادة.

أو يقول: نحن المؤمنون إن شاء الله. حتى لا يُصبح ممن يشهد لنفسه بالجنَّة.

س(٨): قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (فقال: أوَلاَ قالوا: إنا من أهل الجنة؟!)؛ هذا اعتراض ممن؟

ج: هذا الاعتراض من ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلازم من يقول: أنا مؤمنٌ. على سبيل القطع؛ أن يشهد لنفسه أنه من أهل الجنَّة؛ لأن أهل الإيمان قطعًا يدخلون الجنَّة.

س (٩): قد يقول قائل: إنَّ الملائكة يفعلون ما يؤمرون، ولا يعصون الله عَزَّ وَجَلَّ؛ لأن الشهوة ما رُكِّبت فيهم.

ج: الشهوة ما رُكِّبت فيهم!! ما أدري ما المقصود من الشهوة ما رُكِّبت فيهم؟! هذه كلمة نسمعها، وإذا كان المقصود أنه ليس لهم إرادة!! فهذا خطأ.

الملائكة لهم إرادة، ولولا أن لهم إرادة، لما كان لأمر الله لهم وخبر الله إيانا عنهم من فائدة!

أليس الله أخبرنا فقال لنا: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]؟! لو كانوا غير قادرين على العصيان فما الفائدة من هذا الخبر؟!

ولما يأتيك إنسان ويقول لك: الحجر لا يعصي الله. أنت تقول: أكيد ما يعصي الله، ما له إرادة، يكون حيث يريده الله. ويقول: يفعل ما يُريد. فتقول: هذا ليس بمدح؛ لأن فعله ليس بإرادةٍ منه؛ هو مخلوقٌ هكذا.

نقول: الله ﷻ خلق الملائكة وجعل لهم إرادة، ولكنهم خلقٌ لا يعصون الله أبدًا، وهذا دليل على عظمة الجبار جل جلاله وعظم سلطانه، إن نحن عبدنا الله أو لم نعبده، فكم له من العباد من ملائكة السماء والأرض ممن لا يحصيهم العادُّ! ملائكة سيَّاحون يبحثون عن حِلَقِ العلم[١]، ملائكة رُكَّعٌ، ملائكة سُجَّدٌ، ملائكة قيام[٢]، إلى يوم القيامة.

● الله جل وعلا من عظيم قدرته أنه خلق المخلوقات أربعة أصناف:

١- **خلق الجمادات**: ليس لها إرادة ولا مشيئة ولا اختيار، وهي توصف بالموات، فهذه لا يتعلَّق بها ذمٌّ ولا مدح، وهي في نفسها تُسبِّح الله ﷻ، ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤]، ولكنَّ هذا التسبيح لا يتعلَّق به مدح ولا ذمٌّ، نعم؛ يُمدح بحيث يكون خيرًا ممن يعصيه، يمدح من هذه الجهة، ولكن لا يتعلَّق به ثواب ولا عقاب.

٢- **الحيوانات ما عدا الجنِّ والإنس**: سواءً كانوا بهائم أو دواب أو أسماكًا أو طيورًا، خلقها الله ﷻ ولها نوع إرادة، ولكنها غيرُ مكلَّفة، ولا يتعلق بها الذمُّ والمدح.

---

(١) أخرجه البخاري، في الدعوات، باب فضل ذكر الله عز وجل، رقم (٦٤٠٨)، ومسلم، في الذكر والدعاء، باب فضل مجالس الذكر، رقم (٢٦٨٩/٢٥)، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «إن لله تبارك وتعالى ملائكة سيارة، فُضْلًا، يتتبعون مجالس الذكر، فإذا وجدوا مجلسًا فيه ذكر قعدوا معهم» الحديث.

(٢) كما أخرج الترمذي (٢٣١٢)، عن أبي ذر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «أطت السماء، وحُقَّ لها أن تئط؛ ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجدًا لله»، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٢٤٤٩).

٣- **الإنس والجنُّ**: خلقهم الله ولهم إرادة، فإنْ هم امتثلوا الأمر تعلَّق بهم المدح، وإن هم خالفوا الأمر تعلَّق بهم الذمُّ، وجنس الإنس خير من جنس الجنِّ؛ لأن الله قال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، فلهم مزية عن الجن؛ لمزية امتثالهم وعقولهم، ولمزية طاعتهم دون الشطن الذي يوجد في الشياطين.

٤- **الذين خلقهم الله** ﷻ من نور وهم الملائكة: لهم إرادة ولهم مشيئة ولهم اختيار، ولكن لا يعصون الله أبد الدَّهْرِ، ويفعلون الأمر أبد الدَّهْرِ، من يوم أن يخلقهم الله حتى يُميتهم الله وهم على طاعة.

ولذلك إذا حدثتك نفسك بعدم العبادة، فلا تظن أنك تضرُّ أحدًا، أنت تضرُّ نفسك، فعباد الله خلقٌ لا يُحصى، من أنت؟! يُفترض أن تحمد ربَّك أن فتح لك باب الدعاء وباب النداء وباب الإذن بالطاعة، وإلا لو أغلق عليك الباب وجعلك بهيمة ماذا كنت تفعل؟! لو أغلق عليك الباب وجعلك جمادًا ما كنت تفعل؟!

الملائكة مرتبتهم عالية؛ لذلك يقول بعض العلماء: إنَّ الإنسان إما أن ينجذب إلى الناحية الطِّينيَّة فيتشبَّه بالبهائم الشهوانية والسَّبُعية. أو يتشبَّه بالشياطين حسدًا وحقدًا. أو يتشبَّهوا بالملائكة فيمتثلوا ولا يعصوا؛ وهذا خيرٌ لهم[1].

---

(١) انظر: «الوابل الصيب» لابن القيم (ص٦٠).

س(١٠): ذكرتم أنَّ الجماد ليس له إرادة، والله ﷻ يقول: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾ [الكهف: ٧٧]؟

ج: ﴿يُرِيدُ﴾ بمعنى يكاد، ليس فيها تأويل ولا مجاز، وهناك جوابٌ آخر ذكره ابن القيم. أن الأصل أن الجمادات لا إرادة لها، لكن الله قادرٌ أن يركِّب فيها الإرادة، كما قال النبي ﷺ عن أُحد: «**جبلٌ يُحِبُّنا ونُحِبُّه**»[(١)]، والمحبَّة أخصُّ من الإرادة، فلما أثبت رسول الله لها المحبة؛ علمنا أنها تُحِبُّ حقيقةً، ما فيه مجاز، كيف ذلك؟! لا نعلم.

س(١١): هل يُطلق على قول القلب القول مطلقًا أم بالتقييد؟

ج: ما فيه بأس؛ إن قلت: قول. مطلقًا. لكن لابدَّ أن يكون فيه دلالة يُفهم منها أن المقصود به قول القلب، وإلا ما فهمنا؛ يعني: قرينةِ سياقٍ، أو يكون مضافًا إلى القلب، فهنا قال: ﴿فِيٓ أَنفُسِهِمْ﴾ فعلمنا المقصود؛ يعني: قلوبهم.

كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوم السقيفة: «زوَّرت في نفسي كلامًا»[(٢)]، فسمَّى ما كان في النفس قولًا؛ لأنه قال: (كلامًا)، لكنه

---

(١) أخرجه البخاري، في المغازي، رقم (٤٠٨٤)، ومسلم، في الحج، رقم (٥٠٤/ ١٣٩٣)، عن أنس رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري، في الزكاة، رقم (١٤٨١)، ومسلم، في المغازي، (رقم ٥٠٣/ ١٣٩٢)؛ عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في المناقب، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا»، رقم (٣٦٦٨)، عن عائشة رضي الله عنها.

مقيَّد، فكلام النفس وكلام القلب لا بد أن يقيَّد، وأما الكلام المطلق فهذا الذي يكون بنطقٍ وصوتٍ.

س(١٢): قول الأشاعرة: القرآن كلام نفسيٌّ؟

ج: **نقول**: جيد! أنتم تُثبتون الكلام النفسي. والذي يتكلَّم بكلام نفسيٍّ لابد أن يكون له نطق، إذا لم يكن له نطق فهو عاجز، هل تصفون الله بأنه عاجز؟!

انتهى الإشكال؛ لأنه لا يُتصوَّر مِمَّنْ يمكنه أن يتكلم بكلام نفسي ثم لا ينطق؛ إلَّا العجز، ولذلك الأبكم في نفسه (قلبه) يريد أن يتكلَّم، وأكبر دليل إشاراته، يُريد أن يُفهمك بالنطق لكن ما يستطيع؛ فهو عاجز.

- **فقول الأشاعرة**: أن الله يتكلَّم بكلام نفسيٍّ، ثم يُنكرون النطق، هذا وصفٌ لله بالعجز - عياذًا بالله -، ولكن هم ما قالوا: الكلام النفسي. إلَّا هروبًا، وإلا فحقيقة قولهم أنَّهم لا يُثبتون لله كلامًا. قولهم كقول المعتزلة سواءً، ولكن الناس لَمَّا شَنُّعوا على المعتزلة - خصوصًا بعد خلافة المتوكِّل -؛ أصبحوا يُخفون بدعتهم تحت هذه المقالة: (إن الله يتكلم بكلام نفسي! والقرآن عبارة وحكاية!)، من الذي عبَّر؟! من الذي حكى عن الله؟! هل الله ما يستطيع أن يحكي كلام نفسه حتى يكون هناك من يحكي عنه؟!! تعالى الله عمَّا يقولون علوًّا كبيرًا.

س (١٣): بعض أهل العلم فرَّق بين الحديث والكلام، فقالوا: الذي في النفس: حديث، والذي في اللسان: كلام؛ لقول النبي ﷺ: «ما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به»[١].

ج: **على كل حال**: الذي في النفس ما دام قُيِّد ما فيه إشكال؛ سميته كلامًا أو قولًا أو حديثًا.

لكن الحديث والكلام والقول إذا أُطلق؛ فلا يتبادر إلى الذِّهن إلا ما كان نُطْقًا بصوتٍ، حتى النطق الذي بدون صوت يسمَّى تَمْتَمَة، يُقال: فلان يُحرك شفتيه ما أدري ماذا يقول! إذًا ما هو؟! كلامٌ؛ لأن الكلام لفظٌ مفيدٌ؛ لقول ابن مالك في ألفيَّته: (**كلامنا لفظٌ مُفيدٌ كاستقم**).

وقوله: (وأما عمل اللسان؛ فقوله: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٠٨﴾﴾ [النساء: ١٠٨]، **فذكر القول ثم سمَّاه عملاً)**؛ وهذا من أقوى الأدلة، ذكر قولًا ثم سماه عملًا.

---

(١) أخرجه البخاري في العتق، باب الخطأ والنسيان في العتاقة... رقم (٢٥٢٨)، ومسلم، في الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر... رقم (١٢٧/٢٠١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

س (١٤): يا شيخ - الله يحفظك - في قوله: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩] هذه نستدلُّ بها على القدريَّة في إثبات أنه حتى إبليس يؤمن بالقدر. ونستدلُّ بها على الجبريَّة فنقول: إبليس أول مُجبِّر.

الشيخ: صحيح.

الطالب: كيف وجه الدلالة؟ جعلناها سلاحًا ذا حدين؟

الشيخ: الآن المعتزلي المنكر للقدر يقول: الضلال ليس من الله. نقول: إبليس قال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾ . ولم يقل الله له: أنا ما أغويتك.

الجبرية قالوا: نحن مجبورون ليس لنا إرادة. قلنا لهم: إبليس هو من قال هذا، قال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾ ، ونسيَ أن له إرادة ومشيئة، وإلا لماذا يُخاطبه الله؟!

الطالب: هل هو أصل كلامه الجبر؟

الشيخ: نعم، أصل كلامه الجبر مفهوماً، ولكن لم ينفي إبليس إرادة نفسه ففارق الجبرية.

- **وقوله**: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، يقول بعضهم: يعني قبل هذا الأمر. هذا على قول الأشاعرة! وعلى قول من يرى أن الإيمان بحسب الموافاة! نقول: كيف الله جلا وعلا يجعله مع الملائكة حال إيمانه؟! وأنتم تقولون: لا، هذا كافر. ثم كيف يكون كافرًا وهو مُظْهِرٌ للإيمان ومُقِرٌّ بقلبه، وما حصل منه الاستكبار ولا المخالفة إلا بعد خلق الله لآدم؟! إذًا هذا دليل أيها الإخوة على أن هذا التفسير باطل.

والصواب: أن: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ أي بمخالفته للأمر بالسجود واستكباره.

الفهـــرس

الموضوع	رقم الصفحة
- المقدمة	٥
- ترجمة المصنف الإمام أبو عبيد	١٠
● **١- باب نعت الإيمان في استكماله ودرجاته**	**١٣**
- افتراق أهل العلم في الإيمان فرقتين	١٧
- الأصل في الاتباع هو الكتاب والسنة	٢٢
- كان الإيمان في مكة مقتصرًا على الشهادتين فقط	٢٣
- تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة	٢٨
- تسمية الله للصلاة باسم الإيمان في كتابه العزيز	٣٣
- سبب جهاد أبي بكر الصديق ﷺ لمانعي الزكاة	٣٥
- منشأ غلط من ذهب إلى أن الإيمان القول دون العمل	٣٨
- استشهاد المصنف بالقرآن والسنة على زيادة الإيمان ونقصانه	٤١
- توفيق المؤلف بين أحاديث أركان الإيمان والإسلام التي في بعضها أربع، وفي أخرى خمس، وغير ذلك	٤٣
- قول اليهود لعمر: آية لو نزلت فينا	٥٢
- أحاديث في خصال الإيمان	٥٦
- آيات تبين تفاضل الإيمان في القلب بالأعمال	٧٠
● **٢- باب الاستثناء في الإيمان**	**٧٧**
- آثار عن السلف الصالح فيمن قال: أنا مؤمن. وكراهة السلف البت في ذلك، ووجه من أجازه منهم	٨٢

الموضوع	رقم الصفحة

- إنكار السلف على من قال: إيماني كإيمان الملائكة. وردُّ المصنف عليه .. ٨٧
- **٣- باب الزيادة في الإيمان والانتقاص منه ٩٥**
- **٤- باب تسمية الإيمان بالقول دون العمل ١٠٧**
- **٥- باب من جعل الإيمان المعرفة بالقلب وإن لم يكن عمل ١٢١**
- **٦- باب ذكر ما عابت به العلماء من جعل الإيمان قولًا بلا عمل، وما نهوا عنه من مجالستهم ١٢٥**
- **٧- باب الخروج من الإيمان بالمعاصي ١٣٣**
- **٨- باب ذكر الذنوب التي تلحق بالكبائر بلا خروج من الإيمان ١٨٥**
- **أسئلة ١٩٣**
- **الفهرس ٢١١**

تم الإخراج بمؤسسة دار لطائف للنشر والتوزيع

- تلفاكس: ٢٢٤٥٦٢٥٨ ، ٢٤٥٧٠٠٥٠